

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر
فرع علوم التسيير
تخصص إدارة مالية

الموضوع:

دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة
الاقتصادية
دراسة حالة مطاحن مرمورة – قالمة.

تحت إشراف الأستاذة:
- حمداوي وسيلة.

من إعداد الطلبة:
- مزغيش محمد.
- بشطلي عبد الرؤوف.

السنة الجامعية: 2013-2014



فهرس المحتويات:

الصفحة	المحتوى
	كلمة شكر وتقدير
I	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
أ - ث	المقدمة العامة
39-01	الفصل الأول: التحليل المالي في المؤسسة الإقتصادية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مفهوم التحليل المالي ومقوماته
03	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وتطوره التاريخي
03	الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي
04	الفرع الثاني: التطور التاريخي للتحليل المالي
05	المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي ومنهجيته
05	الفرع الأول: مقومات التحليل المالي
06	الفرع الثاني: منهجية التحليل المالي
07	المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي وأهميته
07	الفرع الأول: أهداف التحليل المالي
08	الفرع الثاني: أهمية التحليل المالي
09	المطلب الرابع: أنواع التحليل المالي
12	المبحث الثاني: وظائف، أدوات، و خطوات التحليل المالي
12	المطلب الأول: وظائف التحليل المالي و محدداته
12	الفرع الأول: وظائف التحليل المالي
13	الفرع الثاني: محددات التحليل المالي
14	المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي
17	المطلب الثالث: إستعمالات التحليل المالي
20	المطلب الرابع: خطوات التحليل المالي
23	المبحث الثالث: مدخل للتحليل المالي في المؤسسة الإقتصادية
23	المطلب الأول: تعريف المؤسسة الإقتصادية، خصائصها و أنواعها
23	الفرع الأول: تعريف المؤسسة الإقتصادية
24	الفرع الثاني: خصائص المؤسسة الإقتصادية
25	الفرع الثالث: تصنيفات المؤسسة الإقتصادية
27	المطلب الثاني: مصادر المعلومات المالية في المؤسسة الإقتصادية

28	المطلب الثالث: القوائم المالية في المؤسسة الإقتصادية
28	الفرع الأول: تعريف القوائم المالية
29	الفرع الثاني: أهمية القوائم المالية
29	الفرع الثالث: أهداف القوائم المالية
30	الفرع الرابع: أنواع القوائم المالية
34	المطلب الرابع: الجهات المستفيدة من التحليل المالي في المؤسسة الإقتصادية
39	خلاصة الفصل
85-40	الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي الحالي والمستقبلي للمؤسسة الإقتصادية
41	تمهيد
42	المبحث الأول: تقييم الأداء في المؤسسة الإقتصادية
42	المطلب الأول: مفهوم الأداء وأنواعه
42	الفرع الأول: نشأة ومفهوم الأداء
43	الفرع الثاني: أنواع الأداء
47	المطلب الثاني: مفهوم قياس وتقييم الأداء وخصائصه
47	الفرع الأول: مفهوم قياس وتقييم الأداء
49	الفرع الثاني: خصائص نظام تقييم الأداء
50	المطلب الثالث: أنواع تقييم الأداء ووظائفه
50	الفرع الأول: أنواع تقييم الأداء
51	الفرع الثاني: وظائف تقييم الأداء
52	المطلب الرابع: مراحل وأهمية تقييم الأداء
52	الفرع الأول: مراحل تقييم الأداء
54	الفرع الثاني: أهمية عملية تقييم الأداء
56	المبحث الثاني: تقنيات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية
56	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأداء المالي
56	الفرع الأول: تعريف الأداء المالي
57	الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي
57	الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي
58	المطلب الثاني: أساسيات حول تقييم الأداء المالي
59	الفرع الأول: تعريف وخطوات تقييم الأداء المالي
60	الفرع الثاني: شروط ووظائف تقييم الأداء المالي
61	الفرع الثالث: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي
62	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي
62	الفرع الأول: رأس المال العامل
65	الفرع الثاني: إحتياج رأس المال العامل
66	الفرع الثالث: الخزينة
67	المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية
68	الفرع الأول: مفهوم النسب المالية

68	الفرع الثاني: أنواع النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي
74	المبحث الثالث: التحليل المالي والتنبؤ بالمستقبل
74	المطلب الأول: التخطيط المالي
74	الفرع الأول: مفهوم التخطيط المالي
74	الفرع الثاني: متطلبات التخطيط المالي
75	الفرع الثالث: مراحل عملية التخطيط المالي
77	المطلب الثاني: التنبؤ المالي
77	الفرع الأول: مفهوم التنبؤ المالي
78	الفرع الثاني: أنواع التنبؤ المالي
78	الفرع الثالث: أساليب التنبؤ المالي
80	المطلب الثالث: التحليل المالي والتنبؤ بالفشل
82	المطلب الرابع: التحليل المالي والتنبؤ بالمبيعات والأرباح
85	خلاصة الفصل
125-86	الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن مرمورة "قائمة"
87	تمهيد
88	المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن مرمورة "قائمة"
89	المطلب الأول: بطاقة تعريف لمؤسسة مطاحن مرمورة " فرع قائمة"
89	الفرع الأول: لمحة تاريخية وجغرافية
90	الفرع الثاني: لمحة إنتاجية وديمغرافية
91	الفرع الثالث: المؤسسات المتعاملة مع المؤسسة
91	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمطاحن مرمورة "قائمة"
95	المطلب الثالث: طبيعة نشاط الموضوع
97	المطلب الرابع: أهداف وحدة مطاحن مرمورة "قائمة"
99	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمطاحن مرمورة "قائمة"
99	المطلب الأول: القوائم المالية المستعملة لتقييم الأداء المالي في مطاحن مرمورة
99	الفرع الأول: الميزانية المالية
102	الفرع الثاني: الميزانية المالية المختصرة
105	الفرع الثالث: جدول حسابات النتائج
108	المطلب الثاني: التحليل المقارن للميزانية المالية لمطاحن مرمورة "قائمة" لسنوات (2011-2013)
111	المطلب الثالث: تحليل الأداء المالي لمؤسسة مرمورة بواسطة التوازنات المالية
111	الفرع الأول: حساب رأس المال العامل و مختلف أنواعه
115	الفرع الثاني: حساب الإحتياج في رأس المال العامل
116	الفرع الثالث: حساب الخزينة
117	المطلب الرابع: التحليل بواسطة النسب المالية
117	الفرع الأول: نسب السيولة

118	الفرع الثاني: نسب الهيكل المالي
120	الفرع الثالث: نسب النشاط
121	الفرع الرابع: نسب الربحية
122	الفرع الخامس: نسب المردودية
123	المطلب الخامس: التحليل المالي، تقييم الأداء المالي و التنبؤ بالنتائج المستقبلية لمؤسسة مطاحن مرمورة "قائمة"
123	الفرع الأول: التحليل المالي داخل مؤسسة مطاحن مرمورة
124	الفرع الثاني: تقييم الاداء المالي داخل مؤسسة مطاحن مرمورة
124	الفرع الثالث: التحليل المالي و التنبؤ بالنتائج المستقبلية لمؤسسة مطاحن مرمورة
126	خلاصة الفصل
128	الخاتمة العامة
132	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
13	المخطط العام لوظائف التحليل المالي	01-01
24	المؤسسة كمركز للتحويل	02-01
38	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	03-01
53	مراحل عملية قياس وتقييم الأداء	01-02
94	الهيكل التنظيمي العام لمطاحن مرمورة "قائمة"	01-03
103	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنة 2011	02-03
103	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنة 2012	03-03
104	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنة 2013	04-03

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
31	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة إقتصادية	01-01
32	جدول حسابات النتائج	02-01
33	قائمة التدفق النقدي للسنة المتبقية في 2001/12/31	03-01
65	حالات الاحتياج في رأس المال العامل	01-02
67	حالات الخزينة	02-02
90	توزيع العمال على الوحدات الثلاث	01-03
90	توزيع الفئات المهنية (الإطارات) في المؤسسة	02-03
99	ميزانية المؤسسة جانب الأصول (2011-2012-2013)	03-03
101	ميزانية المؤسسة جانب الخصوم (2011-2012-2013)	04-03
102	الميزانية المالية المختصرة للأصول للسنوات (2011-2012-2013)	05-03

105	جدول حسابات النتائج للمؤسسة لسنوات 2011، 2012، 2013	06-03
108	التحليل المقارن لبنود الميزانية لمؤسسة مطاحن مرمورة "قائمة" للفترة (2011-2013)	07-03
111	حساب رأس المال العامل	08-03
112	حساب رأس المال العامل الخاص	09-03
113	حساب رأس المال العامل الإجمالي	10-03
114	رأس المال العامل الاجنبي	11-03
115	إحتياج رأس المال العامل من خلال الميزانية المالية	12-03
116	حساب خزينة المؤسسة	13-03
117	نسب السيولة لمطاحن مرمورة	14-03
119	نسب الهيكل المالي لمطاحن مرمورة	15-03
120	نسب النشاط لمؤسسة مطاحن مرمورة "هيليو سبوليس" لسنوات (2013-2011)	16-03
121	حساب نسب الربحية	17-03
122	نسب المرودية لمؤسسة مطاحن مرمورة "قائمة"	18-03

تقوم المؤسسات الإقتصادية بدور هام و حيوي في تحقيق الإستقرار و التقدم الإقتصادي في المجتمعات كونها تنشط كعصب حيوي للعديد من القطاعات، وتعتبر قوة و ضعف المؤسسات الإقتصادية مقياسا لمدى تطور ذلك البلد.

و تواجه المؤسسات الإقتصادية في الوقت الراهن العديد من التحديات نتيجة ما يشهده عالم الأعمال من تطورات سريعة و عميقة في مجالات عدة تنعكس بشكل أو بآخر عليها، و تجعلها في صراع دائم مع محيط يتميز بمنافسة شديدة.

لذى وجب على هذه الأخيرة البحث عن أساليب ناجعة لإتخاذ القرارات الإستراتيجية بالإعتماد على قدرة المؤسسة على تسيير مواردها، و لتحقيق هذا الغرض تقوم المؤسسة بإستعمال عدة تقنيات و وسائل من أهمها التحليل المالي الذي حقق خلال فترة زمنية قصيرة (لا تتعدى 50 سنة) تطورا كبيرا و قد أثبت أهميته على مستوى الإدارة خاصة في مجالات التخطيط و الرقابة المالية و ترشيد القرارات و تقييم الأداء المالي و التنبؤ بالمستقبل المالي للمؤسسة.

و من هذا المنطلق تبرز أهمية تقييم الأداء المالي عبر تحديد المركز المالي للمؤسسة و التنبؤ بنتائجها المستقبلية، من أجل الوصول إلى النتائج المرغوبة و هذا بإتباع الأساليب و المؤشرات المالية للتحليل المالي.

و بناءا على ما سبق يمكن طرح و صياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

ما هو دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية ؟

و ينبثق من هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية تمكننا من الإجابة عن الموضوع شكلا و مضمونا و يمكن حوصلتها فيمايلي:

- ماهية التحليل المالي و القوائم المالية ؟

- ما المقصود بتقييم الأداء المالي ؟

- إلى أي مدى يمكن إعتبار التحليل المالي أداة فعالة لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية ؟

فرضيات الدراسة:

حتى يمكننا تناول الإشكالية المطروحة و بصورة جيدة و محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي و كذا الأسئلة الفرعية فإنه من الضروري الإعتداد على الفرضيات التالية:

- توفر المعلومات المالية خطوة مهمة تسهل عملية تقييم الأداء المالي.

- التحليل المالي بمختلف معايير و مؤشرات و وسيلة فعالة لتقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة".

- التحليل المالي يمكن مؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة" من التنبؤ بمستقبلها المالي.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف من أهمها مايلي:
- التعرف على كيفية إجراء التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و إبراز مدى أهميته كأداة لتقييم الأداء المالي.
 - محاولة الإطلاع على كيفية توظيف المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
 - عرض أهم الأساليب المستعملة في تقنية التحليل المالي و كيفية إستخدامها لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.
 - تحديد المؤشرات المستخدمة لتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.
 - تطبيق المؤشرات السابقة الذكر في إحدى المؤسسات الاقتصادية.

أهمية الموضوع:

- تكمن أهمية هذا البحث في:
- تناوله بالدراسة والتحليل لموضوع هام و هو "دور المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية".
 - للموضوع أهمية بالغة لدى المسيرين.
 - كونه يحتل مكانة هامة في الدراسات المالية و المحاسبية.
 - يبين أهم المعايير و المؤشرات المستخدمة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة على أرض الواقع للوصول إلى نتائج تشخص الوضعية الفعلية للمؤسسة في الحاضر و المستقبل، و من ثم تحديد نقاط القوة لتدعيمها و معالجة نقاط الضعف.

أسباب إختيار الموضوع:

- الأهمية البالغة التي يكتسيها الموضوع و خاصة مع التحولات الاقتصادية التي عرفتھا المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- التعرف على كيفية إستخدام التحليل المالي داخل المؤسسة.
- معالجة مختلف المشاكل التي تعاني من الإدارة المالية.
- محاولة إثراء المكتبة بموضوع تطبيقي أكثر منه نظري.

منهج الدراسة:

لقد إتبعنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية بغية الإلمام و الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و تحليل أبعاده، أما في الجانب التطبيقي سنحاول الإعتماد على المنهج الخاص بدراسة الحال بغرض البحث المعمق والمفصل لمؤسسة

مطاحن مرمورة "قائمة" على أرض الواقع و إسقاط نتائج الدراسة النظرية عليها و هذا لإبراز دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

أدوات البحث:

- الكتب المتخصصة في مجال البحث (كتب المالية).

- الملتقيات.

- الأطروحات و الرسائل الجامعية.

- مواقع الإنترنت.

خطة الدراسة:

لدراسة الموضوع دراسة وافية، تناولنا الموضوع في ثلاث فصول، فصلين نظريين و الثالث تطبيقي، تسبقهم في ذلك مقدمة و تليهم خاتمة.

- الفصل الأول للدراسة و المعنون ب"التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية" ينقسم إلى ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتحليل المالي، أما البحث الثاني فتضمن أدوات و إستعمالات التحليل المالي، و في المبحث الأخير تطرقنا إلى التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية.

- أما الفصل الثاني فكان بعنوان تقييم الأداء المالي الحالي و المستقبلي للمؤسسة الاقتصادية، و تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول لعملية تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، في حين خصص المبحث الثاني لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، ليتم في المبحث الأخير التطرق لدور التحليل المالي في التنبؤ بنتائج المؤسسة الاقتصادية.

- أما الفصل الأخير و الذي يحتوي على دراسة حالة مطاحن مرمورة "قائمة" (2011-2012-2013) فقد قسم إلى مبحثين، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى تقديم عام لمؤسسة مطاحن مرمورة "قائمة" ، أما المبحث الثاني فيتناول تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

- صعوبات الدراسة:

تتمثل أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بهذه الدراسة فيما يلي:

صعوبة العثور على مؤسسة اقتصادية لتطبيق دراسة الحالة على موضوع البحث.

نقص الوثائق المحاسبية و المالية المقدمة من طرف المؤسسة.

صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية لرفض إدارات المؤسسة تقديم بعض الوثائق المحاسبية التي تتعلق بموضوع دراستنا.

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية التي تهتم بها المؤسسة الاقتصادية حيث يهدف إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال فحص السياسات المتبعة في دورات متعددة من نشاطها، وكذا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها، كما يعتبر التحليل المالي أداة مهمة لتقييم مستوى الأداء الحالي والمستقبلي للمؤسسة الاقتصادية بالإضافة إلى تحديد العلاقات القائمة بين المؤسسة ومحيطها. وسنتطرق في هذا الفصل إلى أهم المفاهيم التي تعرف التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية ومختلف الإجراءات الخاصة به حيث أننا تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث. المبحث الأول تحدثنا فيه عن مفهوم التحليل المالي بصفة عامة وتطوره التاريخي ومقوماته ومنهجيته وأنواعه .

أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى مختلف الإجراءات المتبعة للتحليل المالي من أدوات وإستعمالات ووظائف وخطوات أما المبحث الثالث والأخير فقد تطرقنا فيه إلى التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية من خلال إبراز مفاهيم عامة حول هذه الأخيرة وعرض مختلف مصادر معلوماتها وقوائمها المالية المستعملة في التحليل والجهات المستفيدة منه .

المبحث الأول: مفهوم التحليل المالي ومقوماته

يعد التحليل المالي من أهم المواضيع المتناولة في الإدارة المالية، والذي يعتبر في نظر كثير من العلماء على أنه عملية فنية تهدف إلى فحص القوائم المالية لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة والتنبؤ بنتائج أعمالها خلال فترات مستقبلية. وسنحاول في هذا المبحث تناول مفهوم التحليل

المالي وتطوره التاريخي وإبراز مختلف مقوماته ومحدداته وكذا أهميته وأهدافه وعرض مختلف أنواعه.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وتطوره التاريخي

سننظر في هذا المطلب إلى مفهوم التحليل المالي وتطوره التاريخي عبر مختلف المراحل التي مر بها

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي:

- تعددت التعاريف حول مفهوم التحليل المالي حيث يركز كل منها على بعد من الأبعاد ومن بينها مايلي:

"التحليل المالي هو عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة الاقتصادية لأجل الحصول على معلومات تستعمل في عملية إتخاذ القرارات والتنبؤ بأداء المؤسسات في الماضي والحاضر وكذا في تشخيص المشاكل وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل"¹

- ويعرفه (pierre conso,2006) على أنه "وسيلة هامة للاتصال وإحتكاك المؤسسة الاقتصادية بمحيطها ليس فقط المالي وإنما كذلك الصناعي والتجاري، وهي تهدف لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والذي سوف يسمح بإتخاذ القرارات اللازمة"²

- ويعرف (Alain Marion, 2008) التحليل المالي على أنه "أسلوب إدراك يمكن المؤسسة من تقديم حكم إجمالي على أدائها وعلى وضعيتها المالية(الحاضرة والمستقبلية) وذلك من خلال قوائمها المالية"³

- التحليل المالي هو كذلك عبارة عن "معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل، وهو ينطوي على إستخدام البيانات والمعلومات لخلق نسب ونماذج رياضية تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء وإتخاذ القرارات"⁴

ويهتم التحليل المالي حسب هذا التعريف بما يلي:

- تقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل
- خلق نسب ونماذج رياضية
- تقييم الأداء وإتخاذ القرارات الرشيدة
- ويعرف أيضا على أنه "عملية فنية تهدف إلى فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة عن مؤسسة معينة خلال فترة زمنية أو فترات ماضية بهدف إستنتاج بعض المعلومات عن مدى تقييم المؤسسة خلال تلك الفترة والتنبؤ بنتائج أعمالها عن فترات

¹ د. عبد الحميد كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي: أسس، مفاهيم، تطبيقات، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2006، ص 157.

² Pierre conso, **la gestion financière de l'entreprise**, EDITION DUNOD, paris, p 136.

³ Alain Marion, **analyse financière**, Dunod, paris, 2008,p03.

- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، بدون دار نشر، رام الله، 2008، ص 2⁴

مستقبلية حيث تتعدد مجالات التحليل المالي بتعدد الجهات المستفيدة من نتائجه سواء داخلية أم خارجية¹

وعلى ضوء ما تقدم من تعاريف نلخص القول بأن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة، وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على المركز المالي للمؤسسة، وتكوين معلومات تساعد في معرفة الهيكل والمركز المالي للمؤسسة، وتقييم الأداء، وكشف الانحرافات، وإتخاذ القرارات المالية المناسبة، والتنبؤ بالفشل.

الفرع الثاني: التطور التاريخي للتحليل المالي

بدأ الإهتمام بالتحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر إذ إستعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها إستنادا إلى كشوفها المحاسبية، إضافة إلى ذلك فإن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة ما بين (1929-1933) كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن والصرف ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع إقتصادي²

كما كانت لفترة مابعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي خاصة في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون المقرضون إهتمامهم بتحديد خطر إستعمال أموالهم بصفة أكثر دقة وحزم. ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات إنصب الإهتمام على نوعية المؤسسة وعليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الإختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الإدخار العمومي كما أن تزايد حجم المبيعات ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن لفترة معينة إلى التحليل الديناميكي لدراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها "3سنوات" والمقارنة بين نتائجها لإستنتاج تطور سير المؤسسة ماليا وأصبح أحدهما يكمل الآخر، وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية إلى تطور نشاطها وتحقيقها لقفزات جد مهمة في الإنتاج³

المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي ومنهجيته.

الفرع الأول: مقومات التحليل المالي:

إن نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها المنشودة مرتبط بتوفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها، ومنه يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:

- نبيل عبد السلام شاكور، التحليل المالي وكتابة التقارير المالية، جامعة عين شمس، ط1، مصر، 1998، ص61
- د.ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص13.²
-خلدون إبراهيم الشيفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2001، ص93.³

لوصول إلى أهداف العملية التحليلية كنتائج يتم تحقيقها في سياق التحليل، لا بد للمحلل أن يبرز الحقائق التي يستند عليها قبل تفسيرها، هذا يعني أن التحليل المالي يتضمن مادة أولية متمثلة بالبيانات يعتمد عليها المحلل المالي.

- لتحقيق غايات التحليل بدقة ومصداقية لا بد من توفر مدخلات دقيقة للعملية التحليلية، أي أن نتائج العملية التحليلية ومقدار دقتها تتوقف على مقدار البيانات التي اعتمد عليها المحلل المالي.
- تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكافية بظروف المشروع الداخلية والخارجية قبل قيامه بتحليل بيانات المشروع، بالإضافة إلى ذلك لا بد أن يكون مؤهلاً تأهيلاً علمياً وعملياً مناسباً، وقادراً على استخدام الأساليب والوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل وتفسير النتائج التي يتوصل إليها لإستقرار المؤسسة في المستقبل¹

و لكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعات مايلي:²

- أن تتوفر لديه خلفية عامة على المنشأة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها وكذا البيئة العامة المحيطة بها سواء الاقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية.
- أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل المالي، وكذا المتغيرات الكمية والكيفية (النوعية) التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.
- أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المشروع بل أن يسعى إلى تشخيص أسبابها.
- أن يتسم المحلل المالي بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحصول في كشف الحقائق كما هي قبل أن يتم تفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، ليقوم بعد ذلك بتقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار.

الفرع الثاني: منهجية التحليل المالي:

هي الطرق والمبادئ والإجراءات التي يتعامل بها المحلل المالي في إجراء عملية التحليل المالي للقوائم المالية، وهذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والأسس العامة التي يجب أخذها بعين الإعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب، وهناك عدة مبادئ يقوم عليها التحليل المالي ويمكن تصنيفها إلى:

أولاً: مبادئ رئيسية وتتمثل في :

- تحديد الهدف من التحليل المالي: وذلك على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المنشأة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة بالموضوع المعني ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف الغير اللازمة.

¹ - د. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي : منهج علمي وعملي متكامل، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2004، ص 23-24.

² - محمد مطر، التحليل المالي والإئتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2000، ص 4 .

- تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي: حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلا بد أن تشتمل فترة التحليل للقوائم المالية عدة سنوات متتالية، حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول على معلوماتيستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدراتها.
- تحديد المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للوصول إلى أهدافه ويمكنه الحصول عليها من عدة مصادر كالقوائم المالية¹
- القدرة على التحليل وتشخيص الإشكال موضوع البحث.
- الإختيار الدقيق والأحسن لإختيار المعلومات التي جمعت من طرف المحلل المالي وإستعمالها في المكان المناسب بمقتضى أسلوب التحليل الذي تم إختياره.²

ثانياً: مبادئ ثانوية وتتمثل في:

- تحديد الفترة المناسبة لتحليل القوائم المالية.
- الإختيار الأنسب للمعيار المستعمل في قياس النتائج.
- تحديد الإنحراف عن المعيار المستعمل في قياس الأرباح.
- إقتراح الحلول عن المعيار المقاس وتحليل أسباب الإنحراف.
- إقتراح الحلول الملائمة ووضع التوصيات.
- الإستنتاج المناسب وإعداد التقارير: حيث يجب على المحلل أن يحرر تقريراً يحتوي على كل النتائج التي توصل إليها المحلل المالي وقام بكتابتها مراعيًا في ذلك ترتيب الأفكار.³

المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي وأهميته

الفرع الأول: أهداف التحليل المالي

إن التحليل المالي ذو أهمية قصوى في عملية التخطيط عند المنشأة، فهو منطلق العملية ونقطة بدايتها، فحتى يتمكن المدير من وضع الخطط المالية لا بد له من معرفة المركز المالي لمنشأته، فهو كالربان الذي يحتاج لمعرفة موقعه قبل أن يحدد خط سير السفينة، فالخطة المالية يجب أن تتناسب مع القدرات الحالية والمتوقعة للمنشأة، وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية، ويمكن القول إن أهداف التحليل المالي تدرج في النقاط التالية:⁴

- تقييم الوضع المالي والنقدي للمؤسسة.
- تقييم المركز الإئتماني للمؤسسة وتحديد مركزها المالي.
- تقييم مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم.
- تقييم نتائج قرارات التمويل والإستثمار.
- الإستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.

¹- عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 155.

²- زياد رمضان - أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط4، عمان الاردن، 1997، ص 18.

³- وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

⁴- د. محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص ص3-4.

• تقييم المركز التنافسي للمؤسسة.

كما يعتبر التحليل المالي أحد مهام المدير المالي في المنشآت المختلفة، ويساعد في أداء مهامه بشكل فعال.

و تساعد النسب المالية والإحصائية والمعلومات والبيانات التي تمثلها هذه النسب والإتجاهات والتغيرات في تفهمها والحكم عليها من قبل مدقق الحسابات، وبالتالي يمكن إعتبار التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فاعلية التدقيق.

كما يساعد في توقع مستقبل الوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة.¹

و يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.

- كما يوفر التحليل المالي للأطراف المختلفة المعنية بالمؤسسة فرصة معرفة مؤشرات أداء المؤسسة.²
- إثارة الأسئلة وتوجيه الإنتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة لوضع الحلول التي غالباً ما تأتي على شكل سياسات مالية وإنتاجية وبيعية تطبقها المؤسسة.
- تقديم المعلومات المالية الجاهزة التي تساعد المسؤولين في كل المواضيع عند إتخاذ القرارات التي لها أثر مالي.³
- التحليل المالي يساعد الإدارة في تحديد المشاكل التقنية والإقتصادية والمالية والمساعدة في تقديم البيانات الخاصة بمعالجتها.
- يمكن التحليل المالي من خلال نتائجه في التنبؤ بإحتمالات تعرض الشركة إلى ظاهرة الفشل وماتقود إليه من إفلاس وتصفية.
- إكتشاف الفرص الإستثمارية الجديدة سواء على مستوى المؤسسة أو خارجها.⁴

الفرع الثاني: أهمية التحليل المالي

- تحليل القوائم المالية أداة لتفسير هذه القوائم، ومعرفة العلاقة بين مضامينها ومدلولات الأرقام الواردة فيها والعلاقات بينها، حيث يوفر التحليل المالي معلومات تساعد في تقدير قيمة المنشأة وتقييم مركزها المالي ومدى فعاليتها وأنشطتها المختلفة وكفائتها، ويساعد التحليل المالي في تقييم أداء الإدارات المختلفة في المنشأة ويحدد مدى كفاءتها في الحصول على عائد ملائم من الأموال المتاحة لديها، وتكمن أهميته الكبرى في كونه يساهم في ترشيد القرارات الاقتصادية الواردة من خلال القوائم المالية.⁵

¹ - رمضان زياد، مرجع سبق ذكره، ص 7.

² - عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 22.

³ - محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص 88.

⁴ - د. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط2، عمان الأردن، 2008، ص 217-218.

⁵ - محمود عبد الحليم الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، مؤسسة البتا للخدمات المطبعية، ط1، عمان الأردن، 2008، ص 10.

- التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمنشأة فهو منطلق العملية ونقطة بدايتها، فحتى يتمكن المدير من وضع الخطط المالية لا بد من معرفة المركز المالي لمنشأته، فالتحليل المالي هو وسيلة المدير المالي لمعرفة قدرات منشأته المالية والإدارية.¹
- يعتبر أحد مهام المدير المالي في المؤسسة ويساعده في أداء مهامه بشكل فعال.
- تناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة سواء كانت في المؤسسة التجارية أو الصناعية أو غيرها، وبالتالي يساعد التحليل المالي في ترشيد سلوكياتهم لإتخاذ القرارات الرشيدة.
- يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء المنصرم من ناحية، ويساعد في التخطيط المستقبلي، بالإضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.²

المطلب الرابع: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي بإعتباره أنواع متعددة يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التنبؤ، الذي يتم إستنادا إلى أسس مختلفة، ومن أهمها نذكر مايلي:

أولاً: على أساس نطاق التحويل.

يمكن إجراء التحويل المالي من حيث نطاقه على النحو التالي:³ التحليل المالي على المستوى القومي: يقصد بهذا النوع من التحليل المالي، تقييم نشاط الدولة من الناحية المالية، بإعتبارها وحدة اقتصادية واحدة خلال فترة زمنية معينة، وتدخل ضمن عملية التقويم لهذه الظواهر والعمليات المالية الداخلة في مقاييس الإقتصاد الوطني ككل، ويعتبر التحليل المالي على المستوى القومي جزء من التحليل الإقتصادي كما أشرنا، ويدخل ضمن مجال الإقتصاد السياسي.

- التحليل المالي على مستوى منشأة الأعمال: تقوم به المؤسسة عند ممارسة نشاطها وأعمالها، سواء تهدف إلى تحقيق الربح أو إلى تحقيق عائد إجتماعي من ممارسة نشاطها خلال فترة زمنية معينة.

ثانياً: على أساس الجهة القائمة بالتحليل:

يمكن تقسيم التحليل المالي تبعاً لهذا الأساس كالآتي:⁴

- التحليل الخارجي: وتقوم مجموعة من الأطراف من خارج المؤسسة بهذا النوع من التحليل مثل المقرضين وحملة الأسهم والمستثمرين الذين يقومون بدراسة البيانات المتاحة والمنشورة عن المنظمات حيث لا تتاح لهذه الفئة في معظم الأحوال إمكانية الوصول إلى بعض البيانات التي تحتفظ بها المؤسسة بسرية.

¹- زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 7.

²- وليد ناجي الحياي، محمد عثمان بطمة، التحليل المالي، دار حنين للنشر، الأردن، 1996، ص ص 20-21.

³- حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1998، ص 49.

⁴- محمد صالح الحناوي وآخرون، أساسيات ومبادئ الإدارة المالية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2007، ص 48.

- التحليل الداخلي: وتقوم إدارة المؤسسة بهذا النوع من التحليل والذي يكون عادة أكثر دقة وتفصيلا حيث تهتم الإدارة بإجراء تحليل مالي شامل ودقيق لكل الخصائص المالية والتشغيلية لإظهار مجالات الضعف والقوة التي تميز المؤسسة.

ثالثا: على أساس البعد الزمني للتحليل:

و يؤخذ التحليل المالي وفق هذا الأساس نوعين هما:

- التحليل الرأسي: بموجب هذا النوع من التحليل المالي تتم المقارنة بين القوائم المالية لفترة محاسبية واحدة لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسب مئوية كان تنسب قيمة كل بند من الأصول المتداولة في الميزانية إلى مجموع الأصول في الميزانية نفسها.¹
- التحليل الأفقي: يوضح هذا النوع من التحصيل مدى النمو الحاصل في فترات الميزانية وجدول حسابات النتائج لفترات زمنية قد تكون لسنوات سابقة أو لسنة أساس، أي بمعنى أن هذا التحليل يحدد نسب النمو والإنخفاض في المركز المالي للمؤسسة، ويطلق عليه أحيانا بالتحليل المتحرك، كونه يركز على معرفة اتجاه تطور فقرات القوائم المالية.²

رابعا: على أساس المدى الذي يغطيه التحليل:

يمكن تبويب التحليل إستنادا إلى النطاق الذي يغطيه التحليل المالي إلى:³

- التحليل الشامل: يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات وغالبا ما يتعلق هذا النوع من التحليل بدراسة وتحليل المركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة.
- التحليل الجزئي: غالبا ما يكون الغرض منه الحصول على معلومات محددة للغرض الذي تم من أجله القيام بعملية التحليل.

خامسا: على أساس الفترة التي يغطيها التحليل:

و على هذا الأساس ينقسم التحليل المالي إلى نوعين هما:⁴

- التحليل المالي قصير الأجل: قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المشروع في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية

1- محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 25.

2- وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

3- محمود المبروك أبو زيد، التحليل المالي: شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر والتوزيع، ط2، الرياض، 2009، ص ص 35-36.

4- وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

إلتزاماته الجارية، لذلك غالبا مايسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنين والبنوك.

- التحليل المالي طويل الأجل: يركز هذا النوع على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الغير جارية، والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية إلتزامات المشروع طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند إستحقاقها، ومدى إنتظامها في توزيع الأرباح.

سادسا: على أساس زمن وقوع التحليل:

يمكن إجراء التحليل المالي على أساس الوقت(الزمن)على النحو الآتي:¹

- التحليل التاريخي: ويقصد بهذا النوع من التحليل تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما خلال فترة زمنية ماضية مختارة كأن تكون لفترة ثلاث سنوات مالية أو خمس سنوات مالية مختارة... إلخ.
- التحليل المستقبلي: ويقصد بهذا النوع من التحليل تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية لاحقة(مستقبلية) كأن يكون لفترة ثلاث سنوات قادمة، أو خمس سنوات قادمة، وذلك بالإعتماد على البيانات والمعلومات التاريخية للمنشأة.

سابعا: على أساس الهدف من التحليل:²

يمكن تقسيم التحليل المالي إلى عدة أنواع إستنادا إلى الهدف منه كالاتي:

- التحليل لتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل.

- التحليل لتقييم ربحية المؤسسة.

- التحليل لتقييم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات إستخدامه.

- التحليل لتقييم الأداء التشغيلي للمؤسسة.

المبحث الثاني: وظائف، أدوات، وخطوات التحليل المالي.

¹ - حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

² - عندنان التايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

إن التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية عبارة عن إجراء أو عملية تقوم بها وهذا من أجل الوصول إلى أهدافها سواء كانت مالية أو تكتيكية أو إستراتيجية ولا يتم هذا إلا من خلال مجموعة من الأدوات والخطوات تتبعها لإجراء تحليل صحيح ومفيد يمكنها من بلوغ غاياتها سواء في الوقت الحاضر أو مستقبلاو عليه وفي هذا المبحث قمنا بالتطرق إلى الوظائف التي يقوم بها التحليل المالي وإبراز مختلف الأدوات المستعملة لذلك وكذلك مختلف الإستعمالات والخطوات التي يتبعها المحلل المالي لإجراء التحليل في المؤسسة.

المطلب الأول: وظائف التحليل المالي ومحدداته.

الفرع الأول: وظائف التحليل المالي

من بين وظائف التحليل المالي¹

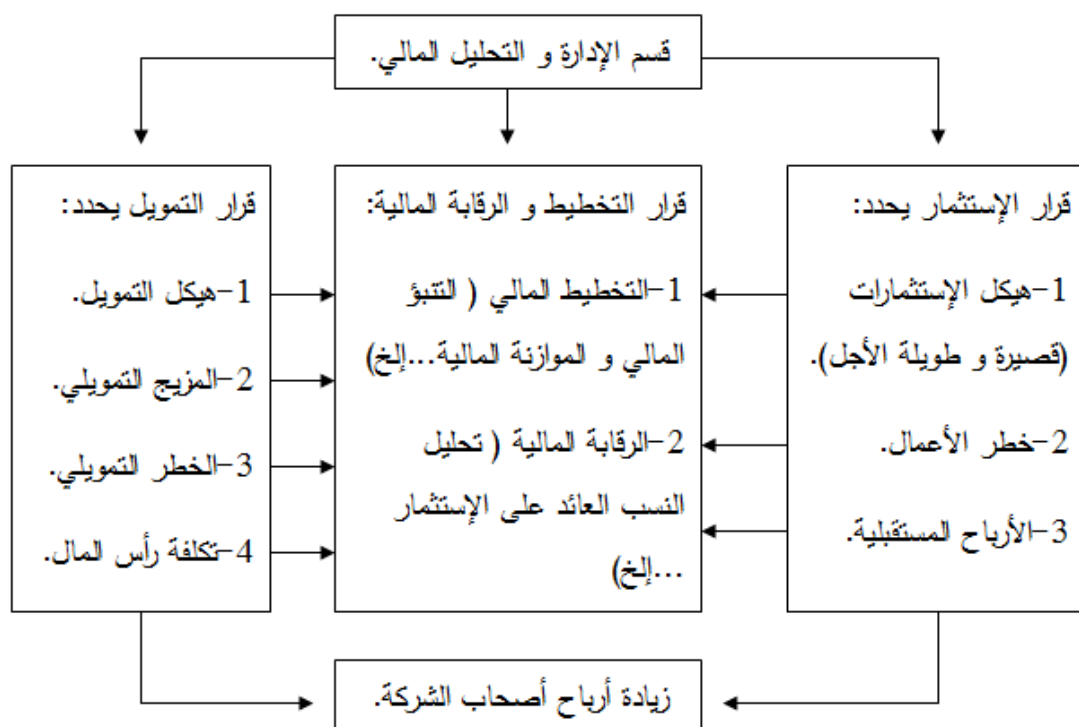
إدارة طريق متخذي القرار لإتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح لتحقيق هدفها في بيئة متغيرة بإستمرار، ومن بين القرارات التي يحددها التحليل المالي مايلي:

- قرار الإستثمار.
- قرار التمويل.
- قرار التخطيط والرقابة المالية.

و الشكل التالي يبين وظيفة التحليل المالي في إتخاذ القرارات

الشكل رقم (01-01): المخطط العام لوظائف التحليل المالي

¹ - خلدون إبراهيم الشريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16.



المصدر: خلدون إبراهيم الشريفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2001، ص93.

- التعليق: من خلال المخطط يمكن القول بأنه لكي يتمكن المحلل المالي من تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة ألا وهو تعظيم ثروة أصحاب المؤسسة عليه القيام بالوظائف التالية:

- 1- التحليل والتخطيط المالي: وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن إستخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.
- 2- تحديد هيكل أصول المشروع: من حيث تحديد حجم الإستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل، وكذلك التوجيه بإستخدام الأصول الثابتة الملائمة.
- 3- تحديد الهيكل المالي للمشروع: إذ يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملائمة من تمويل قصير وطويل أجل، وكذلك تحديد طبيعة ديون المشروع.

الفرع الثاني: محددات التحليل المالي

تبرز محددات التحليل المالي فيمايلي:

- كلما كانت المعلومات المالية وافية ودقيقة، كلما كانت نتائج التحليل المالي أفضل.
- التحليل المالي لا يصل إلى نتائج دقيقة وأكيدة، وهو عادة يطرح أسئلة أكثر ما يعطي أجوبة.
- قد يركز المحلل المالي على جانب واحد ويهمل الجوانب الأخرى، فالمقترض يركز على السيولة، المستثمر ويركز على الربحية.

- نوعية وكمية المعلومات المتوفرة للمحلل المالي، فكلما كانت نوعية المعلومات جيدة ودقيقة كلما كان الحكم أدق على المؤسسة.¹
- عملية التقرير الشخصي لدى المحلل المالي خاصة بما يتعلق بالإهلاك وتقدير مخصص الديون المشكوك فيها وتقدير الشهرة.
- الإستمرارية في استخدام القواعد المحاسبية من قبل المحلل المالي حيث أن تغير الأسلوب يؤدي إلى نتائج عكسية.
- محدودية مؤشرات الإتجاه، فإذا تدنت نسبة السيولة في الماضي فليس من الضروري أن تستمر في المستقبل.
- عملية الإختصار في المعلومات المالية على مستوى القوائم المالية لا تساعد المحلل الخارجي على الإستنتاج الصحيح.
- القوائم المالية لا تعطي معلومات عن خطط الإدارة في التوسع أو العلاقات مع الموردين.²

المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي.

تساعد أدوات التحليل المالي في الحكم على ظاهرة معينة ولكنها لا تصدر أحكام عليها، والخبرة الكافية والتأهيل العلمي والعملية الواسع هما الكفيلان بإصدار الحكم في إتخاذ القرارات المناسبة، ومنه هناك مجموعة من الأدوات المستعملة في التحليل المالي وهي كالآتي:

أولاً: تحليل القوائم المالية والتحليل المقارن لها.

1/ تحليل القوائم المالية:

تعد القوائم المالية المصدر الأهم لتزويد المحلل المالي بالمعلومات التي تمثل جميع جوانب المنشأة وتصف عملياتها، ومهنة المحاسبة هي المسؤولة عن إصدارها وإعدادها. والمحلل المالي يستخدمها ليفسر ما يعني كل رقم في تلك القوائم المالية وهي عدة أنواع.

- قائمة الدخل:

تهدف إلى قياس عمليات المؤسسة لفترة زمنية معينة، فهي عبارة عن ملخص للمبيعات المحققة والمصروفات التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، وعند إعدادها يقوم المحاسب بالتصنيف ضمن أصول لحين إنقضاء الفترة المالية اللازمة، وتعكس هذه القوائم نتائج أعمال المؤسسة على الفترات الزمنية ذات العلاقة نفسها، وتستخرج قائمة الدخل من عدة حسابات باختلاف المشروع:

- حساب التشغيل للمشاريع الصناعية.

¹ - عبد الحليم كراجه وأخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2000، ص ص 167-168.

² - حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

- حساب المتأثرة للمصاريف التجارية.
- حساب الأرباح والخسائر وحساب التوزيع.

الميزانية العمومية: هي عبارة عن صورة للمؤسسة في لحظة معينة من حياتها، تبين الموارد المتاحة لها، وإستخدامات الموارد وتنقسم قائمة المركز المالي إلى جانبين هما:

- الجانب الأيمن يمثل الموجودات: وهي عبارة عن الأصول التي تمتلكها المؤسسة.
- الجانب الأيسر يمثل المطلوبات: والتي حصلت عليها المؤسسة لإستخدامها في تمويل موجوداتها المختلفة.¹

2/ التحليل المقارن للقوائم المالية:

يعرف بأنه مجموعة العمليات التي يجريها المحلل المالي على عدة قوائم مالية لسنوات متتالية لمنشأة واحدة بقصد التعرف على الإتجاه المالي لتلك المنشأة وتحديد نقاط القوة والضعف فيها.

وتعتبر في هذه الحالة القوائم المالية من أكثر التقارير المحاسبية أهمية نظرا لإحتوائها على معلومات تبين المركز المالي والنقدي للمنشأة في فترة محددة. كما أن هذه القوائم موضوعة بشكل موحد يسهل عملية المقارنة على المحلل المالي.²

هذا ويمكن إجراء التحليل المالي من خلال القوائم المالية السابقة بشكل رأسي وبشكل أفقي أو مايعرف بتحليل الإتجاه أو التغير ومثل هذا الأسلوب يحدد الأهمية النسبية لمساهمة كل مكون من مكونات القوائم المالية وإتجاهاتها.

- التحليل الرأسي أو العمودي:

يرتكز فعل هذا النوع من التحليل على تحويل الأرقام الواردة في الميزانية العمومية وكشف الدخل إلى نسب مئوية تبين الأهمية النسبية لكل مكون من المكونات الخاصة بهذين الكشفيين.

و الفائدة من هذا التحليل هو تشخيص نوعية النشاط الذي حقق مساهمة في النشاط الإجمالي للشركة من جانب وإكتشاف سلوك هذا النشاط وتقييمه من جانب آخر.³

- التحليل الأفقي:

يتضمن مقارنة بنود القائمة مع مثيلاتها في الفترات السابقة، ويتميز هذا الأسلوب بقدرته على إدخال عنصر الزمن في التحليل، ومن أجل أن يكون هذا الأسلوب أكثر فائدة لا بد من إختيار سنة للأساس بشكل سليم لكي يتم التوصل إلى نتائج صحيحة بالإعتماد على الأرقام

¹ - مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 230.

² - كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص 74.

³ - عدنان التايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

القياسية لسنوات المقارنة¹ ويتم ذلك من خلال إيجاد نسبة التغير لكل بند وفق القانون التالي:²

$$\frac{\text{الرقم الجديد (السنة } n+1) - \text{الرقم القديم (السنة } n \text{ الأساس)}}{\text{الرقم القديم (السنة } n \text{ الأساس)}} \times 100\%$$

و المثال

ثانياً: التحليل بالإستناد إلى رقم قياسي:

و تبنى هذه الطريقة على ترتيب الأرقام الواردة في عدة قوائم مالية لمنشأة واحدة ولسنوات متتالية أو متتابعة، إذ يعتمد السنة الأولى (أو غيرها) من هذه السنوات كسنة أساس وتكون بقية السنوات مقاسة على سنة الأساس.

و يتم إجراء التحليل المالي بالإستناد إلى رقم قياسي على قائمتي المركز المالي والدخل على حد سواء.

و منه فإن إعداد قائمة التحليل بالإستناد إلى رقم قياسي هي كالاتي:

- 1- ترتيب جميع الأرقام التي تخص بندا واحدا بجانب ذلك البند وعلى الترتيب ويتم ذلك لجميع بنود القائمة المالية.
- 2- استخراج مقدار التغير في قيمة كل بند من بنود القائمة لسنوات القياس.
- 3- استخراج نسبة التغير في كل بند من بنود القائمة لسنوات القياس.
- 4- تمثيل اتجاه التغير بيانياً للبنود المطلوبة بإعتماد نسبة التغير لذلك البند.

ثالثاً: التحليل بواسطة النسب المالية:

تعرف النسب رياضياً بأنها علاقة ثابتة بين رقمين أما في المجال المالي فتستخدم النسب للإشارة إلى تلك العلاقات المالية التي لا تكون ظاهرة في البيانات الخام³.

أنواع النسب المالية: هناك عدة أنواع وهي:

1/نسبة السيولة : تهدف هذه الأخيرة إلى تقييم الطاقة أو القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير بحيث تقوم هذه النسب بتهيئة المناخ المناسب لإتخاذ القرار أهمها قرار التمويل والإئتمان.

1 - كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص 75.

2 - عليان الشريف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 172.

3 - هيثم محمد الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص 201.

4 - محمد الصالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية والتحليل المالي لمشروعات الأعمال، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 61.

2/نسبة الربحية: وهي محصلة لمختلف البيانات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها، إذن فالتحليل بنسب الربحية يعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الإستثمارية والمالية.

3/نسب النشاط: تقيس هذه الأخيرة كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على مختلف أنواع الأصول، وهي تساعد على قرارات التخطيط والرقابة المالية وإتخاذ الإجراءات التصحيحية، كما أنها تقيم إنجازات المؤسسة وتحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة.

المطلب الثالث: إستعمالات التحليل المالي

يمكن إستعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها مايلي:

أولاً: التحليل الإئتماني

يقوم المحلل بهذا التحليل بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرضين وتصنيفها وبناء قرارات بخصوص هذه العلاقة وذلك بالرجوع إلى نتيجة هذا التقييم ويستخدم في ذلك المحلل مختلف أدوات التحليل المالي بالإضافة إلى أدوات أخرى كإطار فعال ومناسب يساعده في إتخاذ القرار السليم والصحيح وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة على معرفة المخاطر المالية إذا ما أجري التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل.¹

و يهدف التحليل الإئتماني إلى التعرف على مقدرة المدين على السداد أي الوفاء بالتزاماته المالية إتجاه المقرض.²

و كذلك يعني تحليل الإئتمان جمع المعلومات المختلفة عن العميل طالب التسهيلات من عدة نواحي للتأكد من الثقة في العميل وكفاية الضمان، فعلى المصرف في هذه الحالة التأكد من أن توظيف الأموال أو إقراضها يتم لعملاء يتمتعون بدرجة عالية من الثقة، ليضمن المصرف إمكانية إعادة المبالغ مع فوائدها في أوقات الإستحقاق لذا يعمل المصرف على جمع المعلومات عن العميل قبل منحه القرض وتحليل تلك المعلومات.³

ثانياً: التحليل الإستثماري

من أهم المجالات العلمية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الإستثمار في أسهم الشركات وإسناد القرض، وهذا الأمر له أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمرين من أفراد وشركات حيث ينصب إهتمامهم على سلامة إستثماراتهم وكفاية عوائدهم.⁴

1- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2000، ص 280.

2- مؤيد الدوري، زياد نور الدين، التحليل المالي بإستخدام الحاسوب، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2003، ص 12.

3- د. هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص 242.

4- مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 280.

يستخدم هذا النوع من التحليل في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة إلى قياس ربحية وسيولة المؤسسة¹

ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.²

يستعمل التحليل الاستثماري في الحصول على معلومات حول مؤشرات عن المخاطرة تحيط باستثمارات المؤسسة فيما لو تعرضت للتصفية أو إفلاس. فمن أهم المؤشرات الكمية المفيدة في تحقيق هذه الأغراض مايلي:

- مؤشرات الرفع المالي
- مؤشرات الأداء ومؤشرات السوق.³

ثالثا: تحليل الاندماج والشراء

قد ترغب الشركة في شراء شركة أخرى أو إنضمام شركة أو أكثر معا لتكوين شركة جديدة، وهنا لابد من تقييم كل شركة وتقدير الأداء المستقبلي لها.⁴

ومنه يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء الاندماج بين شركتين فتتم عملية تقييم للقيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها، كما يحدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للشركة بعد الاندماج في المستقبل.⁵

ينتج عن الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لإنضمام وحدتين إقتصاديتين أو أكثر معا، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو إحداهما.

وفي حالة رغبة شركة شراء شركة أخرى، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، فتقدر القيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبه.⁶

رابعا: التخطيط

إن عملية التخطيط للمستقبل هي أمر ضروري ويشغل كافة المؤسسات وذلك بسبب المشاكل والصعوبات التي تواجهها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، والمقصود بعملية التخطيط هو وضع تصورات لأداء الشركة المتوقع وذلك بالرجوع إلى الأداء السابق لها،

1- د. محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص 110.

2- عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار بركة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 151.

3- محمد مطر، التحليل المالي والإئتماني، مرجع سبق ذكره، ص 27.

4- Brigham , eugene , ehrhardt amicheal , **fundamentals financial ofmanagement** , ed brucerogovin , usa 2008

5- د. محمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، مرجع سبق ذكره، ص 110.

6- مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 305.

ولهذا الغرض فإن أدوات التحليل المالي تلعب دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الأداء وتقدير الأداء المتوقع.¹

ويعتبر التخطيط المالي من أهم الوظائف للإدارات وتتمثل عملية التخطيط المالي بوضع تصور لأداء المؤسسة في المستقبل، وهنا يلعب التحليل المالي دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع في المستقبل.²

وكذلك تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المسيرين للخروج ببدايات لتقييم أداء المؤسسة، والتنبؤ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.³

خامسا: تحليل تقييم الأداء

يعد التحليل المالي أداة مثالية لتحقيق هذا الغرض وذلك لماله من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وتوازنها المالي وسيولتها ومختلف الإتجاهات التي تتخذها في النمو وأيضا مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى.⁴ وتعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها.⁵

يعتبر تقييم الأداء في المنشأة من أهم إستعمالات التحليل المالي فيتم من خلالها الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها وقدرتها على الإلتزام بالإضافة إلى تقييم الموجودات.

أما للجهات التي تستفيد من هذا التقييم فهي إدارة المنشأة والمستثمرون والجهات الرسمية وبيوت الخبرة المالية.⁶

- إن تحليل تقييم المؤسسة يعتمد على تقييم ربحيتها وتوازنها المالي وسيولتها وهذا لا يتم إلا من خلال إستخدام التحليل المالي ويمكن في هذا الصدد الإدارة من الحصول على معلومات عامة من البيانات المالية المنشورة مثل:
- مؤشرات عامة عن النشاط تدور حول الربحية وسياستها في تمويل الإستثمار.
- مؤشرات خاصة لتقييم أداء بعض الإدارات مثل: معدل دوران الذمم المدينة والدائنة، معدل دوران الإستثمارات، معدل دوران المخزون، ومعدل دوران رأس المال العامل.⁷

المطلب الرابع: خطوات التحليل المالي

- 1- محمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 110.
- 2- مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 280.
- 3- هيثم محمد الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص 159.
- 4- مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 280.
- 5- هيثم محمد الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص 163.
- 6- د. محمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره ص 11.
- 7- محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 29.

يمر التحليل المالي بمجموعة من الخطوات تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه وبصفة عامة تتمثل خطوات التحليل المالي في النقاط التي سنوجزها كالاتي:

أولاً: تحديد هدف التحليل بدقة

من الضروري أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

ثانياً: تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي

في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

ثالثاً: تحديد البيانات والمعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته.

رابعاً: إختيار أسلوب التحليل المناسب

تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.¹

خامساً: إستعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لإتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب وتحتاج هذه الخطوة إلى إستعمال قدر كبير من العمل الذهني والحكمة بإعتبارها من أصعب الخطوات وأكثرها أهمية.

سادساً: إختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه

و لا مانع من إستعمال أكثر من معيار إذ لزم ذلك.

سابعاً: تحديد الإنحراف عن المعيار المقاس عليه

للقوف على أهمية الإنحراف بالأرقام المطلقة والنسبية.

ثامناً: تحديد أسباب الإنحرف وتحديدتها

تاسعاً: وضع التوصيات المناسبة بشأن نتائج التحليل:²

1- أحمد توفيق جميل، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص 25.
2- أيمن الشنطي، وعامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2005، ص ص 176-178.

و من النادر أنتتاح للمحلل المالي جميع الحقائق عن الحالة التي يقوم بتحليلها، لذا فمعظم المحللين يعملون في ظل ظروف غير مؤكدة بسبب عدم كفاية المعلومات، وهنا لا يكون دور التحليل المالي إلا التقليل من حالة عدم التأكد لا إلغائها.

و عند كتابة المحلل لتقريره عليه أنيراعي ترتيب أفكاره وتسلسل منطقته، كما يتعين عليه مراعاة طريقة عرضه على القارئ، هذا ومنالمناسب أن يتضمن تقرير المحلل البنود التالية:¹

- معلومات عن خلفية المؤسسة محل التحليل، والصناعة التي تنتمي إليها والمحيط الاقتصادي الذي تعمل فيه.
- المعلومات المالية وغير المالية المستعملة في التحليل.
- الافتراضات الخاصة بالظروف الاقتصادية والظروف الأخرى التي إستند عليها فيوضع تقديرات التحليل.
- تحديد الإيجابيات والسلبيات الكمية والنوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل الأساسية.
- الإستنتاج الذي يخرج به المحلل نتيجة العمل التحليلي الذي قام به.

¹-منيرة كسري، التحليل المالي والموازنات التقديرية كأداة للتقييم المالي للمؤسسة / دراسة حالة مؤسسة الريان للورق، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2010-2011، ص 30.

المبحث الثالث: مدخل للتحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية

إن التحليل المالي وسيلة ضرورية للمؤسسة الاقتصادية ولا يستطيع الإستغناء عنها في الوقت الحاضر، لأن المؤسسات الاقتصادية أصبحت تعمل في بيئة تنافسية حادة تجبرها على تقييم أداءها باستمرار التنبؤ بأداءها المستقبلي لكي تتمكن من البقاء وتحقيق أهدافها، لذي فإننا في هذا المبحث تطرقنا إلى إبراز التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية من خلال إعطاء مفهوم للمؤسسة الاقتصادية والإشارة إلى مختلف مصادر المعلومات المالية التي تجمعها المؤسسة سواء من بيئتها الداخلية أو الخارجية لإجراء عملية التحليل، بالإضافة عرض لمختلف القوائم المالية وإبراز أهميتها وأهدافها وأنواعها وكذلك إبراز الجهات المستفيدة من التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية، خصائصها وأنواعها

الفرع الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية

هناك تعاريف عديدة للمؤسسة الاقتصادية يركز كل منها على جانب من الجوانب كطبيعة النشاط، العناصر المكونة، الأهداف، الهيكل... إلخ. والإختيار بين تلك التعاريف المختلفة يتوقف على الغرض المتوقع منها والأهمية التي تعطى بجانب أو لآخر حيث تطورت هذه المؤسسات حسب كوتا إلى ثلاث إتجاهات وهي:¹

- إتساع الحجم.
- كثرة المنازعات الإجتماعية.
- تعقد أنماط التسيير (أقل تكلفة، تسيير الموارد البشرية، تحليل الأسواق...)

بالإضافة إلى عوامل أخرى منها:

- إختلاف الإتجاهات الاقتصادية والإديولوجيات.
- التطور في طرق التنظيم التي شهدتها المؤسسة الاقتصادية.
- تعدد النشاطات التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية.

مما أدى إلى بروز الكثير من التعريفات وقد ركزنا على البعض منها فيما يلي:

¹ - غول فرحات، الوجيز في إقتصاد مؤسسة، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 7.

تعرف المؤسسة الاقتصادية على أنها منظمة تجمع أشخاص ذوي كفاءات متنوعة، تستعمل رؤوس أموال وقدرات من أجل إنتاج سلعة ما، والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى من تكلفته.¹

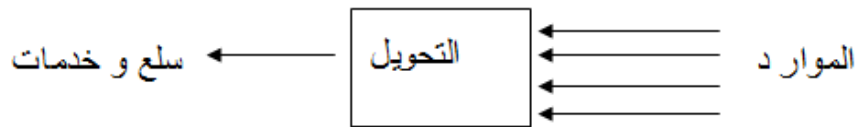
وتعرف أيضا على أنها مجموعة عناصر الإنتاج البشرية والمادية التي تستخدم وتسير وتنظم بهدف إنتاج سلع أو خدمات موجهة للبيع. وهذا بكيفية فعالة تضمنها مراقبة والتسيير بواسطة وسائل مختلفة كتسيير الموازنات وتقنيات المحاسبة التحليلية.²

الفرع الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية

من خلال التعاريف السابقة للمؤسسة الاقتصادية، يمكننا إستخلاص الصفات والخصائص التالية التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية³

- للمؤسسة الاقتصادية شخصية قانونية مستقلة من حيث إمتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها.
- القدرة على الإنتاج وأداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.
- أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية، وقادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة.
- لا بد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة، فالمؤسسة لا توجد منعزلة.
- المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي، فبالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد.
- المؤسسة مركز التحويل لأنها ذلك المكان الذي يتم فيه تحويل الموارد (المدخلة) إلى منتجات تامة الصنع (سلع وخدمات) والشكل التالي يبين لنا المؤسسة كمركز للتحويل.⁴

الشكل رقم (01-02): المؤسسة كمركز للتحويل



المصدر: غول فرحات، الوجيز في إقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية، الجزائر، 2007 ص ص 25-26

- المؤسسة مركز للتوزيع بإعتبارها المكان الذي يتم فيه تقسيم وتوزيع الأموال المتأتية من بيع السلع والخدمات، وذلك تحت أشكال مختلفة ليستفيد منها مختلف الأعوان الاقتصادية التي ساهموا في العملية الإنتاجية.
- المؤسسة مركز للقرارات الاقتصادية حيث أنها تقوم بإختيار الوسائل المحددة وإستعمالها للوصول بأكثر فعالية للأهداف المسطرة، حيث أن المؤسسة عند قيامها

¹- ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، دار الحمادية، الجزائر، ط2، 1998، ص 10

²- المرجع نفسه، ص 11.

³- عمر صخري، إقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2007، ص ص 25-26.

⁴- غول فرحات، مرجع سبق ذكره، ص 10.

بنشاطاتها المختلفة تجد نفسها مجبرة على إتخاذ قرارات متعددة على مختلف المستويات وفي فترات مختلفة وحسب درجة أهميتها.¹

الفرع الثالث: تصنيفات المؤسسة الاقتصادية

إن إختلاف أشكال المؤسسات وتعددتها جعل من الصعب أن نقف عند معيار واحد لذا دعت الضرورة من أجل الإلمام الأفضل بكل أنواع المؤسسات أن يتم وضعهم تحت جملة من المعايير وهي:

أولاً: تصنيف المؤسسات حسب معيار الحجم

و تنقسم المؤسسات تبعاً لهذا المعيار إلى:²

- المؤسسات الصغيرة المتوسطة: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخصاً، كما لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار، بالإضافة إلى أنها تستوفي معايير الإستقلالية.
- المؤسسات الكبيرة: وهي ذات إستعمال يد عاملة أكثر من 500 شخص ولها دور معتبر في الإقتصاد الرأسمالي المتطور من خلال ما تقدمه سواء على المستوى الوطني أو على مستوى السوق الدولية.³

ثانياً: تصنيف المؤسسات حسب المعيار القانوني

وتنقسم المؤسسات حسب هذا المعيار إلى ثلاث أقسام : مؤسسات خاصة ومؤسسات عمومية ومؤسسات مختلطة.

1- المؤسسات الخاصة: تخضع هذه المؤسسات للقانون الخاص، وتتخذ بدورها أشكالاً متعددة ويمكن ضمها تحت نوعين أساسيين: مؤسسات فردية وشركات.

- المؤسسات فردية: لا تمثل هذه المؤسسات شركات بل شخص وحيد، أين شخصية المؤسسة تختلط مع شخصية صاحب المؤسسة، وعادة ما يكون رئيس المؤسسة هو من يقدم رأس المال وكذا العمل⁴

-الشركات: تعرف الشركات على أنها عبارة عن المؤسسة التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل منهم بتقديم حصة من العمل أو من المال لإقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من أرباح أو خسارة.⁵

¹ - حسين رحيم، إدارة المنظمات "منظور كلي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 76.

² - المرسوم رقم 01 /18 المتضمن القانون التوجيهي للترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد : 77، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، ص ص 5-6.

³ - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 66.

⁴ - Ahmed koudri , *economie d'entreprise*, enag édition , alger, 1999, p 40.

⁵ - بلقاسم سلاطنية، إسماعيل فيزة، التنظيم الحديث للمؤسسة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2008، ص ص 25-26.

2- المؤسسات العمومية: تعود ملكية المؤسسات العمومية عادة للدولة، التي تتكفل بتوفير رؤوس الأموال اللازمة وتشرف على تسييرها وتحدد إستراتيجيتها وأهدافها، وتحمل ديونها وأعبائها وتقرر عادة إستثمار أرباحها أو توزيعها أو توزيع جزء منها.

3- المؤسسات المختلطة: في هذا النوع من المؤسسات نجد أن الدولة تساهم مع الخواص في إنشاء شركة مختلطة أو أن الدولة تقوم بشراء جزء من أسهم المؤسسة الخاصة أو عندما تنتازل الدولة عن جزء من رأسمالها للخواص.¹

ثالثا: تصنيف المؤسسات حسب النشاط الاقتصادي

يمكن تقسيم المؤسسات حسب هذا القطاع إلى:

1- المؤسسات الصناعية: في قطاع الصناعة تتجمع مختلف المؤسسات التي تعمل على تحويل المواد الطبيعية أساسا إلى منتجات قابلة للإستعمال أو للإستهلاك النهائي، أو الوسيط وتشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتجات غذائية وصناعية مختلفة، بالإضافة إلى صناعات تحويل وتكرار المواد الطبيعية من معادن وطاقة وغيرها (الصناعات الإستخراجية).²

2- المؤسسات الخدمائية: وهي المؤسسات التي تقوم فعلا بعدة أنواع من الخدمات إلى المستهلكين وإلى المؤسسات التي تستهدف الربح والشركات الأخرى، وتقوم بتأجير مهاراتهم كما نشير إلى أن الميزة الخاصة لشركات الخدمات هي صغر حجمها أي أن معظمها يتطلب ويعتمد بصورة كبيرة على الإشراف الشخصي الدقيق.³

3- المؤسسات المالية: وهي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين ومؤسسات الضمان الإجتماعي

4- المؤسسات الفلاحية: وهي المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض وإستصلاحها، وتقوم هذه المؤسسات بتقديم ثلاثة أنواع من الإنتاج وهو الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني والإنتاج السمكي.

5- المؤسسات التجارية: هي مختلف المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري كمؤسسات الجملة والمفرق مثل الأروقة الجزائرية، مؤسسات أسواق الفلاح.... إلخ.⁴

المطلب الثاني: مصادر المعلومات المالية في المؤسسة الاقتصادية

يمكن تقسيم مصادر المعلومات المالية اللازمة لتحليل أي مؤسسة إقتصادية إلى نوعين رئيسيين:

أولا: مصادر داخلية من المنشأة نفسها

1- عبد الكريم بن عراب، تسيير المنشأة، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2003-2004، ص 14.

2- ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 71.

3- جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال، دار النهضة العربية، لبنان، 1978، ص 80.

4- عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 33.

تشمل الصادر الداخلية للمعلومات مايلي:¹

- القوائم المالية الأساسية: وتشمل أربعة قوائم أساسية وهي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية.

- المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية: وتعد تلك الملاحظات جزءا من مصادر المعلومة المفيدة وتوفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية.

- التقارير المؤقتة: والتي تقدم على مدار السنة (نصف سنوية أو ربع سنوية)

- تقارير مجلس الإدارة: والتي تحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية.

- تقارير مراقب الحسابات: تتضمن معايير إعداد هذه التقارير الشروط التالية:

يجب أن توضع التقارير ما إذا كانت القوائم المالية قد تم تصويرها وعرضها وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

يجب أن يوضح التقرير مدى ثبات المشروع على إتباع هذه المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها.²

وتحتوي تقارير مراقب الحسابات على ملاحظات وتحفظات خاصة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها.

- الملاحق: الملحق هو وثيقة شاملة تنشأها المؤسسة وهدفه هو تكملة وتوضيح وفهم الميزانية وجدول حسابات النتائج.

- التقارير المالية: هي عملية محاسبية يقوم بها المحاسب أو الجهة الإدارية المسؤولة بقصد تقديمها إلى الملاك أو الشركاء أو أصحاب الأسهم لإعطاء صورة عن نتائج العمليات وإدارة رؤوس الأموال التي أودعت تحت تصرفهم³

ثانيا: مصادر خارجية

و تتمثل فيمايلي

- تقارير مفصلة رسمية: في بعض الدول مثل الو م أ يتم نشر معلومات عن الشركات.

- المنشورات: وتنتشر من قبل الشركات للمساهمين الحاليين والمستقبليين.

- معلومات عن مؤشرات الأسواق المالية: والتي يمكن إستخدامها للمقارنة مع أداء الشركات الأخرى المماثلة.⁴

- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص ص31-32.¹

- محمد سمير الصبان، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص15.²

³- نور الدين خبابة، الإدارة المالية، دار النهضة، ط1، بيروت، لبنان، 1997، ص99.

- فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط3، عمان، الأردن، 2010، ص58.⁴

المطلب الثالث: القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

توجد العديد من التعاريف نذكر منها:

هي الوسائل التي بموجبها تنقل الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة للأرباح والمركز المالي للوحدة الاقتصادية.¹

هي أداة محاسبية يستخدمها المحاسبون لإظهار نشاط المؤسسة أو مركزها المالي عن فترة مالية ماضية، أو توقع هذه النتيجة والمركز المالي عن فترة مالية مقبلة.

والقوائم المالية الشائعة الإستخدام هي:

- قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة مصادر الأموال وإستخداماتها، وقائمة التدفق النقدي، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية.²

الفرع الثاني: أهمية القوائم المالية

ترجع أهمية القوائم المالية إلى:³

الشمول: لإحتوائها لكافة المعلومات.

الدقة: لأنها تدقق قبل إصدارها.

الواقعية: لأن جميع أرقامها حقيقية.

الموضوعية: إذ أنها تتحدث عن نتائج وقعت فعلا.

الفرع الثالث: أهداف القوائم المالية

تهدف القوائم المالية إلى تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات المالية المفيدة التي تحقق أهداف مستخدميها في مجال إتخاذ القرارات المالية وتقييم الأداء المالي ومنه يمكن إستنتاج الأهداف الأساسية للقوائم المالية فيما يلي:⁴

- عرض جميع المعلومات والأرقام والبيانات المالية الخاصة بالمؤسسة خلال فترة مالية معينة.
- إعطاء مؤشر دقيق عن مركز المؤسسة المالي.
- إستخراج نتائج وعمليات المؤسسة خلال فترة مالية معينة.
- توفير المعلومات التي تقيّد في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال

-فالتر ميجس، روبرت ميجي، المحاسبية، ترجمة وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دار المريخ، الرياض، 1983، ص43.¹

-د خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، ط1، عمان، 2000، ص32.²

-منيرة كسري، مرجع سبق ذكره، ص35.³

-هيثم محمد الزغبى، مرجع سبق ذكره، ص167.⁴

كما أن القوائم المالية تحظى باهتمام كبير من قبل المؤسسات التي تقوم بإعدادها لأنها تتضمن معلومات مفيدة أي أنها تهدف كذلك لمايلي:

تقديم معلومات لإتخاذ القرارات: أي توفير المعلومات اللازمة لعملية إتخاذ القرار، فيجب على القوائم المالية أن تقدم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين وكذلك الدائنين والمستخدمين

- تقديم المعلومات المرتبطة بالتدفقات النقدية: يعد الإهتمام الأساسي للمستثمرين والدائنين هو تحديد التدفقات النقدية المستقبلية والقوائم المالية التي تحتوي على معلومات تمكنهم من تحقيق ذلك
- تقديم معلومات عن موارد المؤسسة: تحتوي القوائم المالية على معلومات تحدد بوضوح موارد المؤسسة وإلتزاماتها.
- تقديم معلومات عن أداء المؤسسة: تساعد القوائم المالية على عملية التنبؤ بأداء المؤسسة إنطلاقاً من أدائها في السنوات السابقة.¹

الفرع الرابع: أنواع القوائم المالية

تتمثل أهم القوائم المالية التي يعتمد عليها في عملية التحليل المالي فيما يلي:

أولاً: الميزانية

وتعتبر أهم القوائم المالية، وهي خلاصة التطبيق العلمي لمبادئ المحاسبة، كما تمثل صورة للأوضاع المالية في المؤسسة لحظة إعدادها.

و تقدم الميزانية المعلومات المتعلقة بالوضع المالي للمؤسسة وتتضمن مايلي:²

* الأصول : موارد تراقبها المؤسسة نتيجة أحداث سابقة والتي من المتوقع أن تعود بمنافع إقتصادية مستقبلية على المؤسسة.

* الخصوم:إلتزامات حالية للمؤسسة مترتبة عن أحداث سابقة من المتوقع أن تؤدي تسويتها إلى خروج موارد تتجسد في المنافع الإقتصادية المستقبلية.

* الأموال الخاصة (الأصول-الخصوم): الثروة المحاسبية للمساهمين، الناتجة عن إسهاماتهم أو المتولدة عن أداء المؤسسة.

تعبر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الأجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي مبدأ سيولة إستحقاق، ويتم هذا الترتيب بناء على المبادئ التالية:

- تصنيف الأصول حسب درجة السيولة تصاعدياً من الأعلى نحو الأسفل.
- تصنيف الخصوم حسب درجة إستحقاقها المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.
- لتسهيل عملية الترتيب حسب المعيارين السابقين، نعلم على معيار السنة الواحدة.

-أحمد نور، المحاسبة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص112.

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد رقم 19، الجزائر، 25 مارس، 2009، ص23.

إلا أنه قد ترد بعض التحفظات على مبدأ السيولة –إستحقاق، فحسب معيار السيولة نجد بعض الإستثمارات سهلة البيع أي أكثر قابلية للتحويل إلى سيولة، بينما بعض عناصر المخزون أقل قابلية للتحويل إلى سيولة. (1)

و الجدول التالي يوضح الميزانية المالية المختصرة مبرزاً أهم عناصرها ومكوناتها:

الجدول رقم (01-01): يبين الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة اقتصادية.

الأصول	الخصوم
الأصول غير الجارية:	الموارد الدائمة:
الأصول الجارية:	<u>الأموال الخاصة</u>
قيم الإستغلال	<u>الخصوم غير الجارية</u>
قيم قابلة للتحقيق	الموارد المؤقتة:
قيم جاهزة	<u>الخصوم الجارية</u>
مجموع الأصول	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبين

ثانياً: قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)

تعتبر قائمة الدخل بأنها قائمة مالية ديناميكية توضح الأرباح التي حققتها المنظمة خلال فترة معينة، فضلاً عن أنها صورة متحركة تصف الأحداث. وتحتوي قائمة الدخل على الإيرادات أو المبيعات والمصروفات وصافي الأرباح وذلك عن فترة مالية ماضية أو فعلية، وهي توضح الإيرادات وما ترتب عليها من مصروفات مختلفة مرتبطة بتلك الإيرادات.¹

كما يعرف كذلك جدول حسابات النتائج بأنه بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو السحب ويبرز بالتميز النتيجة الصافية للسنة المالية والمعلومات المتقدمة في جدول حسابات النتائج هي:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها: وهو يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية:
 - الهامش الإجمالي، والقيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الإستغلال
 - منتجات الأنشطة العادية.
 - المنتجات المالية والأعباء المالية.
 - أعباء المستخدمين.
 - الضرائب والرسوم والتسديدات المتماثلة.
 - نتيجة الأنشطة العادية.
 - المخصصات والإهلاكات لخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية والمعنوية.
 - النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.

¹ رضا اسماعيل بسيوني، الإدارة المالية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2008، ص ص134-135

- النتيجة الصافية للسهم والمشاركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية. (2)¹

الجدول رقم (01-02) يمثل جدول حسابات النتائج

البيان	ملاحظة	N	N-1
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى			
2- إستهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للإستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي من الإستغلال.			
المنتجات العملية الأخرى			
الأعباء العملية الأخرى			
المخصصات للإهتلاكات والمؤونات			
5- النتيجة العملية			
المنتجات المالية			
الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية			
العناصر غير العادية			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوع في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج			

المصدر: أحمد نور، المحاسبة المالية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2011، ص182.

أحمد نور، مرجع سبق ذكره، ص181.¹

ثالثاً: قائمة التدفق النقدي

تعتبر قائمة التدفق النقدي واحدة من أهم البيانات المالية والمحاسبية التي تنشرها المؤسسة والتي تخضع للتحليل كونها محل إهتمام الكثير من الأطراف خارج نطاق المؤسسة وداخلها أيضاً.

و تظهر قائمة التدفق النقدي التغيرات على النقد المتأتي من خلال الأنشطة التشغيلية في المؤسسة.

و تهتم قائمة التدفق النقدي ببيان السيولة النقدية للمؤسسة خلال السنة المالية، ومدى قدرة تلك المؤسسة على مواجهة الإلتزامات النقدية الجارية، وتبين هذه القائمة مصادر أموال المؤسسة وكذلك كيفية إستخدامها لتلك الأموال خلال السنة المالية.

ويبين الشكل التالي: قائمة التدفق النقدي للسنة المنتهية في 2001-12-31

جدول (01-03): قائمة التدفق النقدي للسنة المنتهية في 2001/12/31

المبالغ	المبالغ	البيان
		التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:
	X X	مبيعات نقدية
	X X	تحصيلات من العملاء
	X X	فوائد مقبوضة
	(X X)	مشتريات بضاعة
	(X X)	رواتب
	(X X)	ضرائب
	(X X)	فوائد مدفوعة
		صافي النقد من الأنشطة التشغيلية
		التدفق النقدي من الأنشطة الإستثمارية:
	X X	مبيع معدات وأصول
	X X	مبيع إستثمارات
	(X X)	مشتريات أصول ومعدات
	(X X)	إستثمارات جديدة
X X		صافي النقد من الأنشطة الإستثمارية
		التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية:
	X X	إصدارات أسهم
	X X	قروض طويلة
	(X X)	توزيع الأرباح
	(X X)	تسديد قروض طويلة الأجل
X X		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية
X X		صافي التدفق النقدي خلال العام
X X		رصيد النقد في بداية العام

XX	رصيد النقدية في نهاية السنة المالية
	رابعا: قائمة مصادر وإستخدامات الأموال:

تسمى هذه القائمة أيضا بقائمة التغيرات في القيم، وهي قائمة تستخدم لدراسة التدفقات الماضية من أجل معرفة إستخدامات الأموال، والطريقة التي تم بها تمويل تلك الإستخدامات، وهي بالإضافة إلى كونها مفيدة في دراسة الماضي، فهي ضرورية أيضا عند التخطيط للمستقبل.

و لإعداد هذه القائمة يجب إستخدام قائمتين متتابعتين للمركز المالي لشركة واحدة ويتم بعد ذلك حساب التغيرات بالزيادة أو النقص في كل بند من البنود المدونة والمتناظرة بالقائمتين ثم تصنف هذه التغيرات إلى مصادر وإستخدامات.¹

المطلب الرابع: الجهات المستفيدة من التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية:

يعتبر التحليل المالي أهم مجالات المعرفة التي تثير طريق مستخدمى القوائم المالية في المنشآت سواء العامة أو الخاصة، وبالتاليفإن هناك عدة فئات تستفيد من التحليل المالي. و تتعدد هذه الأطراف وذلك وفقا لتنوع علاقتهم بالمنشأة من جهة، وتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى ويمكن تحديد الفئات المستفيدة من التحليل المالي كما يلي:

أولا: الأطراف الداخلية

هناك عدة أطراف تحتاج للتحليل المالي من داخل المنشأة وذلك إما لتقييم أعمالها أو تقييم عمل المنشأة ككل ويمكن أن نوردتها فيما يلي:²

1- إدارة المؤسسة:

تهتم إدارة منشأة الأعمال بمختلف مستوياتها الإدارية بالتحليل المالي بهدف قياس كفاءتها والتعرف على نواحي الضعف والقصور في نشاطها خلال الفترة المالية أو فترة التحليل المالي وهذا لتحقيق واحدة من الغايات التالية، أو كلها مجتمعة:

- تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الإستثمار
- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المتقاربة في الحجم والمتشابهة في طبيعة النشاط والتي تنتمي إلى نفس الصناعة.
- كيفية توزيع أداء المستويات الإدارية المختلفة.
- تشخيص المشكلات الحالية والتخطيط للمستقبل.

أما الإدارة المالية بإعتبارها إحدى الإدارات الرئيسية في منشأة الأعمال فإهتمامها بالتحليل المالي يهدف إلى المحافظة على سلامة مركزها المالي أي إهتمامها بالسيولة اللازمة لمجابهة إلتزاماتها الجارية في مواعيد إستحقاقها، هذا بالإضافة إلى سعيها في تحقيق أقصى

عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 110.¹
أيمن الشنطي، الادارة والتحليل المالية، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، ص 170²

الأرباح في الأجل الطويل، أما المنشأة العامة فتسعى إلى تحقيق أقصى العوائد الإجتماعية في الأجل القصير والطويل.

2- المساهمون:

و يمثل كل من المستثمرون، اصحاب المؤسسة (المالكون) وأصحاب المؤسسات الفردية فنجد كل طرف منهم يسعى من وراء إهتمامه بالتحليل لتحقيق غرض ما فعلاقتهم بالمؤسسة تكون وطيدة، رئيسية ومباشرة وينصب إهتمامهم على تحليل الهيكل المالي وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي للتأكد من كفاءة إدارة المؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح في الوقت الحاضر والمستقبلي وتوزيعها على المالكين، وتحقيق السيولة النقدية في الأجل القصير ويبقى الإهتمام بالتحليل كوسيلة لإكتشاف فرص إستثمارية جديدة لصالح المستثمرين لمساعدة المؤسسة على نموها وإستمرارها.

3- العاملون بالمؤسسة:

يستفيد العاملون في المؤسسة من التحليل المالي للأغراض التالية:¹

- تقوية الروح المعنوية لدى العاملين، وتقوية ولاءهم وإبتنائهم للمؤسسة التي تطلعهم دائما على نتائج عملياتها.
- التحليل المالي يبين نقاط النجاح والفسل الذي يدفع الموظفين دوما إلى التفاني في العمل للمحافظة على النجاح أو الخروج من حالة الفسل.
- إطلاع الموظفين على المركز المالي للمؤسسة يدفع الموظفين لأن تكون مطالبهم متناسقة مع قدرات المؤسسة المالية.

ثانيا: الأطراف الخارجية

1-سماسرة الأوراق المالية:

يهدف هؤلاء السماسرة من خلال التحليل المالي إلى التعرف على مايلي:²

- التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة الأمر الذي يساعد على إتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم.
- أسهم الشركة التي يمكن أن تشكل فرص إستثمار جيدة يمكن إستغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء.

2-الدائنون:

عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص16.¹

² حمزة الشمخي، الإدارة المالية الحديثة، دار الصفاء للنشر، ط1، الاردن، 1988، ص44.

- يهتم الدائنون الذين إكتتبوا في سندات المنشأة، أو لديهم نية للإكتتاب بمقدار الفوائد التي يحصلون عليها وقدرة المنشأة على دفع هذه الفوائد عند إستحقاقها، بالإضافة إلى قدرتها على سداد قيمة القرض أو مبلغ الإكتتاب.

ولهذا فهم يركزون في التحليل المالي على النسب المالية التي تعكس مقدار التغطية أو حق الملكية إلى مجمل موارد المنشأة، أو حق الملكية إلى إجمالي التمويل ونسب السيولة النقدية، ويهتمون أيضا بخطط المنشأة المتعلقة بالإستثمارات وطريقة تمويلها بالإضافة لمقارنة التدفق النقدي المتوقع بالأعباء النقدية المختلفة وخاصة أعباء القرض الذي قدمه الدائنون.

3-المستثمرون:

يهتم المستثمر بالتحليل المالي للتعرف على سلامة أموالهمو الحصول على ربح معقول في الأجل الطويل، لذا تتركز أهتمامات المستثمرين في سلامة المركز المالي للشركة وقدرتها على تحقيق الأرباح في الأجل المختلفة، ومن الطبيعي أن يتم الإهتمام بالأرباح التي تحققها الشركة ومقدار ما يتم توزيعه منها على أصحابها، فحتى يرضى المستثمر عن أرباح الشركة يجب أن تكون أرباحه تماثل أرباح الشركات التي تواجه نفس المخاطرة، وهذا ما يحققه التحليل المالي من خلال المقارنة بين أرباح الشركات من نفس الصناعة.¹

4-الموردون:

يقدم المورد للمنشأة البضاعة والمواد والمستلزمات المختلفة على حين يقدم الدائن النقود غالبا، ولهذا فإن إهتمام المورد بموضوع التحليل المالي يشبه تماما إهتمام الدائن من حيث المؤشرات التي يسعى كل منهم إلى كشفها.

إضافة لذلك يهتم المورد بمتوسط فترة الإئتمان الممنوحة من المنشأة للعملاء ومتوسط فترة التحصيل فهي تساعد على معرفة التدفقات النقدية التي يمكن الحصول عليها من قبل المنشأة ومواعيدها، وهذا يساعد على إتخاذ القرار المتعلق بالإستمرار بالتعامل مع المنشأة أو الإمتناع عن التعامل معها.

5-المصالح الحكومية:

يعود إهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها.
- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.
- مراقبة الأسعار.

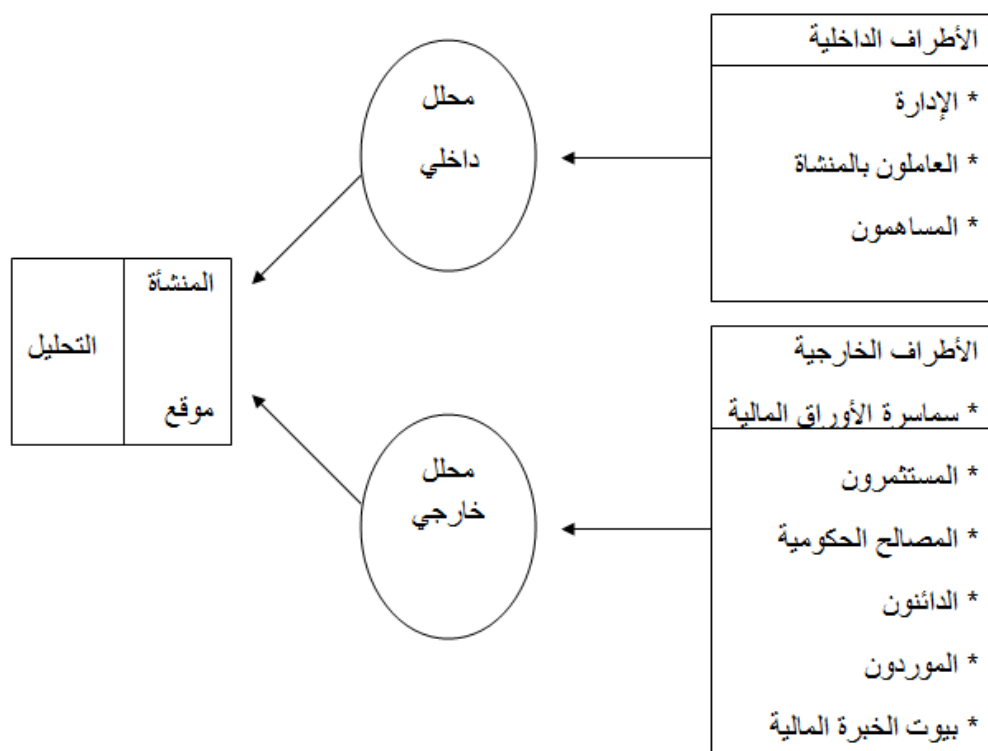
¹ تيسير الرحبي، تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ط1، فلسطين، 1998، ص13.

6-بيوت الخبرة المالية:

تقوم بيوت الخبرة المالية بتحليلاته المختلفة بمبادرتها أو بناء على تكليف من إحدى الفئات المهمة بأمر المنشأة سواء من داخلها أو من خارجها وتقدم خدماتها في هذه الحالات مقابل أجور تتقاضاها وتركز في تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة المشتريّة بتلك الخدمات.¹

و منه على ضوء ما سبق يمكننا توضيح الأطراف المستفيدة من التحليل المالي حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (03-01) الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.



المصدر: حمزة الزبيدي، التحليل المالي وتقييم الاداء والتنبيؤ بالفشل، الاردن، 2000، ص50.

كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص73.¹

خلاصة الفصل:

يعتبر التحليل المالي ضرورة حتمية في المؤسسة الاقتصادية لأهميته البالغة، مما أدى إلى تعميم إستعماله في المؤسسات من أجل تطوير نشاطها في مجال الإنتاج والإنتاجية، وهذا بواسطة الإعتماد على نتائجه لكي يتسنى لها مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية وتحقيق أهدافها المالية المنشودة.

تمهيد:

نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها الأداء المالي من خلال دوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وكذلك معرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة، ولقد بات من الضروري على المؤسسات الاقتصادية استعمال مجموعة من الأدوات والطرق العلمية التي تضمن استمرارها، ويعتبر التحليل المالي أحد هذه الأدوات حيث يستخدمه المعنيون بإدارة المؤسسة وهذا بالإستعانة بمجموعة من المؤشرات المالية التي أصبحت أداة أساسية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات وفي إتخاذ القرارات وترشيدها.

لذلك سيتم التطرق في هذا الفصل إلى تقييم الأداء المالي الحالي والمستقبلي للمؤسسة الاقتصادية وذلك بتقديم عملية تقييم الأداء وإبراز تقنيات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وفي الأخير تطرقنا إلى دور التحليل المالي في التنبؤ بالنتائج المالية للمؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية.

إن التطرق إلى أداء المؤسسة الاقتصادية بدراسة نظرية يعد مطلباً ضرورياً للإحاطة بجميع جوانبه وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى إعطاء مفهوم للأداء وكذلك التطرق فيما بعد إلى عملية تقييم الأداء داخل المؤسسة الاقتصادية وذلك نظراً لأهميتها البالغة وهذا من أجل تمكن المسيرين من وضع الخطط المستقبلية وتحقيق أهداف وغايات المؤسسة الاقتصادية.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الأداء وأنواعه، ثم سنتطرق إلى تقييم الأداء من حيث مفهومه، أنواعه، وظائفه، مراحلها، وأهميته

المطلب الأول: مفهوم الأداء وأنواعه

الفرع الأول : نشأة ومفهوم الأداء

إن تحديد تعاريف ومفاهيم دقيقة للمصطلحات والإتفاق عليها يعد من الأهداف التي يصعب تحقيقها وخاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومن بين المصطلحات التي لم تلقى تعريفاً وحيداً وشاملاً مصطلح الأداء، بل هناك من يستخدم مصطلحات عدة كالكفاءة، الفعالية، الإنتاجية إلى غير ذلك للتعبير عنه، وعلى هذا الأساس سنتعرض لنشأة هذا المصطلح وإلى عدة تعاريف للأداء للوصول إلى المفهوم الذي يتناسب مع البحث المقدم.

إن أصل كلمة أداء يعود إلى اللغة اللاتينية أين توجد كلمة (Performare) التي تعني إعطاء، وبعدها إشتقت اللغة الإنجليزية منها كلمة (Performance).

ويعود أول ظهور لكلمة أداء إلى حوالي 1300م ولقد تطور معنى الأداء عبر الزمن نتيجة التغيرات التي لازالت إلى يومنا هذا تحدث في المؤسسة ومحيطها إلا أنه لا يمكن الإختلاف حول أن الأداء قد يكون إنسانياً صرفاً أو مشتركاً بين الإنسان والآلة أو بين الإنسان والمادة، ويعد الأداء البشري الأساس في توجيه سلوك الآلة أو المادة.¹

وقبل إعطاء تعريف للأداء لنذكر الإختلاف التقليدي ما بين الفعالية والكفاءة.

الفعالية: تدل على قدرة تحقيق العمل الذي نسعى لأجله للحصول على النتيجة التي نسعى وراءها، فالعمل الفعال هو العمل الذي يبلغ أهدافه بدقة حيث نتكلم أيضاً عن فعالية الفرد أو فعالية العملية.

الكفاءة: هي القدرة على تحقيق العمل الذي نسعى لأجله بإستعمال وسائل قليلة، عمل ذو كفاءة هو عمل ذو نتائج جيدة بأقل تكلفة ويمكن التعبير عنها كالآتي:

$$\text{الكفاءة} = \frac{\text{النتائج المحققة}}{\text{الوسائل المستخدمة}}$$

فالفعالية والكفاءة هما بعدان للأداء حيث يمكن أن يكون ذو فعالية دون كفاءة كما يمكن أن نزيد الكفاءة بدون زيادة الفعالية.

وبعد توضيح كل من مصطلحي الفعالية والكفاءة بإعتبارهما بعدين للأداء سنتطرق لإعطاء عدة تعاريف للأداء ليتضح هذا المفهوم ومنه نستطيع القول بأن:

الأداء هو إنعكاس للطريقة التي تم فيها إستخدام المؤسسة لمواردها البشرية والمادية بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.

ويرى بعض الباحثين في الأداء على أنه مستوى تحقيق الأهداف، وهذا المستوى يقاس بإستخدام المؤشرات، حيث يحصر هذا التعريف الأداء في نسبة إنجاز الأهداف أي أن الأداء

¹ A.Burlaud, dictionnaire de gestion, ed foucher, Paris, France, 1995, p271.

هو الفعالية، هذا صحيح لكن غير كافي، لأنه لا يمكن الحكم على المؤسسة بأنها تحقق أداء جيد بمجرد تحقيقها للأهداف المناطة لها، فالمؤسسة قد تتمكن من ذلك بالاستغلال المفرط للموارد.¹

ويتمثل أداء المؤسسة في قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعه تحت تصرفها إن الأداء هنا هو الكفاءة والفعالية معا. والسابقة يمكن إقتراح التعريف التالي: أداء المؤسسة يتمثل في قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعه تحت تصرفها.²

الفرع الثاني: أنواع الأداء

بعد التعرض لمفهوم الأداء ننتقل إلى عرض أنواع الأداء في المؤسسة، ويمكننا تحديد هذه الأنواع وفقا لعدة معايير يمكن على أساسها تقسيم الأداء على أساس مصدر الأداء، معيار الشمولية، والمعيار الوظيفي حيث يقدم كل معيار على حدى مجموعة من الأداءات في المؤسسة.

أولا: الأداء حسب معيار المصدر

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم الأداء في المؤسسة إلى الأداء الداخلي والأداء الخارجي.

● **الأداء الداخلي:** كذلك يطلق عليه أداء الوحدة، أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد، فهو أداء متأتي من مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية، موارد مالية، موارد مادية.³

الأداء الداخلي ينتج أساسا من التوليفة التالية:

* **الأداء البشري:** هو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن إعتبارهم موردا إستراتيجيا قادرا على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تفسير مهاراتهم.

* **الأداء التقني:** يتمثل في قدرة المؤسسة على إستعمال إستثماراتها بشكل فعال.

* **الأداء المالي:** يكمن في تعبئة وإستخدام الوسائل المالية المتاحة فالأداء الداخلي هو الأداء المتأتي من مواردها الضرورية لسير نشاطها مثل الموارد بشرية، الموارد المالية والموارد المادية.⁴

● **الأداء الخارجي:**

¹ عبد المليك مزهودة، الأداء المالي بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الاول، نوفمبر 2001، جامعة بسكرة، ص 87.

² Robert le duff ,encyclopéde de la gestion et management, daloz, France, 1999,p897.

³ Bernard martery, **contrôle de gestion sociale**,ed libiré vibert, paris,France,1999, 236.

⁴ Ibid, p236.

وهو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة، والمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، وتتبادل المؤسسة التأثير وتستمد وجودها وتطورها وقوتها من مجموعة المتغيرات، والأبعاد التي تحيط بها والتي تمثل مكونات لهذا المحيط الخارجي.¹

ثانياً: الأداء حسب معيار الشمولية.

حسب هذا المعيار يمكن تقسيم الأداء داخل المنظمة إلى:²

• الأداء الكلي:

يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة الأنظمة التحتية في تكوينها دون إنفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها. فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة وكمثال على الأهداف الرئيسية: الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة وحدها تحقيقه، بل تتطلب تضافر جميع المصالح أو الوظائف، فمصلحة المالية يجب أن توفر الأموال الضرورية بأقل التكاليف وأقل المخاطر، ومصلحة الإنتاج يجب أن تقدم منتوجات بأقل التكاليف وبأحسن جودة، ومصلحة الموارد البشرية يجب أن تحقق أفضل مردود، والمصلحة التجارية يجب أن تسوق أقصى ما يمكن تسويقه.

• الأداء الجزئي:

على إختلاف الأداء الكلي، فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة، فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة به لا أهداف الأنظمة الأخرى.

ثالثاً: الأداء حسب معيار الطبيعة

وفقاً لهذا المعيار يمكن تصنيف الأداء إلى أداء إقتصادي، أداء إجتماعي، أداء تكنولوجي، أداء سياسي:

* الأداء الإقتصادي: يعتبر الأداء الإقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الإقتصادية إلى بلوغها، ويتمثل في الفوائض الإقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الربح، رقم الأعمال، حصة السوق، المردودية...) وتدنية إستخدام مواردها (رأس المال، العمل، المواد الأولية، التكنولوجيا...)³.

* الأداء الإجتماعي: في حقيقة الأمر الأهداف الإجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيوداً أو شروطاً فرضها عليها أفراد المؤسسة أولاً، وأفراد المجتمع الخارجي ثانياً، وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى خاصة

¹ رقية شطبي، الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه، دراسة ميدانية مؤسسة ملبنة نوميديا قسنطينة، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص استراتيجيات مالية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة 2010-2011، ص17.

² عبد المليك مزهودة، مرجع سبق ذكره، ص89

³ Ac Mertient ,l'entreprise dans le monde en chagement, ed du seil ,ouvieres, paris, France, 1992,p106.

منها الاقتصادية حيث أن الإجتماع مشروط بالإقتصاد وفي بعض الحالات لا يتحقق الأداء الإقتصادي إلا بتحقيق الأداء الإجتماعي.¹

* الأداء التكنولوجي: يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهداف تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين، وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافا إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

* الأداء السياسي: يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية، ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى، والأمثلة في هذا المجال عديدة والمثال التالي يوضح أهمية الأهداف السياسية لبعض المؤسسات: تمويل الحملات الإنتخابية من أجل إيصال أشخاص معينين إلى الحكم أو مناصب سامية لإستغلالهم فيما بعد لصالح المؤسسة.²

رابعاً: الأداء حسب المعيار الوظيفي

يرتبط هذا المعيار وبشدة بالتنظيم، لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة، إذن ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف إلى مايلي:

* أداء الوظيفة المالية:

يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرته على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة، وتعظيم عائد الاستثمار بإعتباره أحد أهم أهداف المؤسسة لذا فإن البعد المالي للأداء الكلي للمؤسسة يتحقق من خلال تحقيق المردودية وتعظيمها، مما طرح فكرة ربط المكافآت الممنوحة لمسيري المؤسسة بحجم المردودية التي ساهموا في تحقيقها، أي تكون متناسبة طرديا معها وهذا ما من شأنه أن يرسخ لدى المسيرين فكرة أنهم مستثمرون في المؤسسة أي مساهمون فيها وليسوا أجراء، وبالتالي سيعملون على تعظيم مردوديتها أكثر فأكثر.

* أداء وظيفة الإنتاج:

يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بالنسبة للقطاع الذي تنتمي إليه، وإنتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة تسمح لها بمزاومة منافسيها، وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبات.

* أداء وظيفة الأفراد (الموارد البشرية):

قبل تحديد ماهية هذا الأداء، يتوجب الإشارة إلى أهمية الموارد البشرية داخل المؤسسة، فتكمن هذه الأهمية في قدرتها على تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها نحو هدف المؤسسة،

¹ Ibid, p107.

² عبد الصمد بوشايب، دور التحليل المالي كأداة للرقابة على أداء المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتسيير شبكة نقل الكهرباء، دراسة ماجستير غير منشورة، خصص استراتيجية مالية، جامعة 08 ماي 1945/قالمية، 2011/2010، ص77.

فضمان إستخدام موارد المؤسسة بفعالية لا يتم إلا عن طريق الأفراد الذين توظفهم المؤسسة فلكي تضمن المؤسسة بقائها يجب أن توظف الأكفاء وذوي المهارات العالية وتسيرهم تسيرا فعالا، وتحقيق فعالية المورد البشري لا تكون إلى إذا تم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب لإنجاز عمله.

* أداء وظيفة التسويق:

يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل تكاليف ممكنة، هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق ومن بين هذه المؤشرات الحصة السوقية، حجم المبيعات، درجة رضا الزبائن، شهرة العلامة... إلخ.¹

* أداء وظيفة البحث والتطوير:

يمكن دراسة أداء وظيفة البحث والتطوير بدراسة المؤشرات التالية:

_ الجو الملائم للإختراع والإبتكار والتجديد.

_ وتيرة التجديد مقارنة بالمنافسين.

_ نسبة وسرعة تحويل الإبتكارات إلى المؤسسة.

_ التنوع وقدرة المؤسسة على إرسال منتجات جديدة.

_ درجة التحديث ومواكبة التطور

* أداء وظيفة العلاقات العامة:

في هذه الوظيفة يمكن أن يتجسد بعض أبعاد مفهوم الأداء التي تم التطرق لها فالأداء في هذه الوظيفة يأخذ بعين الإعتبار المساهمين، الموظفين، العملاء، الموردين، وأخيرا الدولة.

بالنسبة للمساهمين، يتحقق الأداء عندما يتحصلون على عائد مرتفع للأسهم وإستقرار في الأرباح الموزعة، أما الموظفون فالأداء هو توفير أو خلق جو ملائم ومعنويات مرتفعة.²

المطلب الثاني: مفهوم قياس وتقييم الأداء وخصائصه.

لقد جرت العادة على إستعمال كلمتي القياس والتقييم في عملية الرقابة بمفهوم واحد دون تمييز ولكن في الأصل الكلمتان تحملان معنيين مختلفين وخاصة إذا تم ربطهما بعملية تقييم الأداء.

الفرع الأول: مفهوم قياس وتقييم الأداء

أولا: قياس الأداء

¹ عبد الملوك مزهودة، مرجع سبق ذكره، ص 89.

² عبد الصمد بوشايب، مرجع سبق ذكره، ص 76.

القياس هو تحديد كمية أو طاقة عنصر معين، وغياب القياس يدفع المسيرين إلى التخمين وإستخدام الطرق التجريبية التي قد تكون أولاً ذات دلالة. إذن قياس الأداء هو تحديد مقدار نتائج المؤسسة، وتعد عملية قياس الأداء المرحلة الأولى في عملية الرقابة المتمثلة في ثلاث مراحل أساسية: القياس، المقارنة، تصحيح الإنحراف.

و قياس الأداء لا يتم في أغلب الحالات إلا بتوفر مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تمكن من تحديده وتحديد تطوراته المحققة إذا يستلزم الأمر المقارنة بينه وبين الأداء السابق له.¹

ثانياً: تقييم الأداء

قبل البدء في عرض مفهوم تقييم الأداء ودراسة جوانبه يجب الإشارة إلى وجود جدل أو عدم تفاهم تام حول إستخدام كلمتي التقييم والتقويم في اللغة العربية، لذلك سيكون إستعمال كلمة التقييم في البحث كمرادفة لكلمة التقويم ونفي أي فرق يمكن أن يكون بينهما.

هناك عدة تعاريف لتقييم الأداء وسنحاول الإقتصار على مجموعة منها لإيضاح معناه فيما يلي:

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه: إحدى العمليات الإدارية الأساسية المطلوبة على جميع مستويات إدارة المؤسسة وهي ضرورية من أجل التحقق من أن المؤسسة تقوم فعلاً بإنجاز ما تم التخطيط إليه من أهداف ويعتمد جوهر عملية التقييم على مقارنة الأداء الفعلي بالنتائج والأهداف المرغوب في تحقيقها.²

و يعرف تقييم الأداء على أنه دراسة نشاط المؤسسة لقياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة مسبقاً وذلك للوقوف على أداء المؤسسة والإنحرافات التي قد تحصل بهدف إتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجتها.³

و تعرف الأدوات المستخدمة في عملية التقييم بأنها: الوسائل التقنية أو العمليات التي يمكن بها التدخل في طريقة التقييم، ويمكن لكل طريقة أن تحتوي على عدة أدوات.⁴

كما يعرف تقييم الأداء أيضاً بأنه: دراسة وتقييم نشاط المؤسسة لقياس النتائج المحققة، ومقارنتها بالأهداف المرسومة مسبقاً وذلك للوقوف على أداء المؤسسة، والإنحرافات التي قد تحصل، بهدف إتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجتها.¹

¹ Marcel laflam, op-cit, p350.

² عبد الرحمن ثابت، جمال الدين مرسي، الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر 2003. ص118.
³ متحت القرشي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية. دار وائل للنشر. ط1 عمان الاردن. 2009. ص120.

⁴ Patrick gilbert ,géroldine chomiot évaluation des compétences et situation de gestion , economica édition, France.152.

وينظر إلى عملية تقييم الاداء على أنها: تقييم لنشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة، وهي تهتم أولاً بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مقدماً وثانياً بقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية.²

و بناء على ما جاء من تعاريف يمكننا القول بأن تقييم الأداء يعني الحكم على كفاءة المؤسسة بمقارنة فعاليات التنفيذ في نهاية فترة معينة بما كان ينبغي تحقيقه من أهداف، ومن ثم استخراج الانحرافات الناشئة تمهيدا لتشخيص مصادر القوة والضعف في العمل، ليتسنى لنا اقتراح الإجراءات العلاجية اللازمة لتلافي نواحي الخلل في أداء تلك المؤسسة وتنمية وتطوير فعاليتها أوجه النشاطات الأخرى الناجحة في أدائها.

الفرع الثاني: خصائص نظام تقييم الأداء

يجب أن يتحلى نظام تقييم الأداء بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

- أن يكون صادقا: يستطيع قياس السلوك أو النشاط الذي له علاقة بإنجاز عمل الفرد بشكل جيد وفعال.
- أن يكون ثابتا ويمكن الاعتماد عليه: وهذا يشير إلى قدرة نظام التقييم على التطبيق مع توفير نتائج متماثلة مما يعني ثبات نتيجة تقييم أداء أحد الأفراد خلال فترة معينة.
- القبول من المقيمين: ويدل ذلك على ضرورة تقبل الأفراد لهذا النظام وللنتائج المترتبة على تطبيقه.³
- العدالة والحساسية: ويعني ذلك قدرة النظام على التمييز بين الأداء الجيد وغير الجيد، مع إشعار أطراف التقييم بتأثيره الإيجابي على أهداف الفرد وأهداف المنظمة بحسب توقعاتهم.
- الموضوعية: وهذا يعني أن يكون النظام عمليا مما يضمن قبوله والإقتناع بفائدته من قبل الإدارة العليا وأطراف التقييم.⁴
- العلنية: يجب أن يكون نظام التقييم علنيا وليس سريا، وهذا يتضمن إمكانية مناقشة نتائجه من خلال المقابلات التي تعقب إجراء التقييم.

و بالإضافة إلى الخصائص التي ذكرناها قد يكون نظام تقييم الأداء مفيدا جدا للشركة وللأفراد الذين يخضعون للتقييم على حد سواء إذا كان يتميز بما يلي :

- زيادة ولاء الموظف للشركة.
- حماية الشركة أو المشروع ضد قضايا التمييز.
- إرشاد الموظفين بما يجب أداءه لتحسين مهارات العمل.
- تشجيع فريق العاملين على تطوير أسلوب العمل في المشروع.

¹ السالم مؤيد، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، عالم الكتب الحديثة، للنشر، ط1، القاهرة، 2003، ص10.

² السعيد فرحات جمعة، الاداء المالي لمنظمات الاعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص30.

³ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، دليل الادارة الذكية لتنمية الموارد البشرية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007، ص168.

⁴ السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص35.

- المساعدة في إتخاذ القرارات الخاصة بالترقيات.
- المساعدة على إتخاذ القرارات الخاصة بالتعويضات.
- توفير وقت ثمين للإتصال مع الموظفين داخل المؤسسة.¹

المطلب الثالث: أنواع تقييم الأداء ووظائفه.

الفرع الأول: أنواع تقييم الأداء

تعتبر عملية تقييم الأداء إحدى وسائل الإدارة الفعالة للتحقق من مدى إنجاز الأهداف المخططة للوحدة وأداة للكشف عن الانحرافات وردها للجهة المسؤولة عنها وعلى ضوء ذلك يمكن تحديد الأنواع التالية لتقييم الأداء.

أولاً: تقييم الأداء المخطط²

و يتمثل هذا النوع من تقييم الأداء في التحقق من مدى الوصول إلى تحقيق الأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة في المخطط والسياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية وهذا وفق فترات زمنية دورية فيمكن أن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وربما تكون لفترات متوسطة المدى من (3-5) سنوات، وهذا لهدف إظهار مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسة وإيضاح الانحرافات والأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات والمعالجات اللازمة لها. إلا أنه يجدر الإشارة إلى ضرورة مراعاة الظروف التي أحيطت بتنفيذ الخطة والتي لها تأثير مباشر على نتائج المؤسسة وتؤثر مباشرة على واقعية الأهداف المخططة كارتفاع أسعار المواد الأولية أو قد تظهر سلعة منافسة تراحم منتجات الوحدة الاقتصادية وغير ذلك من المتغيرات المتوقعة. كل هذه الظروف سواء ما كان يدخل ضمن مسؤولية إدارة الوحدة أو يخرج عن إدارتها لا بد وأن يؤخذ بعين الإعتبار عند إجراء عملية التقييم التي ينبغي لها أن تتعمق في دراسة وتحليل أسباب الانحرافات وعدم الإكتفاء بما تقدمه التحليلات الرقمية من نتائج شكلية فقط.

ثانياً: تقييم الأداء الفعلي

يقصد بتقييم الأداء الفعلي تقييم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية، وهذا بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض لأجل التعرف على الإختلالات التي تحدث وقياس درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية، وهذا طبعاً يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية المعنية ودراسة تطوراتها عبر فترات محددة خلال سنة، وعلى ضوء ما تكشفه المعايير والنسب التحليلية المعتمدة في المؤسسة يتم مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس المؤسسة، إضافة إلى مقارنتها مع ما حققته من نتائج خلال السنة المعنية والسنوات السابقة أيضاً.³

¹ حسين واصف، تقييم الأداء، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، لبنان، 2007، ص16.

² منصور حامد محمود، ثناء عطية فراح، المراجعة الادارية وتقييم الأداء، جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر، 1994. ص79.

³ مجيد محمود الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر، عمان، الاردن، 2008، ص43.

ثالثاً: تقييم الأداء المعياري

و يقصد به النتائج الفعلية مع القيم المعيارية، ويأخذ هذا نوعين من المقارنة فإما أن يتم عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها المؤسسة لمختلف نشاطاتها كالإنتاج والمبيعات والأرباح والقيمة المضافة مع نتائج معيارية كانت قد وضعت لتكون مقياساً للحكم على ما إذا كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا، حيث توضح الأرقام المعيارية على اعتبار مجموعة من الشروط منها الإمكانيات، القدرات الإنتاجية للمؤسسة، أو عن طريق مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع النسب والمعدلات المعيارية (القياسية) كنسبة السيولة وعائد الاستثمار وإنتاجية الأجر ومعدل البيع... إلخ.¹

رابعاً: تقييم الأداء العام (الشامل)

و يقضي هذا النوع من تقييم الأداء شمول كل جوانب النشاط، وإستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم والتمييز بين أهمية نشاط وآخر وذلك عن طريق إعطاء أنشطة الوحدة وزن يشير إلى مستوى الأرجحية الذي تراه الإدارة العليا لكل من أنواع النشاط، كأن يعطي حجم الإنتاج أرجحية عليا على بقية الفعاليات أو ربحية المشروع، أو عائد الاستثمار.... إلخ.²

الفرع الثاني: وظائف تقييم الأداء

إن عملية تقييم الأداء عبارة عن متابعة لمدى تحقيق المؤسسة للخطط التي رسمتها، ويمكن قياسها بإستعمال عدة أساليب لتمكين المسيرين من الإشراف على تنفيذ تلك الخطط ومراقبتها، ويمكن تلخيص أهم وظائف عملية تقييم الأداء فيما يلي:³

- متابعة تنفيذ الأهداف الاقتصادية للمؤسسة وذلك للتعرف على مدى تحقيقها للأهداف المسطرة مسبقاً وللفترة المحددة اعتماداً على البيانات والإحصائيات التي توفرها مختلف أقسام المؤسسة، وعلى المسيرين تحديد الأهداف مسبقاً بدقة ووضوح.
- الرقابة على كفاءة الأداء للتأكد من قيام المؤسسة بممارسة نشاطها وتنفيذ خططها بأعلى درجة، وذلك بتشخيص الإنحرافات وأسبابها والعمل على تفاديها في المستقبل، وهنا يجب على المؤسسة أن تستخدم كافة مواردها بأعلى درجة من الكفاءة.
- تحديد الجهات والمراكز المسؤولة عن حصول الإنحرافات التي تحدثت والبحث عن الحلول والوسائل المناسبة لمعالجة الإنحرافات مع ضرورة إختيار البديل الأفضل.

المطلب الرابع: مراحل وأهمية تقييم الأداء

الفرع الأول: مراحل تقييم الأداء

¹ كامل بربر، ادارة الموارد البشرية وكفاءة الاداء التنظيمي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان 2008، ص187.

² مجيد محمود الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص45.

³ منصور حامد محمود، ثناء عطية فراح، مرجع سبق ذكره، ص78.

تمر عملية تقييم الأداء بالمراحل التالية:

- مرحلة جمع البيانات والمعلومات الإحصائية:
تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة لعملية نشاط المؤسسة والتي يمكن الحصول عليها من حسابات النتائج والأرباح والخسائر والميزانية العمومية والمعلومات المتوفرة عن الطاقة الإنتاجية ورأس المال وعدد العاملين وأجورهم إلى غير ذلك. إن جميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية التقييم خلال السنة المعنية، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة.¹
- مرحلة قياس الأداء الفعلي:

هي المرحلة الثانية من مراحل التقييم تتمكن المؤسسة من خلالها قياس كفاءتها وفعاليتها، والعقبة التي يمكن مواجهتها في هذه المرحلة هي إختيار المعايير والمؤشرات الموافقة لطبيعة الأداء المراد قياسه

ويتمثل قياس الأداء في العملية التي تزود مسؤولي المؤسسة بقيم رقمية فيما يخص أداءها بناء على معايير الفعالية والكفاءة. ومما سبق يتضح أن عملية القياس لا يمكن أن تتم إلا بتوفر مجموعة من المعايير التي هي الأخرى تفسر من خلال مجموعة من المؤشرات. وفي هذا المقام نشير إلى وجود فرق بين المعيار والمؤشر، فالأول يعني الأساس أو الركيزة التي تستند إليها عملية تقييم الأداء أما المؤشر فهو أداة لقياس وتفسير المعيار، أي أن المعيار يتم قياسه وتفسيره من خلال مجموعة من المؤشرات.²

- مرحلة مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المرغوب:

تحدد المؤسسة بعض المراجع كمراجع لمقارنة الأداء ومنها

- بالنسبة للزمن: حسب هذا المرجع فإن المسؤولين يقومون بمقارنة قيم المؤشرات الحالية بقيم نفس المؤشرات في فترات سابقة، وتدعى هذه المقارنة بالمقارنة الأفقية، وتكمن هذه المقارنة في دراسة التغيرات الحاصلة ومتابعة تطور المؤشر.

- أداء الوحدات الأخرى: يمكن إعتبار أداء الوحدات الأخرى مرجعا مهما في عملية المقارنة، وحسب هذا المرجع تقوم المؤسسة بمقارنة قيم مؤشرات بنظيراتها في المؤسسات الأخرى بشرط تقارب أو تجانس النشاط، أو مقارنتها بقيم مؤشرات القطاع، هذا النوع من المقارنة يسمح للمؤسسة بمعرفة مكانتها بالنسبة للمنافسين.

- الأهداف: في بعض الحالات تقوم المؤسسة بمقارنة أدائها بالأهداف المخططة لتحديد نسبة إنجاز أهدافها.

¹Michel gevais ,contrôle de gestion ,ed economica, paris,1997,p104.

² كامل بربر ، مرجع سبق ذكره، ص190.

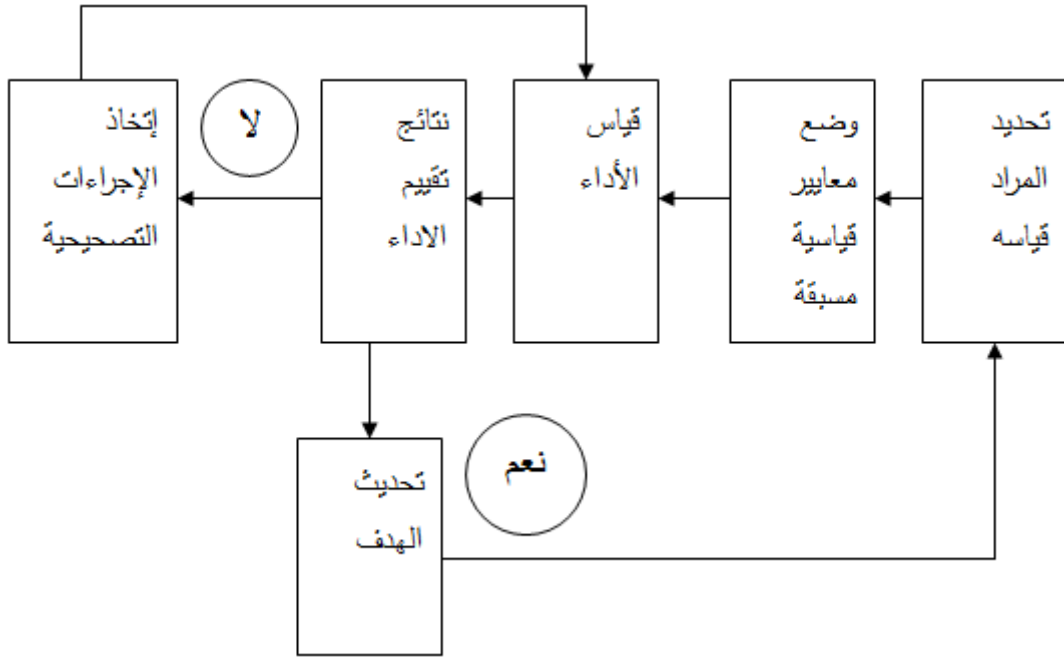
الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي الحالي والمستقبلي للمؤسسة الاقتصادية

- المعايير: المعايير هي وحدات تستخدم كمرجع للمقارنة كالتكلفة المعيارية للمادة الأولية واليد العاملة التي تقارن بالإستهلاكات الفعلية ومن ثمة تحديد الإنحرافات ودراستها ، هذا الأسلوب من المقارنة يسمح بمعرفة فعالية وكفاءة المؤسسة.¹

● مرحلة دراسة الإنحراف وإصدار الحكم:

إن عملية المقارنة تفصح عن ثلاث نقاط هي، إنحراف موجب، إنحراف سلبي، إنحراف معدوم، فالأولى في صالح المؤسسة كارتفاع الأرباح، ارتفاع الحصة السوقية أو انخفاض التكاليف... إلخ، أما الإنحراف الثاني فهو ضد المؤسسة كارتفاع التكاليف، انخفاض الإنتاجية... إلخ، أما الإنحراف الثالث فليس له تأثير على نتائج المؤسسة، وهنا الحكم على الأداء من خلاله غير ممكن، بل يجب تحليل هذا الإنحراف إلى إنحرافات جزئية حسب المصالح وتتم دراسة كل واحد على حدى لإيجاد أين يكمن التقصير والبحث وراء الأسباب ومعالجتها.

الشكل رقم (01-02): مراحل عملية قياس وتقييم الأداء.



المصدر: محمد جمال الكفاي، الإستثمار في الموارد البشرية، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، مصر، 2007، ص237.

الفرع الثاني: أهمية عملية تقييم الأداء

تزداد أهمية عملية الأداء إذا إنطلقنا من فكرة غياب مفهوم تام للأداء ومحدداته ، حيث يفسره كل طرف بما يخدم مصالحه فالمساهم يسعى لتعظيم أرباحه ، والموظف لرفع الأجور، والجهاز الحكومي لإنماء حصيلة الضرائب والمجتمع ينتظر الرخاء الإقتصادي ورفاهية الأفراد والمؤسسة تسعى للإستمرار والبقاء²

و تظهر أهمية تقييم الأداء في المؤسسة عموما فيمالي:

¹ Michel gervais ,op-cit, p616.

² مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص39.

- إن عملية تقييم الأداء تؤدي إلى تحقيق فوائد كثيرة للمنظمة، حيث أنها توفر مدخلا واضحا للتركيز على الخطة الإستراتيجية للبرامج فضلا على غاياتها، كما أن القياس يوفر آلية معينة لرفع التقارير حول أداء برامج العمل إلى الإدارة العليا.
- تقييم الأداء يؤدي إلى تحسين إدارة المنتجات والخدمات وعملية إيصالها إلى العملاء.
- تقييم الأداء يحسن الإتصالات الداخلية بين العاملين ، فضلا عن الإتصالات الخارجية بين المنظمات وعمالها ، ومتعاملها.
- تقييم الأداء يساعد على تبرير تنفيذ البرامج وتكاليفها.
- تقييم الأداء يزيد من تأثير المنظمة ، حيث يتم التعرف من خلاله على المحاور التي تحتاج للاهتمام والتركيز ويجعل من الممكن تحقيق التأثير الإيجابي في تلك المحاور.¹

كما تسمح عملية تقييم الأداء بإتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تفادي الفوارق الناتجة عن سوء التسيير في المستقبل ، والتي تظهر من خلال مقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة.

و يساعد نظام تقييم الأداء السليم الذي يتميز بالشمولية والإستمرارية والمرونة أعضاء المؤسسة على العمل بجدية مستقبلا.²

وذلك من خلال إبراز نقاط القوة والتركيز عليها ومحاولة تفادي نقاط الضعف والتخلص منها.

* توجيه العاملين على أداء أعمالهم على أكمل وجه ممكن.

* توجيه إشراف الإدارة العليا.

* توضيح سير العمليات الإنتاجية والمالية

* تحقيق التناسق بين مختلف أوجه نشاط المؤسسة سواء ما يتعلق منها بالإنتاج ، التسويق أو التمويل³ بالإضافة إلى إعادة تشكيل البناء التنظيمي ، إذ يمكن أن يعد تقييم الأداء مرشدا أو دليلا لإعادة توزيع العمالة في الأوقات والمجالات المناسبة مما يساعد على التجديد المستمر لهيكل التنظيم في ضوء الإمكانيات المتاحة من القوى العاملة.⁴

¹ وائل محمد صبري ادريس، ظاهر محسن منصور الغالي، ادارة الاداء الاستراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2009، ص ص -71 72.

² Michel gervais ,op-cit, p104.

³ كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار المناهج، ط2، عمان، 2005، ص249.

⁴ محمد جمال الكفاجي، الاستثمار في الموارد البشرية، الدار الثقافية، ط1، القاهرة، مصر، 2007، ص230.

المبحث الثاني: تقنيات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

لا تستطيع الإدارة معرفة ما حققته من نتائج وما ضيعته من فرص إلا عن طريق تقييم أدائها وخاصة الأداء المالي لها وهذا من أجل تحديد خططها المستقبلية وبلوغ غاياتها.

ولهذا فإننا في هذا المبحث تطرقنا إلى الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية من خلال مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه، ومفهوم وخطوات وشروط تقييم الأداء المالي، كما تطرقنا إلى مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي تستخدم لتقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأداء المالي

تحاول المؤسسات التعبير عن الوضع المالي القائم بقيم عددية وكمية بدلا من استخدام عبارات تؤكد على حقائق هامة

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي

يتمثل الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في النتائج التي تحاول المؤسسة تحقيقها من المنظور المالي وهي بذلك تمثل الأهداف التي يمكن استخدامها كمعايير لقياس كفاءة الخطة المالية، والخطة المالية الناجحة هي التي يكون لنتائجها تأثير إيجابي في قيمة المؤسسة.¹

¹ رقية شطيبي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

و كذلك الأداء المالي يعرف على أنه الإستغلال الأمثل من طرف المؤسسة لمواردها في الإستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة.

يركز الأداء المالي على إستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ، ويعبر الأداء المالي على أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة والتي تساعد على تلبية إحتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.¹

و مما سبق نستخلص أن الأداء المالي:²

- أداة تحفيز لإتخاذ القرارات الإستثمارية.
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي تظهر في مسيرة الشركة.
- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.
- أداة للتعرف على الوضع المالي للشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة

و من ها يمكننا أن نعطي تعريف شاملا لمفهوم الأداء المالي ، والذي يتمثل في أنه قدرة المنظمة على تجسيد جانب من أهدافها المسطرة في نتائج فعلية والتي تحققها المنظمة من خلالها الإستغلال الأمثل لمواردها المالية المتاحة في ظل ظروف بيئتها الخارجية.

الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام من أنه يهدف إلى تقييم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية مع الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والإستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

و بشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:

- تقييم ربحية المؤسسة
- تقييم سيولة المؤسسة
- تقييم تطور نشاط المؤسسة
- تقييم مديونية المؤسسة
- تقييم تطور توزيعات المؤسسة
- تقييم تطور حجم المؤسسة.³

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

¹ محمود محمد الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة، دار حامد للنشر، ط1، عمان، 2010، ص45.

² نفس المرجع، ص 45.

³ محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص48.

و تتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي فيما يلي:¹

أولاً: الهيكل التنظيمي

و هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها ففيه تتحدد أساليب الإتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية والتي تتمثل في الوظائف الإدارية في الشركات والتمايز الرئيسي هو عدد المستويات الإدارية، و التمايز الأفقي هو عدد المهام التي تبحث عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين، ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طرق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها، و من ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات، والمساعدة في إتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فعالية.

ثانياً: المناخ التنظيمي

يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء، والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

ثالثاً: التكنولوجيا

على الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها، وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا وإستيعابها وتعديل أدائها وتطويره، بهدف الموائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنوع، بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

رابعاً: الحجم

يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلباً، فقد يشكل الحجم عائقاً لأداء الشركات حيث أنه بزيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيداً ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وإيجاباً من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات وتبين أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

المطلب الثاني: أساسيات حول تقييم الأداء المالي

¹ وائل محمد صبري إدريس، ظاهر محسن منصور الغالي، مرجع سبق ذكره، ص63.

لقد تطور مفهوم تقييم الأداء المالي واتسعت مجالات استخدامه حتى أصبح أحد أهم العمليات الإدارية والإستراتيجية التي تحظى بإهتمام معظم المؤسسات، ولذلك أصبح من الضروري إلقاء الضوء على المفاهيم الأولية لتقييمه في المؤسسة الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف وخطوات تقييم الأداء المالي

أولاً: تعريف تقييم الأداء المالي

عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني تقديم حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة وذلك لخدمة أطرافها المختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً.¹

و تعرف عملية التقييم المالي كذلك على أنها قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على مستوى الكفاءة²

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة عملية بالغة الأهمية، وذلك لأنها تخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة وذلك للأسباب التالية :

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج، مما يسمح بالحكم على الفعالية.
 - تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.
- حيث أن الفعالية تقوم على تحقيق أهداف المؤسسة وفقاً للموارد المتاحة، في حين أن الكفاءة تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

ثانياً: خطوات تقييم الأداء المالي

تلخص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:³

الخطوة الأولى: الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل حيث أن من خطوات الأداء المالي، إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

الخطوة الثانية: إحتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء والربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتم بإعداد وإختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء.

¹ السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

² دادن محمد المغني، كمامي محمد الامين، مرجع سبق ذكره، ص 312.

³ محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 51-52.

الخطوات الثالثة: دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

الخطوة الرابعة والأخيرة: وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات المتعامل معها ومعالجتها.

الفرع الثاني: شروط ووظائف تقييم الأداء المالي

أولاً: شروط تقييم الأداء المالي

تتطلب عملية تقييم الأداء المالي بعض الشروط التي من شأنها أن تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الدقة والوثوقية، الأمر الذي يساعد على إتخاذ القرارات السليمة وتصحيح الانحرافات وتحديد المسؤوليات والإرتقاء بالنتائج إلى المستويات المرغوبة ومن هذه الشروط نذكر.

• أن يكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية واضحاً تتحدد فيه المسؤوليات والصلاحيات لكل مدير ومشرف بدون أي تداخل بينهما.

• أن تكون أهداف الخطة المالية، الإنتاجية، التسويقية.. إلخ واضحة وواقعية وواقعية وقابلة للتنفيذ وهذا لا يتم بدون دراسة هذه الأهداف دراسة دقيقة ومناقشتها مع كل المستويات داخل المؤسسة لكي تأتي الأهداف متوازنة تجمع بين الطموح والإمكانات المتاحة للتنفيذ:

• أن يتوفر للمؤسسة الاقتصادية شخصاً متمرساً في عملية تقييم الأداء متفهماً لدوره عارفاً بطبيعة نشاط المؤسسة قادراً على تطبيق المعايير والنسب والمؤشرات التقييمية بشكل صحيح

• أن يتوفر للمؤسسة الاقتصادية نظام متكامل وفعال للمعلومات والبيانات والتقارير اللازمة لتقييم الأداء بحيث تكون إنسيابية المعلومات سريعة ومنظمة تساعد المسؤولين في الإدارات على إختلاف مسؤولياتهم من إتخاذ القرار السليم والسريع وفي الوقت المناسب لتصحيح الأخطاء وتفادي الخسائر.

• أن تكون الإجراءات والآلية الموضوعية لمسار عمليات تقييم الأداء بين الإدارات المسؤولة عن تقييم الأداء في الهيكل التنظيمي واضحة ومنظمة ومتناسقة إبتداءً من الإدارة في مركز المسؤولية وصعوداً إلى الوزارة وبالعكس، وإذا تعرقلت العمليات التقييمية والتصحيحية للأداء في هذا المستوى أو ذاك ضاعت الجدية المطلوبة من إتخاذ القرارات المتعلقة بعملية تقييم الأداء.

• وجود نظام حوافز فعال سواء كانت هذه الحوافز مادية أو معنوية أو كانت إيجابية أو سلبية بحيث يحقق هذا النظام ربطاً متيناً بين الأهداف المنجزة فعلاً وبين المخطط منها. لأن غياب مثل هذا النظام يضعف قوة وجدية القرارات المتخذة بشأن تصحيح المسار في العملية الإنتاجية والإرتفاع بها إلى المستوى المطلوب.²

¹ رقية شطبيبي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 43.

ثانياً: وظائف تقييم الأداء المالي

وتتمثل في ثلاث نقاط أساسية هي :

- الحكم على مدى تحقيق الوحدة الإنتاجية للأهداف الموضوعة للإستعانة بقدر كبير من البيانات الإحصائية
- تفسير إنحرافات النتائج تفسيراً واضحاً مسبقاً مع الإستعانة بالمعايير والمعدلات الموضوعة مسبقاً
- تحديد المراكز الإدارية المسؤولة عن الإنحرافات

الفرع الثالث: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي

أولاً: أهمية تقييم الأداء المالي

يبرز دور المؤسسة في المجتمع حول الإستخدام الأمثل للسيولة لتحقيق فوائد إيجابية من الأرباح في سبيل تشكيل الثروة وتعظيم العائد بأقل مخاطرة وتظهر أهمية الأداء المالي فيما يلي :

- تهدف المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة إلى تحقيق الربح. لذا فتقييم الأداء المالي يعتبر أداة رئيسية يجب توفرها للإجراء الرقابي في المؤسسة، فهو يظهر عن طريق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة الموضوعة، وترشيد إستخدامات الموارد المتاحة، ويساهم في بقائها في البيئة التنافسية وهي تركز على المصادر التمويلية والإستثمارية.
- يقدم تقييم الأداء أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة عن طريق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة لترشيد إستخدام الموارد المتاحة. تحتاج أي منظمة إلى إعداد نظام تقويم ادائها في إتشاف نقاط القوة والضعف بهدف قياس حالة التقدم أو التأخر في المنظمة، بحيث أن الأداء الجيد يصبح شرطاً أساسياً
- المنظمات الرائدة في الأداء هي التي تستطيع نمذجة مستقبلها مع تحديد أهداف واضحة وواقعية، وفي ظل توزيع مواردها في المجال والزمان المؤديين مقدماً إلى تدنية عدم التأكد من بيئتها، كل ذلك بفضل طرق تحليل وقرارات رسمية ومنهجية.

ثانياً: أهداف تقييم الأداء المالي

يمكننا تلخيص أهداف تقييم الأداء المالي فيما يلي :

أ. معرفة المركز المالي للمؤسسة: هذا الأخير يوضح إمكانية الإدارة في إتخاذ بعض الإجراءات لتحقيق الأهداف المرجوة، زيادة على ذلك فإذا كان هذا الهدف يبين الموقف المالي للمؤسسة، فإنه يكشف أو يوحي بوجود مشكلة في أسلوب العمل لابد من تصحيحها.¹

ب. السماح بمعرفة وضعية المؤسسة من حيث:

¹ الطاهر محسن منصور الغالي وآخرون، سلسلة إدارة الأداء الإستراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2009، ص38.

- السيولة: أي قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل
- كفاءة استخدام رأس المال العامل
- ملائمة هيكل التمويل: أي ملائمة الالتزامات طويلة المدى في ظل ظروف المؤسسة
- قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية، وقادرة على تغطية فوائد الأموال المقترضة
- كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة والمتداولة
- قدرة المؤسسة على تحقيق نتائجها بأقل التكاليف
- قدرة المؤسسة على تحقيق فائض مالي يسمح لها بالتمويل ذاتيا لإنجاز بعض المشاريع
- البحث عن الخطأ والانحرافات وبالتحديد عن أسبابها والمسؤولين عنها
- تحديد مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المالية، وذلك بتخصيص المورد المناسب في الاستخدام المناسب¹

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

يوازن المسير المالي في المؤسسة بين هدفين رئيسيين وهما هدف السيولة وهدف الربحية، حيث أن إحتفاظ المؤسسة بسيولة كافية يسمح لها بمواجهة الالتزامات مما يؤدي إلى تدني المخاطر التي تتعرض لها. وعليه يستلزم التوفيق بين هذين الهدفين بدرجة كبيرة أي تحقيق التوازن المالي والمحافظة عليه. ومن خلال الميزانية المالية توجد هناك ثلاث أدوات رئيسية، وهي عبارة عن مؤشرات للتوازن المالي للمؤسسة يستخدمها المحلل المالي في تحليل الميزانية المالية ألا وهي رأس المال العامل، إحتياج رأس المال العامل، الخزينة.

الفرع الأول: رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل

أولاً: تعريف رأس المال العامل

رأس المال العامل هو عبارة عن هامش سيولة يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة. فتحقيق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد إمتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمن إستمرار توازن هيكلها المالي. إذا فرأس المال عموماً هو ذلك الفائض الناتج عن تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة.²

ويعرف أيضاً على أنه مجموعة الأموال المتاحة لضمان التشغيل أو دوران فعالية المؤسسة أو إستمرارية مدفوعاتها الجارية.

ثانياً: حساب رأس المال العامل

¹ الشواردة فيصل، أثر الخصخصة على الأداء المالي لشركة البوتاس العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد رقم 23، العدد 02، 2007، ص ص 241 – 242.

² Georges deplens, jean pierre jobard, **gestion financiere**, ed serey, 10ème ed, Paris, 1990, p 156.

يشار إلى رأس المال العامل بأنه الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الموجودات المتداولة} - \text{المطلوبات المتداولة}$$

• الموجودات المتداولة هي التي تمتاز بسرعة دورانها أي سهولة تحويلها إلى نقدية، ومثال على ذلك النقد الجاهز في صندوق الشركة وحساباتها الجارية في البنوك، وأوراق القبض والأوراق المالية المتداولة... الخ

• أما المطلوبات المتداولة فهي ديون يتوجب الوفاء بها في تواريخ إستحقاقها ومثال على ذلك أوراق الدفع، القروض صغيرة الأجل والفوائد المستحقة عليها خلال السنة الجارية والمصاريف مثل الأجور والرواتب والضرائب والتأمينات وغيرها.¹

ويحسب رأس المال العامل بطريقتين :²

من أعلى الميزانية: هو عبارة عن فائض الأموال الدائمة التي تزيد عن تمويل الأصول الثابتة، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

من أسفل الميزانية: عبارة عن الجزء البطيء من الأصول الجارية غير الممول بالقروض قصيرة الأجل وإنما بفائض الأموال الدائمة ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{أصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}$$

ثالثا: أنواع رأس المال العامل

يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى أربعة أنواع:

1 / رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع الأصول المتداولة، لذا يرى بعض المحللين الماليين أنه لا داعي لوضع مصطلح آخر لأنه من الناحية المالية هو مصطلح يؤدي إلى نفس المعنى.³

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

2 / رأس المال العامل الصافي: يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصصة لتمويل الأصول المتداولة ، ويمكن حسابه بطريقتين:⁴

¹ Guedj Norbert, *finance d'entreprise*, ed d'organisation, France, 1997, p 121.

² Jean Francois renard, *lire un bilan c'est simple*, ed chiron, France, 2001, p 144.

³ زغيب مليكة، التفسير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 2011، ص 117.

⁴ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 48.

- من أعلى الميزانية: ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الصافي=الأموال الدائمة-الأصول غير الجارية.

- من أسفل الميزانية: ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الصافي=الأصول الجارية- الدين قصيرة الأجل.

3 / رأس المال العامل الخاص: و هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول غير الجارية ويحسب بطريقتين كمايلي:¹

ط1 : رأس المال العامل الخاص=الأموال الخاصة-الأصول غير الجارية.

ط2 : رأس المال العامل الخاص=الأصول الجارية-مجموع الديون.

و يعتبر رأي المال العامل الخاص أداة للحكم على مدى الإستقلالية المالية للمؤسسة.

4 / رأس المال العامل الأجنبي: وهو عبارة عن مجموع الديون ويقيس إستقلالية المؤسسة ماليا.²

ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي=مجموع الديون.

الفرع الثاني: إحتياج رأس المال العامل

أولاً: تعريف إحتياج رأس المال العامل

تعرف إحتياج رأس المال العامل على أنها «قسط أو جزء من الإحتياجات الضرورية المرتبطة إرتباطاً مباشراً بدورة الإستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية، أو إحتياج رأس المال العامل يمثل إحتياجات تمويل مكملة ومرتبطة بالتسيير العادي للمؤسسة»³

و تنشأ هذه الإحتياجات نتيجة الفروقات الزمنية الفاصلة بين لحظة التسديد ولحظة التحصيل، ففي العادة تقوم المؤسسة بالشراء، التخزين، البيع، فجزء من الإنتاج يغطي بالديون قصيرة الأجل، وجزء يمثل إحتياجاً هيكلياً لا بد أن يغطي بتمويل دائم (رأس المال العامل) لمواجهة هذا الفرق الزمني بين التسديد والتحصيل.⁴

ثانياً: حساب إحتياج رأس المال العامل:

¹ محمد فتحي نواصري، ناصر دادي عدون، دراسات مالية، دار الآفاق، الجزائر، 1991، ص 23.

² مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 35.

³ محمد فتحي نواصري، ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 26.

⁴ زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 120.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي الحالي والمستقبلي للمؤسسة الاقتصادية

يمكن حساب إحتياج رأس المال العامل كما يلي: ¹

إحتياج رأس المال العامل = إحتياجات التمويل – موارد التمويل.

= (أصول متداولة – قيم جاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – سلفيات مصرفية)

الجدول رقم: (01-02) حالات الإحتياج في رأس المال العامل.

التفسير	الحالات
تفسير هذه الحالة أن دورة الإستغلال تحتاج إلى تمويل أكبر مما هو متوفر لديها، بمعنى آخر أن المؤسسة تحتاج إلى جزء من الأموال الدائمة لتغطية العجز ويحسب هذا الإحتياج بالفرق بين إحتياجات التمويل وموارد التمويل.	إح رم ع < 0 BFR > 0
تساوي الإحتياجات مع موارد التمويل يجعل دورة الإستغلال مكثفية بحجم تمويلاتها وهي وضعية مثلى تبحث المؤسسة دوما للوصول إليها غير أنها تعتبر وضعية نظرية.	إح رم ع = 0 BFR = 0
تفسر هذه الحالة أن إحتياجات التمويل اقل من موارد التمويل، أي أن المؤسسة توفرت على قروض من دائنيها تفوق إحتياجاتها الإستغلالية وهي وضعية لا يمكن الحكم عليها بالإيجاب أو السلب إلا بعد دراسة مجموعة من العناصر حول دوران عناصر الأصول.	إح رم ع < 0 BFR < 0

المصدر: من إعداد الطالبين

الفرع الثالث: الخزينة

الخزينة هي محصلة التدفقات النقدية الداخلية والخارجية في لحظة معينة، ودور الخزينة مهم لأن كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة تتجسد في تدفقات دخول المال وتدفقات خروج المال والنقود.

أولاً: تعريف الخزينة

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموعة الأموال التي تكون تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الإستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه من مبالغ سائلة).

فالخزينة هي مجموعة الأموال السائلة التي تحت تصرف المؤسسة، لذلك فهي على درجة كبيرة بالنسبة للمؤسسة للتعبير عن توازنها المالي وسيولتها.²

ثانياً: حساب الخزينة

تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:³

الخزينة = إستخدامات الخزينة – موارد الخزينة

¹ Jean Francois, op cit, p 151.

² ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 51.

³ Alain Capiez, *élément de gestion financière*, ed massor, 4 ed, France, 1994, p 44.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي الحالي والمستقبلي للمؤسسة الاقتصادية

أو الخزينة = رأس المال العامل – إحتياجات رأس المال العامل.

ثالثا: حالات الخزينة

مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(02-02) يمثل حالات الخزينة

الشكل	التفسير	الحالات
	تفسير هذه الحالة بان (الأموال الدائمة>الأصول الثابتة) وبالتالي هناك فائض في رأس المال العامل ويوجد هذا الفائض في شكل سيولة وهو ما يشكل خزينة إيجابية بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة والتي قد تفوق الخصوم المتداولة، ويمكن أن يفسر أيضا أن هناك تجميد للأموال (إفراط في الحذر)	$0 < \text{خ}$ $\text{TR} > 0$
	تكون المؤسسة في هذه الحالة قد حققت توازنها المالي وذلك بتطابق كل من رأس المال العامل وإحتياج رأس المال العامل، هذا يعني أن الخزينة مثلى تعبر عن مدى محافظة المؤسسة على وضعيتها المالية (فلا تجميد في السيولة ولا تسبيقات مصرفية)	$0 = \text{خ}$ $\text{TR} = 0$
	تفسر هذه الوضعية هو أن المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الإحتياجات المتزايدة من أجل إستمرار النشاط، بمعنى أن المؤسسة في حالة عجز في توفير السيولة لمواجهة إلتزاماتها وبالتالي اللجوء إلى تسبيقات مصرفية وكذا سلفيات بنكية.	$0 > \text{خ}$ $\text{TR} < 0$

المصدر: من إعداد الطالبين

المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

تشكل النسب المالية الجانب الهام في التحليل المالي كونها تلقي الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية قد لا تظهرها بوضوح البيانات المالية العادية، شريطة أن يتم تركيبها وإستخدامها بالشكل الصحيح، وأن يتم تفسيرها كذلك بالشكل الصحيح، وخلافا لذلك فإن هذه النسب لن تكون ذات مدلول معبر عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل التقييم.

الفرع الأول: مفهوم النسب المالية

تعرف النسب رياضيا بأنها علاقة ثابتة بين رقمين، أما في المجال المالي فتستخدم النسب للإشارة إلى تلك العلاقات المالية التي لا تكون ظاهرة في البيانات الخام، ويستند تحليل النسب المالية على مجموعة من العلاقات المنطقية بين البنود المختلفة للقوائم المالية، ويعبر على العلاقات في شكل نسب مئوية أو معدلات.¹

كما أن النسب المالية تتميز بما يلي:

- إمكانية حسابها ببساطة
- تقدم وتكشف بيانات ومعلومات لا تقدمها القوائم المالية الأخرى.
- تفسير وتقييم القوائم المالية لأغراض الإستثمار والإقتراض.
- القدرة التنبؤية للنسب بحيث يمكن إستخدام قيمة النسب كمؤشر مسبق على إحتمال مرور المؤسسة بأحداث معينة مستقبلا بصورة تستوجب إجراءات وقائية.

الفرع الثاني: أنواع النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي

هناك أنواع عديدة من النسب المالية التي تساعد المحلل المالي على تحليل وضع المؤسسة وسنذكر أهم النسب المالية والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعات أساسية:

أولاً: نسب السيولة

و هي تلك النسب التي تقيس أو تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل، والتعرف على درجة سيولة المؤسسة على المدى القصير إن دراسة السيولة في المؤسسة تمكننا من التأكد من أن المؤسسة تمتلك أصول قصيرة الأجل ذات سيولة كافية لمواجهة الخصوم أو الديون قصيرة المدى، أي أن المؤسسة تسعى لتجنب الوقوع في عدم القدرة على السداد،² و من بين أهم النسب التي تقيس سيولة المؤسسة مايلي:

1 / نسبة السيولة العامة:

¹ محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 61.

² Jack Forget, *analyse financière*, ed d'organisation, France, 2005, p 121.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي الحالي والمستقبلي للمؤسسة الاقتصادية

تبين هذه النسب مدى تغطية الأصول الجارية بكل مكوناتها بما فيها بطيئة التحول إلى سيولة كقيم الإستغلال المتمثلة في المخزونات، والسريعة التحول كالقيم القابلة للتحقيق، والسائلة كالقيم الجاهزة للخصوم الجارية، وكلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما أعطت للمؤسسة هامش للحركة، وتحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

2 / نسبة السيولة المختصرة:

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون الإضطرار إلى بيع مخزونها، ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:²

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{الأصول الجارية} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

3 / نسبة السيولة الجاهزة:

و هي التي تسمح بعملية المقارنة بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الديون قصيرة الأجل، إذ تبين مدى القدرة على تسديد كل ديونها القصيرة بالإعتماد على السيولة الموجودة حالياً وتحسب نسبة السيولة الجاهزة بالعلاقة التالية:³

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \times 100$$

و في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن هناك من يعطي نسبتي السيولة المختصرة المجال من 30% إلى 50% وللسيولة الجاهزة المجال من 20% إلى 30%

ثانياً: نسب النشاط (الدوران):

ويصطلح تسميتها بنسب الدوران، وهي النسب التي تقيس مدى نجاح إدارة المؤسسة في تسيير موجوداتها ومطلوباتها، كما تستخدم لتقييم مدى كفاءة المؤسسة في استخدام المصادر المالية المتاحة لديها.⁴

و تتمثل أبرز النسب المتعلقة بالنشاط فيما يلي:

1 / معدل دوران المخزون:

و يطلق على تلك النسبة أيضاً معدل الإنتفاع من المخزون، وتحسب عن طريق قسمة صافي المبيعات على المخزون كالاتي:⁵

¹ مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 47.

² هشام أحمد حسو، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي، مكتبة عين شمس، مصر، 1992، ص 39.

³ إسماعيل العرابجي، مرجع سبق ذكره، ص 138.

⁴ مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 48.

⁵ دريد كامل آل شبيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، 2006، ص 64.

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{المخزون}}$$

و يتعلق استخدام هذه النسبة بقياس عدد المرات التي يتم فيها تحويل المخزون إلى مبيعات خلال السنة المالية الواحدة، وكلما ارتفعت هذه النسبة عن المعدل النموذجي فإن هذا يشير إلى زيادة معدل إمكانية تجنب خسائر قد تنتج عن ركود المخزون.

2 / معدل دوران مجموع الأصول:

توضح هذه النسبة إلى أي مدى تستغل المؤسسة أصولها جيدا، وتحسب كالاتي:¹

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{المبيعات السنوية الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة، إلا أنه يمكن مقارنتها مع نسب القطاع الذي تنتمي إليه.

3 / معدل دوران الأصول الغير جارية:

يشير معدل دوران الأصول الغير الجارية إلى مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام الأصول الغير جارية في زيادة المبيعات وتحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{معدل دوران الأصول الغير جارية} = \text{رقم الأعمال/الأصول الغير الجارية}$$

4 / معدل دوران الأصول الجارية:

يشير هذا المعدل إلى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد المبيعات وتحسب كما يلي³

$$5 \text{ معدل دوران الأصول الجارية} = \text{رقم الأعمال/الأصول الجارية}$$

5 / معدل دوران الحسابات الدائنة:

يعبر هذا المؤشر على قدرة الإدارة على التسديد، ويتم حسابها كالاتي:⁴

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{(\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع})}{\text{المشتريات}}$$

المشتريات

¹ عاطف وليم أندرواس، مرجع سبق ذكره، ص 98.

² عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

³ المرجع السابق، ص 95.

⁴ هشام أحمد حسو، مرجع سبق ذكره، ص 41.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي الحالي والمستقبلي للمؤسسة الاقتصادية

إن الإرتفاع في معدل دوران الحسابات الدائنة علامة من علامات التحسن في السيولة، أما الإنخفاض فيعبر عن حالة نقص في السيولة، بما يشير الإبتعاد عن سياسة الشراء بالأجل.

6 / معدل دوران الذمم المدنية:

ويعبر هذا المؤشر عن الإدارة الجيدة للموارد، لأنه جزء من تقييم السياسة الائتمانية للمؤسسة ونجاحها في إدارة الائتمان، لذلك يفضل أن يكون مرتفعاً لأنه يعكس نجاح المؤسسة بالإستثمار بالذمم المدنية.

و يحسب هذا المعدل وفق الصيغة التالية: ¹

$$\text{معدل دوران الذمم المدنية} = \frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{(العملاء + اوراق القبض)}}$$

(العملاء + اوراق القبض)

ثالثاً: نسب الهيكل المالي

توضح هذه النسب مدى إعتداد المؤسسة في تمويل أصولها على الموارد الخارجية، كما تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى الطويل والإعتداد على هذه النسب يمكن الدائنين من معرفة المركز الائتماني للمؤسسة ومدى إستقلاليتها.²

ولقياس هذا المؤشر يعتمد المحلل المالي على مجموعة من النسب وهي كالاتي:³

1 / نسبة التمويل الدائم:

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الإستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل أو ما يسمى بهامش الأمان وتقاس هذه النسبة بالصيغة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة/الأصول غير جارية

- إذا كانت النتيجة تساوي الواحد فإن التوازن المالي للمؤسسة في وضعه الأدنى.
- إذا كانت النتيجة أكبر من الواحد فإن رأس المال العامل للمؤسسة موجب.
- إذا كانت النتيجة أصغر من الواحد فإن المؤسسة في حالة عسر مالي.

2 / نسبة التمويل الخاص:

تمثل مدى تغطية المؤسسة للأصول الغير جارية بأموالها الخاصة بمعنى قدرة المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأموال الثابتة، وتبين هذه النسبة ذلك المقدار من القروض طويلة الأجل الذي تحتاجه المؤسسة لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل، ويتم حسابها كالاتي:

¹ علي عباس، مرجع سب ذكره، ص 116.

² مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 45.

³ هشام أحمد حسو، مرجع سبق ذكره، ص ص 47 - 50.

نسبة التمويل الخاص = أموال خاصة/الأصول غير الجارية
3 / نسبة الملاءة المالية:

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة كل إلتزاماتها، وتحسب هذه النسبة كما يلي:
نسبة الملائة المالية = مجموع الأصول/(الخصوم الجارية+الخصوم غير جارية)
4 / نسبة الإستقلالية المالية:

تبين هذه النسبة إستقلالية المؤسسة المالية، وعندما تكون هذه النسبة أكبر من الواحد فيعني هذا أن المؤسسة مستقلة مالياً، وتحسب هذه النسبة من خلال الصيغة التالية:

$$\text{نسبة الإستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة} \times 100}{\text{مجموع الديون}}$$

رابعاً: نسب الربحية

تقيس هذه النسب مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح، وتعتبر الأرباح المقياس الفعال للمؤسسة الإستثمارية والتمويلية، كما أنها من المقاييس الرئيسية لكفاءة التسيير ونجاحه، ومن بين هذه النسب:¹

1 / نسبة هامش الربح

تقيس الأرباح التي تحققها المؤسسة من كل دينار من المبيعات وتحسب كما يلي:

نسبة هامش الربح = الأرباح الصافية بعد الضريبة / صافي المبيعات

2 / عائد على الموجودات:

تقيس قدرة الدينار المستثمر في الموجودات على تحقيق أرباح صافية وتقاس بالمعادلة التالية

العائد على الموجودات = الأرباح الصافية بعد الضريبة / إجمالي الموجودات

3 / العائد على حقوق الملكية:

تقيس العائد الذي يحققه المساهمون من أموالهم الموظفة في رأس مال المؤسسة وتحسب كما يلي:

العائد على حقوق الملكية = العائد على الموجودات / نسبة الدين إلى الموجودات

خامساً: نسب المردودية

¹ نور الدين خبابة، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، ط 01، لبنان، 1997، ص ص 56 – 58.

المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في إطار نشاطها، و ينبغي أن تكون دائمة لتحقيق أرباح متتالية، و تنقسم إلى ثلاث نسب: ¹

1 / نسبة المردودية التجارية:

تسمح بالتقييم الخاص لنشاط المؤسسة وذلك بمقارنة رقم أعمالها مع النتيجة الإجمالية المتحصل عليها وتحسب كما يلي:

المردودية التجارية = النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال

2 / نسبة المردودية الاقتصادية:

تعد هذه النسبة الأفضل لقياس ربحية العمليات، حيث يجب أن تكون كافية وتسمح بالحصول على معدل مقاس على الأصول التي تستخدم لتنفيذ عملياتها وتحسب كما يلي:

المردودية الاقتصادية = إجمالي فائض الإستغلال / مجموع الأصول

3 / نسبة المردودية المالية:

تعبّر عن مردودية الأموال الخاصة أو مدى مساهمتها في تحقيق النتيجة وتحسب كما يلي:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

المبحث الثالث: التحليل المالي والتنبؤ بالمستقبل

تناولنا سابقا التحليل المالي وماله من دور في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وذلك بإستخدام نتائج في تحديد مراكز القوة أو بيان نقاط الضعف، وتتعدى أهمية التحليل المالي هذا الدور حيث يمكن إستخدامه كوسيلة للتنبؤ بالموقف الذي ستكون عليه المؤسسة في المستقبل، ولهذا فقد تناولنا في هذا المبحث مفهوم التخطيط المالي والتنبؤ المالي. كما تم إبراز دور التحليل المالي في التنبؤ بالمبيعات والأرباح وكذا التنبؤ بالفشل.

المطلب الأول: التخطيط المالي.

الفرع الأول: مفهوم التخطيط المالي

يعرف التخطيط على أنه الخطوة التمهيديّة للعمليات الإدارية الأخرى، حيث أنه يهتم بصياغة الأهداف وتحديد كيفية تحقيقها بشكل أمثل.²

¹ عبد الستار الصياح، سعود العامري، الإدارة المالية أطر نظرية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 65 - 66.

² عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 169.

أما التخطيط المالي فهو يعد نشاطا تنظيميا للمجال المالي يسعى لإختيار أهداف وتحقيقها باستخدام أفضل الوسائل المتاحة. ويتضمن التخطيط المالي دراسة الموارد المالية للمؤسسة ونفقاتها، كما يمتد لدراسة الإدخار بإعتباره إحدى مصادر التمويل والإستثمار، ويتضمن أيضا تقدير الإحتياجات من الأموال ومجالات إستخدامها.¹

و يعرف التخطيط المالي على أنه نشاط متواصل ومستمر، يؤثر على نمو المنشأة، وأدائها، وإستثماراتها، وإحتياجاتها للأموال خلال مدة زمنية محددة التي يمكن أن تمتد إلى ثلاث أو خمس سنوات.

و تبرز أهمية التخطيط المالي في كونه الفرصة للتعرف على الإحتياجات المالية المستقبلية والإستعداد لها بشكل مسبق، كما أنه يتيح أيضا الفرصة للتعرف على ما سيكون عليه المركز المالي وربحية المؤسسة في المستقبل من أجل إتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا أحتاج الأمر إلى ذلك، فعندما يتم الكشف عن الحاجة للنقدية في أحد الأشهر المقبلة يمكن للمدير المالي أن يفكر بعدد من البدائل التمويلية وإختيار أنسبها، حيث يمكن الحصول بذلك على الأموال بشكل أفضل من حيث تكلفتها ومقدارها.²

الفرع الثاني: متطلبات التخطيط المالي

إن إعداد خطة مالية فعالة توفر مجموعة من الإعتبارات التالية:³

1- دقة عملية التنبؤ:

تتوقف كفاءة الخطة المالية على مدى دقة التنبؤ التي تقوم عليها الخطة، والتي تعتمد على مصادر عديدة للمعلومات وعلى أساليب عديدة للتنبؤ مثل:

النماذج الاقتصادية التي تقوم بتحليل التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة. كما يتم الإعتماد على الأساليب الإحصائية التي تقوم بتحليل السلاسل الزمنية عن طريق النماذج التسويقية التي تهدف إلى دراسة سلوك المستهلك. وعند قيام المخطط المالي بعملية التنبؤ، لا بد له من دراسة كل الظروف المتوقعة والظروف الغير المتوقعة، حيث أن تحليل المخاطر التي يمكن أن تواجهها المؤسسة عند المفاضلة بين مجالات التمويل ومجالات الإستثمار البديلة يعتبر من صميم عمل القائم بالتنبؤ والتحليل المالي.

2- الوصول إلى أفضل خطة مالية ممكنة:

¹ جمال الدين عويسات، مرجع سبق ذكره، ص 53.

² Janet Bechman, **Financial planning**, ed purdue extension, USA, 2006, p 22.

³ عثمان محمد غنيم، **التخطيط المالي أسس ومبادئ**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص ص 157 – 158.

لا يوجد حتى الآن نموذج أو نظرية تساعد المدير المالي على تحديد أفضل خطة مالية ممكنة، لذلك يجب على القائم بالتخطيط المالي أن يواجه كافة المشاكل والظروف المتوقعة ويحدد في ضوءها أفضل البدائل الممكنة.

3- مراجعة ومتابعة الخطة المالية:

لا بد من متابعة التنبؤات التي تم بناء الخطة المالية في ضوءها، خاصة في حالة حدوث بعض الظروف الغير متوقعة، بمعنى أنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية المحيطة بالمؤسسة عند تحقيق الأداء محل القياس.

الفرع الثالث: مراحل عملية التخطيط المالي

يتحمل التخطيط المالي مسؤولية تخصيص الموارد المالية المتاحة للمؤسسة وتوزيعها بين مختلف الأنشطة لتحقيق الأهداف المرجوة ومنه سنستعرض الخطوات الأساسية لعملية التخطيط المالي وهي كما يلي:¹

- تحليل الأداء السابق للمؤسسة:

حيث تساهم هذه الخطة باعتبارها الأولى في عملية التخطيط المالي، في تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي للسنة أو السنوات السابقة، وإكتشاف العلاقة بين عناصر القوة والضعف وبين المتغيرات المالية المختلفة

- تحليل المزايا التشغيلية المشتركة:

تفيد هذه الخطوة في التعرف على المزايا التشغيلية المقارنة، حيث أنها تسعى إلى تحليل المنتج أو الخدمة التي تقدمها المؤسسة، وكذلك تحليل الأسواق التي تعمل ضمن إطارها، وتحليل طبيعة المنافسة السائدة في القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة.

- تحديد متطلبات الإستثمار وبدائله:

إستناد لهذه الخطوة، يتم تحديد الإحتياجات المالية لتلبية إستثمارات المنشأة وتعزيز نموها، كما أنها تساهم في تحديد البدائل الإستثمارية المتاحة وتبويبها حسب الأولوية.

- التنبؤ بإيرادات الشركة ونفقاتها:

تعتمد هذه الخطوة على الربط الموضوعي بين قرارات المؤسسة في مجال الإستثمار ومقسوم الأرباح، ويبين الإيرادات المتوقع تحقيقها والنفقات المتوقع أن تترافق مع تلك الإيرادات، وهذا يتم عن طريق إعداد قائمة الدخل التقديرية كما يتم القيام بالمرحلة التالية:¹

¹ خبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة، منهج المدير الفعال في تحليل المشكلات واتخاذ القرارات، مركز الخبرات المهنية، ط 03، مصر، 2004، ص 22.

- تحليل البدائل المتاحة:

و يقصد بهذه الخطوة من خطوات التخطيط المالي أن تقوم الإدارة المالية بتقييم كافة البدائل المالية المتاحة، سواء كانت تلك البدائل في مجال الإستثمار قصير الأجل أو طويل الأجل، وكل ذلك يجب أن يتم ضمن إطار محددات السياسة المالية.

- إختيار الأدوات المناسبة لتوفير الأموال:

حيث يجب تحديد ماهو مناسب من أدوات ووسائل يمكن للمؤسسة أن تعتمد عليها لتوفير الأموال لتغطية بدائلها الإستثمارية، وعند القيام بتحديد الأدوات المناسبة للتمويل لا بد أن يتم الأخذ كل من الكلفة والمخاطر بعين الإعتبار.

- تحليل النتائج قبل توقعها:

أي تحليل ما يمكن أن ينتج عن تطبيق الخطة المالية من عواقب أو نتائج، وذلك من أجل تحديد إنعكاسات تلك العواقب والنتائج على بقاء المؤسسة وإستمرارها على المدى البعيد.

- تقييم درجة الإنسجام في الخطة المالية:

و تضمن هذه الخطوة التأكد بأن الخطة المالية تتسجم مع الخطة الإستراتيجية للمؤسسة، وأنها تتكامل معها وتساهم في تحقيق أهداف الخطة الإستراتيجية.

المطلب الثاني: التنبؤ المالي.

يعتبر التنبؤ المالي إحدى المسؤوليات الرئيسية للمدير المالي بالمؤسسة حيث يزودها بالإطار الذي تستند إليه عمليات الرقابة والتخطيط. وستعرض فيما يلي لمفهوم التنبؤ المالي وأنواعه

الفرع الأول: مفهوم التنبؤ المالي

قبل التطرق لتعريف التنبؤ المالي يجب أن نعطي تعريف واضحا لمصطلح التنبؤ:

حيث يعرف التنبؤ على أنه: «التخطيط ووضع الإفتراضات حول أحداث المستقبل بإستخدام تقنيات خاصة عبر فترات مختلفة وبالتالي يعتمد عليه المديرون أو متخذو القرارات في تطوير الإفتراضات حول أوضاع المستقبل»²

¹ عدنان تايه النميم، مرجع سبق ذكره، ص 175 – 177.

² عثمان محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 165.

إذن فالنتبؤ يشمل تقدير نشاط في المستقبل مع الأخذ بعين الإعتبار كل العوامل التي تؤثر على ذلك النشاط.

عملية التنبؤ المالي هي مرحلة مهمة من مراحل التخطيط تنطلق أساسا من التنبؤ الدقيق للمبيعات بإعتبارها الأساس في تحديد حجم الأموال الإضافية المطلوبة في المنشأة أي تحديد حجم النمو المتوقع نظرا للترابط والتلازم بين المبيعات وحجم الموجودات (الإستثمار) فالزيادة المتوقعة في المبيعات تستلزم إستثمارات إضافية في الموجودات وهذا يتطلب مصدرا جديدا للتمويل.¹

و يسهم التنبؤ المالي في إعلاء صورة لما ستكون عليه أرباح المنشأة في المستقبل، وهذه بالطبع معلومات هامة تفيد الإدارة في التخطيط لتمويل إحتياجاتها فإذا كانت الأرباح كافية فقد تقرر المؤسسة الإعتماد عليها لتمويل عملياتها بدلا من الإقتراض، يضاف إلى ذلك أن التحليل المالي للفترة المستقبلية بإستخدام النسب المالية المتوقعة يوضح للإدارة مسبقا ما ستكون عليه ربحية المؤسسة ومركزها المالي في المستقبل، وإذا لم يحدث تحسن فيها فإن الأمر قد يقتضي إعادة النظر في الخطط والسياسات المقترحة، وهذا يساعد التنبؤ المالي على تحقيق نوع من الرقابة المسبقة التي تكشف الأخطاء قبل وقوعها حتى يتسنى إتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.²

الفرع الثاني: أنواع التنبؤ المالي

ينقسم التنبؤ المالي إلى قسمين هما:³

- التنبؤ المالي طويل الأجل: ويستخدم هذا النوع من التنبؤ لتوفير إحتياجات المؤسسة من الأموال لتمويل الإستثمارات طويلة الأجل، حيث تتعدد مصادر الحصول على هذه الأموال وتختلف من حيث تكلفتها. ويتم توفيرها على فترات متقطعة وبكميات كبيرة لذلك فمن الأهمية أن تقوم المؤسسة بالتنبؤ الدقيق لإحتياجاتها الإجمالية للأموال لعدد معين من السنوات في المستقبل.
- التنبؤ المالي قصير الأجل: والذي يركز أساسا على الميزانية النقدية التقديرية والتي تعتبر جزء من نظام الميزانيات التقديرية داخل المؤسسة، الأمر الذي يساعد على عملية التخطيط المالي والرقابة.(4)

الفرع الثالث: أساليب التنبؤ المالي

من أهم أساليب التنبؤ المالي الكمية مايلي:

¹ حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، مرجع سبق ذكره، ص 123.

² عثمان محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 166.

³ وليد ناجي الحياي، عبد الغفار الحنفي، مرجع سبق ذكره، ص 163.

- أسلوب النسبة المئوية من المبيعات:

يعتبر هذا الأسلوب أبسط أساليب التنبؤ المالي، وفقا له يتم التعبير عن إحتياجات المشروع المالية على أساس نسبة مئوية من المبيعات السنوية المستثمرة في كل بند من بنود الميزانية.

فهذا الأسلوب يفترض أن بنود الميزانية ترتبط إرتباطا مباشرا بالمبيعات وأن النسبة المئوية لكل بند من البنود تظل ثابتة، فهو يفترض وجود علاقة خطية تمر من خلال نقطة الأصل وأن ميل الخط الذي يمثل هذه العلاقة يختلف من حالة إلى أخرى ولكن في جميع الأحوال لا بد أن يمر هذا الخط بنقطة الأصل.¹

- الإنحدار الخطي البسيط:

يعتبر هذا الأسلوب بديلا لأسلوب النسبة المئوية من المبيعات في تقدير الإحتياجات المالية، فهو يستخدم للتعرف على علاقة بين متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع، وذلك بهدف التنبؤ بالتغيرات التي قد تحدث في المتغير التابع إذا حدث تغير في المتغير المستقل.

يختلف هذا الأسلوب عن أسلوب النسبة المئوية من المبيعات في أن هذا الأسلوب لا يعترض مرور خط العلاقة من خلال نقطة الأصل وبصورة مبسطة للغاية فإن أسلوب الإنحدار الخطي البسيط يتطلب حساب النسبة المئوية من المبيعات وبنود الميزانية المرتبطة عند نقطتين زمنيتين، ويتم وصل النقطتين بخط مستقيم ومد هذا الخط بحيث يمكن إستخدامه في التنبؤ بأي بند من بنود الميزانية في نقطة زمنية مستقبلية بشرط معرفة المبيعات المقدرة عند هذه النقطة، وتزيد دقة هذا الأسلوب بزيادة عدد النقاط المستخدمة في تحديد خط الإنحدار، ويمكن إستخدام أساليب رياضية في رسم هذا الخط كما يمكن رسمه بإستخدام النظر فقط.²

الإنحدار غير الخطي البسيط:

يفترض الإنحدار غير الخطي أن ميل خط الإنحدار ثابت وهذا الإفتراض يتحقق عادة في الواقع العملي وإن كانت هناك حالات أخرى لا يتحقق فيها هذا الإفتراض فنماذج الإنحدار غير الخطية تستخدم للتنبؤ بحجم المبيعات في حالة وجود علاقة غير خطية بين المبيعات وبعض المتغيرات الأخرى.³

المطلب الثالث: التحليل المالي والتنبؤ بالفشل.

¹ عثمان محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 166.

² أحمد نور، مرجع سبق ذكره، ص 95.

³ عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 375.

رغم كثرة الأساليب التنبؤية التي لجأ إليها المحلل المالي لتحقيق غايات المؤسسة إلا أن الإهتمام كان ظاهراً في محاولة اللجوء إلى أسلوب النسب المالية ضمن منهج التحليل المالي كأسلوب يعتمد عليه في الحصول على تنبؤ دقيق بإحتمالات الفشل أو تعثر المؤسسة في المستقبل خصوصاً إذا ما استخدمت تلك النسب مجتمعة وفسرت بعناية.

إن قدرة المحلل المالي في إشتقاق مؤشرات تحليلية من واقع البيانات المالية لها أهمية بالغة في تقييم الأداء والوصول إلى التنبؤ بالفشل في المستقبل لذا فيمكننا طرح السؤال التالي في إطار موضوعنا هذا: هل يمكن التنبؤ بالفشل؟

و تكون الإجابة بنعم حيث أن تطور القوائم المالية من ناحية الإعداد والتبويب وما تحتويه وشكل المعلومات والبيانات المتاحة فيها، بالإضافة إلى قدرة المحلل المالي في تفسير نتائج العلاقات فيما بين هذه المعلومات والبيانات وما هو متاح من أدوات إحصائية ورياضية تجعل من التحليل المالي أداة للتنبؤ بالفشل في المؤسسة.

حيث أنه توجد عدة ظواهر تصاحب الإحتمالات المستقبلية لتعرض المؤسسة للفشل من بينها:

- ضعف الموقف الإستراتيجي للمؤسسة في السوق.
- هبوط مستويات المبيعات وتضخم التكاليف.
- تغيير الهيكل المالي لصالح الدائنين.¹

و نظراً لتلك التغيرات التي تحدث في الوضع التشغيلي للمؤسسات والتي تنعكس على نتائج وحالة المؤسسة في المستقبل فقد قدم الباحثون جهود كبيرة حيث أنهم قدموا عدة دراسات تساعد على التنبؤ بإحتمالات الفشل قبل وقوعه، و هذا من خلال تطوير بعض النسب المالية من أجل التنبؤ الدقيق بالفشل، ثم توجهت الجهود لإختبار نماذج كمية من نتائج نسب مالية معينة تساعد في حالة تطبيقها إلى التنبؤ بإحتمالات الفشل.²

و سوف نتطرق بإختصار إلى بعض النماذج التحليلية التي إبتكرها الباحثون والمفكرون للتنبؤ بالفشل وسنوجزها فيما يلي:

أ / نموذج بيفر: حدد هذا النموذج وفق دراسة تمت عام 1966 إستخدمت لغرض التنبؤ بالفشل، وقد لجأ Beaver إلى إستخدام وإنتقاء نسب مالية مميزة للأداء سميت بالنسب المركبة، وقد درس Beaver 30 نسبة مالية إختار منها 6 نسب إعتبرها قادرة وبدقة على التنبؤ بالفشل وإحتمالات الإفلاس.

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط 02، الأردن، 2011، ص 324.

² وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص ص 131 - 132.

و النسب المالية التي إعتدها Beaver في صياغة نموذجها هي:

- 1- سيولة نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون.
- 2- نسبة صافي الأرباح قبل الفائدة والضريبة إلى مجموع الموجودات.
- 3- نسبة المديونية إلى مجموع الموجودات.
- 4- نسبة صافي رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات.
- 5- نسبة التداول.
- 6- نسبة التداول السريعة.¹

ب / نموذج حسبو: من الدراسات العربية المهمة لصياغة نموذج للتنبؤ بالفشل، وهي الدراسة التي قدمها (هشام حسبو) والتي تمت عام 1987 على عينة من منشآت المساهمة الكويتية، ومن خلال دراسته لعدد من النسب المالية، تم إختيار 06 نسب مالية إعتبرت من وجهة نظره النسب الرئيسية في التنبؤ بالفشل وتعرض المنشأة للأزمات المالية وهذه النسب هي:

- 1- نسبة التداول.
- 2- نسبة الأستثمارات إلى رأس المال العامل.
- 3- نسبة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة إلى حق الملكية.
- 4- نسبة صافي الربح إلى حق الملكية إلى صافي الربح إلى إجمالي الموجودات.
- 5- نسبة الموجودات الثابتة إلى القروض الطويلة الأجل.
- 6- نسبة الموجودات المتداولة إلى مجموع الموجودات.²

المطلب الرابع: التحليل المالي والتنبؤ بالمبيعات والأرباح.

● يعتبر التحليل المالي نقطة أساسية للتنبؤ ومن ثم للتخطيط والرقابة المالية فالمدير المالي ينظر للمنشأة كوحدة متكاملة ويهتم بالخطط الطويلة الأجل المتعلقة بصرف مبالغ نقدية كبيرة وبالخطط القصيرة الأجل ذات الطبيعة التشغيلية فيستعين بالتحليل المالي في تقدير إحتياجاته من الأموال وفي تخطيطه لتدبيرها والحصول عليه لإستثمار الفائض عن حاجته منها.

و تتمثل أهم مجالات التنبؤ والتخطيط المالي فيما يلي:

(1) التنبؤ بالمبيعات.

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 332.

² وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 350.

(2) التنبؤ بالأرباح.

و تشكل هذه المجالات نقاط إنطلاق أساسية لوضع الخطط الملائمة لمواجهة الوضع المتوقع حدوثه.

أولاً: التنبؤ بالمبيعات.

يبرز رقم المبيعات كنقطة إنطلاق أساسية لموضوع التنبؤ المالي والتخطيط المالي حيث يتم من رقم المبيعات المقدر الإنطلاق لتقدير الأرقام التي ستسعمل وتقدير الأرباح والإحتياجات النقدية. سواء عن طريق تكوين قائمة الدخل التقديرية، أو قائمة التدفقات النقدية (أي الميزانية النقدية التقديرية) أو عن طريق الميزانية العمومية التقديرية، ومن هنا أنت أهمية بحث تقدير رقم المبيعات.¹

* تقدير رقم المبيعات:

يتم تقدير المبيعات من قبل دائرة المبيعات في المنشأة بموجب الخطوات التالية:

1- تحليل المبيعات الماضية في المنشأة بشكل دقيق وإستغلال أية علاقات أو إتجاهات للمساعدة في تقدير رقم المبيعات ومثل هذا التحليل قد يكشف نصيب المنشأة في السوق وإتجاه هذه المبيعات (نحو الزيادة أو النقصان) بالإضافة إلى تقلبات موسمية تحدد عادة المبيعات.

2- تقدير العوامل الخارجية التي لها تأثير على مبيعات المنشأة وبالتالي أخذ هذا التأثير بالحسبان عند تقدير رقم المبيعات.

3- المقارنة بين الرقم المقدر والرقم الحقيقي للمبيعات في السنوات الماضية أو تصحيح التنبؤ بناء على هذه المقارنة.

و هكذا فتقدير رقم المبيعات يمكن التوصل إليه عن طريق التحليل الداخلي والخارجي فالتحليل الداخلي يتألف من الطلب إلى رجال البيع أن يقدروا المبيعات للفترة القادمة والمشكلة الرئيسية في هذه الطريقة هي أنها قصيرة النظر لأنها لا تأخذ في الإعتبار كثيراً من العوامل التي تؤثر على الصناعة والإقتصاد ككل.

و لهذا السبب كثير من المنشآت تستعمل التحليل الخارجي حيث يقوم المحلون الإقتصاديون بالتنبؤ للإقتصاد والصناعة ككل على مدى عدة سنوات، وفي هذا المجال فإنهم يستعملون تحليل الإنحدار لتقدير المبيعات حيث يربطون بين المبيعات وبين الدخل القومي، ويلجأ البعض إلى أساليب أكثر تعقيداً منها تحليل الإنحدار المركب الذي تحتاج معادلاته إلى كمبيوتر لحلها حيث يربطون بين المبيعات وبني عوامل متعددة ومتنوعة.

¹ عبد السعيد عبد الهادي، الإدارة المالية: الإستثمار والتمويل التحليل المالي الأسواق المالية الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، ط 01، دبي، 2008، ص 142 - 145.

و تتألف الخطوة التالية في تقدير نصيب المنشأة في السوق وتقدير الأسعار التي قد تسود وإحتمال نزول السلع الجديدة وعادة يتم عمل هذه التنبؤات بواسطة مدراء التسويق أو مدراء المبيعات، و عندما تختلف التقديرات الداخلية عن الخارجية يتم التوفيق بينها ويستفاد في ذلك من الخبرات السابقة.

و على وجه العموم فإن التقديرات الخارجية يجب أن تكون هي الأساس النهائي للمبيعات.

و لا يمكن التقليل من أهمية الدقة في تقدير رقم المبيعات لأن هذا الرقم هو نقطة الإنطلاق لتقدير بقية الأرقام في حساب الأرباح والخسائر التقديرية (قائمة الدخل التقديرية) وفي الميزانيات التقديرية المختلفة.

ثانيا: التنبؤ بالأرباح.

يتم التنبؤ بالأرباح والتكاليف والتخطيط لها عن طريق إنشاء قائمة الدخل التقديرية أو حساب الأرباح والخسائر التقديرية والذي هو عبارة عن تخطيط للأرباح والإيرادات والمصاريف عن فترة مقبلة.

و كالعادة في كل هذه التقديرات المستقبلية فإن أرقام المبيعات المقدره هي نقطة الإنطلاق بناء على أرقام المبيعات المقدره يمكن وضع جدول الإنتاج (في حالة الشركات الصناعية) ومن جدول الإنتاج والنسب المستخرجة من تركيبة الأرباح يتم تقدير مختلف بنود التكاليف ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بما فيها مشتريات المواد الخام والأجور والتكاليف غير المباشرة.

أما تكاليف البضاعة المباعة فيتم الإعتماد في تقديرها على نسبة هذه التكاليف إلى المبيعات التي كانت تسود في الماضي في المنشأة، كما يتم من النسب المستخرجة في تقدير مصاريف البيع والمصاريف الإدارية والمصاريف المتنوعة الأخرى أما العوائد فيتم تقديرها بناء على حجم القروض المتوقعة، ويتم التوصل بعد هذا كله إلى الأرباح الصافية قبل الضرائب وبعدها يتم تقدير الضرائب المتوقعة، ويتم التوصل بعد هذا كله إلى الأرباح الصافية قبل الضرائب وبعدها يتم تقدير الضرائب المتوقعة، وتطرح من الأرباح للتوصل إلى رقم الأرباح الصافية بعد الضرائب.¹

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 140.

خلاصة الفصل:

إن تعقد المحيط وتطوره بإستمرار ساهم بنسبة كبيرة في تطوير وسائل وتقنيات التحليل المالي، وخاصة أن هذا الأخير يعتبر وسيلة فعالة لمعرفة طبيعة الإرتباطات القائمة بين عناصر المؤسسة وتجميع البيانات والمعلومات المتوفرة في القوائم المالية، والمتمثلة بالدرجة الأولى في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، حيث يستعمل لعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مجموعة من المؤشرات المالية والتي تتمثل في مؤشرات التوازن المالي التي تحكم على التوازن المالي للمؤسسة بالإضافة إلى النسب المالية، وكلها لها دور فعال ومهم في تقييم المركز المالي للمؤسسة حالياً أو التنبؤ بالنتائج المالية المستقبلية للمؤسسة الاقتصادية.

تمهيد:

على ضوء ما تم تقديمه في الفصلين السابقين من الدراسة النظرية لموضوع تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وأهم المعايير المستخدمة في عملية التقييم، بالإضافة الى الدور الذي يلعبه التحليل المالي في ذلك، يأتي الفصل الثالث الذي أردناه ان يكون دراسة ميدانية، تطبيقية بإحدى المؤسسات الاقتصادية العمومية ذات الطابع الإنتاجي والمتمثلة في مؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة".

حيث حاولنا إسقاط ما تم التطرق إليه في الدراسة النظرية على الواقع التطبيقي، وهذا لتبيان دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، حيث تم تقسيم هذا الفصل وهيكلته على النحو التالي:

المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة"

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة"

المبحث الاول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن مرمورة " قالمة":

أجريت الدراسة الميدانية في مؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة" والتي تعتبر مؤسسة اقتصادية عمومية، وبغرض التعرف أكثر على هذه الأخيرة سنحاول التطرق إلى مجموعة من النقاط

التي من شأنها أن تعطي نظرة شاملة عنها، ولكن قبل ذلك نرى من الضروري التطرق إلى الوسائل المستعملة في الدراسة.

يتوقف نجاح البحث العلمي على إختيار أنسب الأدوات وكذا كيفية إستعمالها من طرف الباحث، وقد تم إستعمال مجموعة من الأدوات لإتمام هذا البحث في المجال التطبيقي والتي تتمثل فيما يلي:

- الوثائق والسجلات :

تم فحص مختلف وثائق المؤسسة محل الدراسة خاصة الوثائق المتعلقة بالجانب المالي والمتمثلة بالدرجة الأولى في الميزانيات المالية.

- المقابلة :

تعتبر المقابلة من أهم الوسائل المستعملة في جمع البيانات وأكثرها إستخداما في البحوث العلمية، حيث تم الإعتماد على المقابلة الشخصية مع رؤساء قسم المحاسبة، والموارد البشرية من أجل الحصول على إجابات أكثر دقة لمختلف الأسئلة التي تم طرحها بشأن المؤسسة حول تعريفها وتطورها التاريخي وكذا مناقشة هيكلها التنظيمي، طبيعة نشاطها، بالإضافة إلى طرح أسئلة تتعلق بموضوع الدراسة.

- الملاحظة :

لقد إستخدمت المقابلة كوسيلة أخرى للبحث إضافة إلى الوثائق والسجلات، بهدف التأكد من الفرضيات المنطلق منها، والتشخيص المباشر لما يحدث داخل المؤسسة محل الدراسة، وذلك للإستفادة منها عند قيامنا بتحليل ميزانيات المؤسسة للوصول إلى نتائج صحيحة.

- المجال الزمني والمكاني للدراسة :

- المجال الزمني: دامت الدراسة الميدانية بمؤسسة مطاحن مرمورة " قائمة"

15 يوم، حيث خصص الأسبوع الأول منها للدراسة الإستطلاعية للحصول على بعض المعلومات المتعلقة بالمؤسسة، أما في الأسبوع الثاني من الدراسة فقد خصصناه لإجراء المقابلات مع بعض المسؤولين الماليين للحصول على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج للمؤسسة المتعلقة بالثلاث سنوات الأخيرة 2011، 2012، 2013، وكذلك إجراء مقابلة مع مدير مصلحة المحاسبة والمالية للإجابة على بعض الأسئلة المهمة المتعلقة بموضوع بحثنا.

- المجال المكاني: تمت الدراسة الميدانية على مستوى ولاية قائمة بمؤسسة

إنتاج السميد "مطاحن مرمورة" الواقعة بمنطقة هيلوبوليس على بعد 5 كيلومتر شمال ولاية قائمة.

المطلب الأول: بطاقة تعريف لمؤسسة مطاحن مرمورة " فرع قائمة"

الفرع الأول: لمحة تاريخية وجغرافية

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة"

إنبتق رياض قسنطينة سنة 1982 في أول الأمر عن شركة سنباك التي تحولت بعدها إلى شركة بالأسهم وتهيكلت سنة 1989. بعد هذه العملية تحول المجمع إلى مجمع صناعي كبير يضم شركة أو مؤسسة إنتاج وتسويق السميد، العجائن الغذائية، الكسكس، وتكعيب النخالة.

- الشركات التابعة للمجمع:
- مطاحن سيدي أو غيس "ام البواقي".
- المطاحن الكبرى لعوينات "تبسة".
- مطاحن الليطورال "سكيدة".
- مطاحن الحروش "سكيدة".
- مطاحن سيجوس "عناية".
- مطاحن سيدي راشد "قسنطينة".
- مطاحن بن هارون "ميلة".
- خمائر الشرق "بوشقوف".
- المخبر المركزي "قسنطينة".
- مطاحن مرمورة "قالمة" وهذا الأخير تقوم عليه دراستنا الحالية:

تأسس هذا الفرع في شهر نوفمبر 1989 في إطار تجديد المؤسسات وقد إستقلت في شهر ماي 1990، لكن في ديسمبر 1997م تم تحويل إسم المؤسسة إلى المؤسسة الفرعية "مطاحن مرمورة "قالمة" وهذا طبقا للنظام الأساسي لإنشاء المؤسسة العمومية الإقتصادية ذات أسهم (Spa) بتاريخ 1997/12/24 وتشمل هذه الأخيرة ثلاث وحدات:

- 1- وحدة المقر.
- 2- الوحدة الإنتاجية والتجارية بهليوبوليس.
- 3- الوحدة الإنتاجية والتجارية ببوشقوف.

وتقع وحدة المقر والوحدة الإنتاجية والتجارية بدائرة هليوبوليس على بعد 5 كيلومتر شمال ولاية قالمة، وبالضبط في شارع أحمد زمولي على الطريق الوطني رقم 21 وتتربع الوحدة على مساحة تقدر بـ 12500 متر مربع مقسمة على عدة هياكل سيتم التطرق إليها في اللحة التنظيمية.

الفرع الثاني: لمحّة إنتاجية وديمغرافية:

يتركز نشاط الوحدة الأساسي في إنتاج السميد العادي والممتاز وذلك بإستخدام المادة الأولية وهي القمح الصلب وتبلغ قدرته الإنتاجية 650 قنطار يوميا وحوالي 18000 قنطار في الشهر، بالإضافة إلى الزوال " النخالة" والتي تعتبر كفضلات مباعة.

المؤشرات الديمغرافية لمؤسسة مرمورة:

جدول رقم (03-01): توزيع العمال على الوحدات الثلاث

العدد	الوحدة
17	وحدة المقر "هليوبوليس"

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة"

64	الوحدة الإنتاجية والتجارية "هيليوبوليس"
55	الوحدة التجارية والإنتاجية "بوشقوف"
136	المديرية العامة

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة.

نلاحظ أن عمال المطاحن يتوزعون على مختلف فروع هذه المؤسسة حسب الجدول أعلاه حيث نلاحظ أكبر عدد يتواجد بالوحدة الإنتاجية والتجارية "بهيليوبوليس" باعتبارها أهم وحدة والأكثر إنتاجية.

جدول رقم(02-03): توزيع الفئات المهنية (الإطارات) في المؤسسة

العدد	الفئة
07	إطارات سامية
21	إطارات متوسطة
01	إطار مسير

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة.

- يتضح من الجدول أن الفئات المهنية أكثر حظا في المناصب هي الإطارات المتوسطة وبعدها تأتي الإطارات السامية والتي تعتمد على المستوى التعليمي أكثر، أما الإطار المسير فهو شخص واحد وذلك لأهمية هذا المنصب ومسؤوليته الكبيرة.

الفرع الثالث: المؤسسات المتعاملة مع المؤسسة

1 / الموردون: التعاونية الفلاحية للحبوب الجافة "قالمة" وهي المورد الأساسي للمادة الأولية (القمح الصلب).

- الموردون الآخريين وهم:

- المؤسسة الخاصة لمواد التغليف بعنابة
- الموردون الخواص في بيع قطار الغيار المتعلق بالوحدات الإنتاجية.
- الموردون الخواص في الأدوات واللوازم

2 / الزبائن (العملاء): وهم زبائن خواص: تجار الجملة، تجار التجزئة، المستهلكين ومركز البيع بمدينة قالمة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمطاحن مرمورة "قالمة"

أولاً: مديرية الوحدة

و تشمل مايلي:

- المدير: الذي يعتبر أعلى مرتبة في الوحدة وتتمثل مهامه في:
 - متابعة سير الوحدة.
 - وضع القرارات وتحويلها إلى المصالح الأخرى.

- المصادقة على الوثائق التي تحول إليه.
- مراقبة كل العمليات وإصدار الأوامر.
- الأمانة العامة: وهي الرابطة بين العملاء والمدير، وتقوم بإيصال كل الوثائق التي تحتاج إلى توقيعه وتحرص على الاجتماعات الإدارية وتستقبل الإتصالات.

ثانيا : مصلحة المستخدمين

و تهتم بشؤون العمال حيث تحرص على تسوية وضعية كل عامل عند الحاجة سواء تعلق الأمر بإجازة أو منحة، ويوجد بحوزة هذا القسم جميع ملفات العمال كما تهتم بكل ما يتعلق بالأجور والعلاوات، كتقديم كشف الأجور، كما تحتفظ بجميع السجلات مثل:

- سجل المستخدمين.
- سجل العطل السنوية.
- سجل طلب العمل.
- و المصلحة تشرف على قسم التكوين وتقوم بمتابعة المتربصين والعمال.

ثالثا : مصلحة الوقاية والأمن

كل مؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها فهي بحاجة إلى الأمن والوقاية للحفاظ على موجودات المؤسسة من الضياع، تحسين الإنارة الداخلية والخارجية من أجل تحسين الإنتاج والإنتاجية والحفاظ على البنية كاملة والعتاد والأشخاص.

رابعا : المصلحة التجارية

تلعب هذه المصلحة دورا رئيسيا في تمويل الوحدة بالقمح الصلب الضروري لعملية الإنتاج إذ تتلقى ملفات مختلف المصالح.

خامسا: مصلحة المحاسبة والمالية

تعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح حيث تقوم بمختلف العمليات الحسابية والمالية ومراجعتها كما تقوم بإعداد الميزانية الختامية، وهي تنقسم إلى فرعين:

• فرع المحاسبة العامة: يقوم بتسجيل جميع العمليات التي تقوم بها الوحدة يوميا والمتعلقة بالمشتريات والمخزونات والمبيعات.

• فرع الخزينة والمالية: يعالج العمليات التي تقوم بها الوحدة يوميا والمتعلقة بالمشتريات والمخزونات والمبيعات، مع العلم أنه يعالج العمليات من خلال التسجيل في أربع يوميات وهي:

- 1- يومية بنك الإستغلال.
- 2- يومية بنك المدفوعات.
- 3- يومية صندوق المقبوضات.
- 4- يومية صندوق المدفوعات.

وهذه المصلحة هي التي تعيننا في هذا الفصل لأنها تمثل الإدارة المالية التي تعنى بتقديم الوثائق المحاسبية الضرورية لإجراء التحليل عليها والوصول إلى نتائج تساعدنا في الإجابة على الإشكاليات والفرضيات المطروحة، إضافة إلى إجراء المقابلة مع المسؤولين في هذه المصلحة لإمدادنا بمختلف المعلومات والبيانات والوثائق التي تساعدنا في إجراء الدراسة الميدانية والإجابة على كل الأسئلة والإنشغالات الخاصة بموضوع بحثنا.

سادسا: مصلحة النقل

تتكفل هذه المصلحة بتمويل الوحدة الإنتاجية بالمادة الأولية وهي القمح الصلب وإيصال السميد إلى مراكز التوزيع.

سابعا: مصلحة الإنتاج

تقوم هذه المصلحة بالإشراف على عملية الإنتاج ابتداء من دخول المادة الأولية إلى ورشات الإنتاج إلى أن تصل إلى المرحلة النهائية لتصبح منتج خام "سميد" وذلك بتسهيل عملية الإنتاج داخل كل ورشة والتنسيق بين الورشات وتنتمي الوحدة لنظام الإنتاج المستمر حيث تشتغل 24/24 ساعة، وتضم مصلحة الإنتاج الورشات التالية:

- ورشة غسل وتنظيف القمح.
- ورشة تجفيف القمح.
- ورشة التنقية.
- ورشة الطحن المبدئي.
- ورشة التعبئة في أكياس ذات 25 كغ للسميد العادي و10 كغ للسميد الممتاز.

كما ويوجد مخبر مكلف بالتحاليل اليومية للسميد خاص بالرطوبة، اللون، الذوق.

ثامنا : مصلحة الصيانة

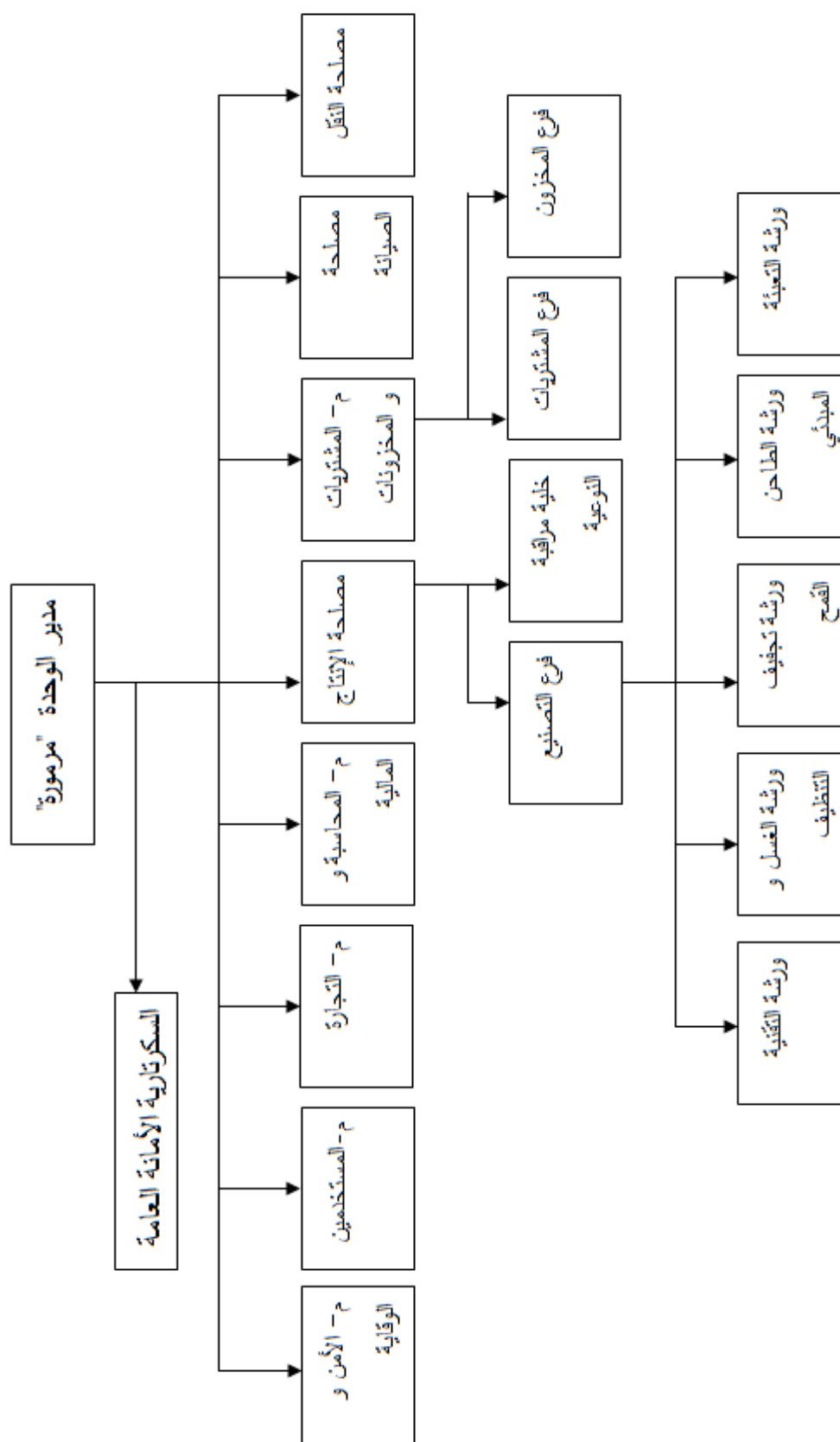
الصيانة في المؤسسة ضرورية جدا، والقسم به مجموعة من الفنيين والعمال المختصين في أعمال الصيانة .

تاسعا: مصلحة المشتريات والمخزونات

ويشرف عليها كل من رئيس المصلحة ورئيس فرع المشتريات ورئيس فرع المخزونات.

و الشكل الموالي يوضح لنا الهيكل التنظيمي العام لمطاحن مرمورة "فرع قائمة"

الشكل رقم (03-01): الهيكل التنظيمي العام لمطاحن مرمورة "قائمة"



المصدر:
وثائق
المؤسسة

من
الداخلية

المطلب الثالث: طبيعة نشاط الموضوع

إن مختلف الحاجات التي يطلبها الأفراد تقابل منتجات معينة في السوق، ويمكن القول أن الحاجات تحدد المنتجات وذلك حسب المنافع المقدمة ومن هذا المنطلق فقد إنحصرت مهام الوحدة فيما يلي:

أولاً: الإنتاج

إن النشاط الأساسي للمؤسسة هو إنتاج وبيع مواد الطحن ذات الإستهلاك الواسع، من خلال إجراء عمليات تحويل المادة الأولية (القمح الصلب) إلى منتجات تامة إضافة إلى منتجات ثانوية تتمثل في (الزوال والفضلات...)

أ / أنواع المنتجات التي تقدمها المؤسسة:

تقوم الوحدة بإنتاج منتوج السميد بنوعيه عادي وممتاز، وهو منتوج إستهلاكي ضمن السلع الإستهلاكية السهلة المنال والواسعة الإستهلاك.

- سميد ممتاز معبأ في كيس بلاستيكي من حجم 25 كلغ و 10 كلغ.
- سميد عادي معبأ في كيس بلاستيكي من حجم 25 كلغ .
- "نخالة مكيفة" حيث تقدم كمنتوج نهائي للحيوانات معبأ في كيس بلاستيكي من حجم 50 و 25 كلغ.

بالإضافة إلى منتوج ثانوي يتمثل في (الزوال والفضلات)

ب / الطاقة الإنتاجية:

تقدر الطاقة الإنتاجية للوحدة ب 650 قنطار/24 سا وهي الطاقة القصوى للوحدة، لكن الطاقة المستخدمة من طرف الوحدة هي 600 قنطار/18 سا مما ينتج لنا 25 قنطار/ سا وفي حالة حدوث أي عطل أو خلل فإن الناتج يكون 16 سا في اليوم.

الإنتاج = 400 قنطار أي:

240 قنطار سميد عادي _____ 15 ق/1 سا

64 قنطار سميد ممتاز _____ 4 ق/1 سا

96 قنطار نخالة مكيفة _____ 6 ق/1 سا

و بالإضافة إلى المنتجات الثانوية (الزوال والفضلات)

أثناء العملية الإنتاجية وقبل إنتهائها يتم تغليف المنتجات حيث يستعمل اللون

الأحمر والأسود للسميد العادي، أما الأخضر والأسود للسميد الممتاز.

و توضع مجموعة خطوط متداخلة بين الأخضر والأحمر والأسود للنخالة المكيفة مع وضع العلامة التجارية لكل من

مرمورة _____ Semoule Courante

هيليو سميد _____ Semoule Courante

حيث تهتم الوحدة بتقديم الأفضل للمستهلكين والحفاظ على عملائها من خلال الجودة، النوعية، التغليف، والعلامة التجارية.

ج / التحاليل المخبرية:

قبل الإقدام على أي عملية مخبرية يجب الإقدام على تهيئة الشروط والظروف اللازمة ثم أخذ العينات من المادة المراد إجراء التحاليل عليها سواء المادة الأولية (القمح) أو المنتج (السميد).

ثانيا : التخزين

بعد عملية الإنتاج تأتي مهمة التخزين والدراسة الدقيقة للمخزون تتطلب من الوحدة تحديد مستويات معنية من مخزوناتها من أجل التحكم في تسييرها للمخازن، ومنه فإن كل مستوى يوفر معلومات أساسية لإتخاذ أي قرار، تخزن جميع المنتجات من السميد بنوعيه العادي والممتاز بالإضافة إلى النخالة ويتم الفصل بينهما بحيث:

الطابور الأرضي _____ نخالة مكيفة.

الطابور الثاني والثالث _____ السميد بنوعيه.

طريقة التخزين:

تعتمد الوحدة في تخزينها للمنتجات على طريقة FIFO الوارد أولا صادر أخيرا بحيث توضع المنتجات في أكياس بلاستيكية ومدة التخزين لا تتجاوز 06 أشهر. ثالثا: مهمة البيع والتوزيع

تعتمد الوحدة في توزيعها للمنتجات على عاملين أساسيين:

العامل الأول: يتعلق بسياسات التوزيع التي تتبعها الوحدة إتجاه كل منتج من مزيج منتجاتها (السميد بنوعيه والنخالة) والطرق التي ستعتمد عليها الوحدة في إيصال منتجاتها إلى المستهلكين.

العامل الثاني: يتعلق بالتوزيع المادي للمنتجات وذلك يبدأ من فترة تخزين المنتجات تامة الصنع المحددة للبيع ومراقبتها وتجهيز طلبات العملاء حتى تصلهم بالكميات المطلوبة وفي الوقت المناسب .

المطلب الرابع: أهداف وحدة مطاحن مرمورة "قائمة"

ترمي المؤسسة لتحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تحقيقها عن طريق تكامل وتظافر جهود مختلف أقسامها على حد سواء، وهذا من أجل الحفاظ على مكانتها وإستمراريتها وتتلخص هذه الأهداف فيما يلي:

أولا: أهداف العملية الإنتاجية

تهدف الوحدة من خلال الإنتاج إلى جملة من الغايات تتمثل في:

- إنتاج سلعة متميزة.
- تلبية حاجات ورغبات المستهلكين ورفع مستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع
- البحث عن الطرق التي تمكن من التقليل في التكاليف وبالتالي تحقيق أرباح كبيرة.
- محاولة التوسع والنظر أكثر إلى السوق.

ثانيا: أهداف التخزين

تعتمد الوحدة على عدة إجراءات لتنظيم المخازن سواء من حيث البيانات أو من حيث التنظيم الداخلي للمخازن وتهدف إلى:

- تطبيق إجراءات التخزين بصفة دقيقة ومستمرة ومنظمة لمساعدة أمين المخازن في التعرف على المستويات والفضل بينها.
- التحكم الجيد الخاص بالوقاية وأمن المخزونات والمواد من التلف.
- الحفاظ على المنتجات إلى حين بيعها وتوزيعها.
- تخزين المنتجات حسب المدة المحددة وتجديدها أي ضمان مخزون الأمان لمواجهة أي عراقيل أو صعوبات التي قد تحدث في المستقبل.

ثالثا: أهداف التوزيع

نظرا للأهمية البالغة للتوزيع فالوحدة تسعى من خلاله إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- ضمان وصول المنتجات إلى العملاء باستمرار
- تلبية إحتياجات ورغبات العملاء بقدرتها على إيصال منتجاتها في الوقت والمكان المناسبين.
- المحافظة على تغطيتها للسوق وعلى سمعتها ومركزها التنافسي ووجودها المستمر في أكبر رقعة ممكنة.
- الترويج لجودة منتجاتها.

رابعا: أهداف الوحدة

تسعى جاهدة لتحقيق جملة من الأهداف والتي تتمثل فيما يلي:

- التكتيف الإلزامي لحجم الإنتاج حسب الخطة الإقتصادية المكلفة بها.
- الإنتاج وفق الكمية المطلوبة وفي الزمان المحدد.
- التقليل بقدر الإمكان من التكاليف من أجل تحديد الأسعار المقبولة لدى المستهلكين، كما تعمل الوحدة على الإستغلال الأمثل والعقلاني لمواردها المتاحة.
- سد جميع متطلبات والحاجيات من مادة السميد للتقليل من الإستيراد.
- تحسين الإنتاج وتطوير وسائل الإنتاج لمواجهة المنافسة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن مرمورة "قائمة"

- إمتصاص اليد العاملة عن طريق إعتقاد سياسة التكوين المستمر وتشغيل الشباب للتقليل من حدة البطالة.
- محاولة الترويج لمنتجاتها لجذب العملاء والتأثير فيهم.
- وفي ظل إنتهاج الدولة لنظام الإقتصاد الحر فإن الوحدة تسعى لتكوين الإطارات والخبراء وذلك لتطوير وتحسين إمكانيات الإنتاج من حيث الجودة، الكمية والسعر في إطار المنافسة الداخلية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمطاحن مرمورة "قائمة"

سنحاول من خلال هذا المبحث تقييم الأداء المالي لمطاحن مرمورة، بهدف الحكم على الأداء المالي للوحدة، بالإعتماد على المعطيات المحاسبية للسنوات 2011 و2012 و2013 وبذلك يجدر بنا أن نقوم بعرض أهم القوائم المالية التي سنعملها في عملية التحليل وعرض مختلف مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية التي تستعمل لتقييم الأداء المالي للوحدة.

المطلب الأول: القوائم المالية المستعملة لتقييم الأداء المالي في مطاحن مرمورة.

من القوائم المالية نقوم بعملية التحليل ويمكننا عرض أهم القوائم المالية التي تستعملها المؤسسة في عملية التحليل لتقييم أدائها المالي كالآتي:

الفرع الأول: الميزانية المالية

يتم الإطلاع على الميزانيات المالية لمطاحن مرمورة خلال السنوات 2011 و2012 و2013 وذلك لتحليل أهم التغيرات والتطورات التي طرأت على الوحدة.

والجدول التالي يوضح ميزانية المؤسسة لسنوات (2011-2012-2013):

الجدول رقم (03-03): ميزانية المؤسسة جانب الأصول (2011-2012-2013)

الأصول	2011	2012	2013
الأصول غير الجارية:	-	-	-
- فارق الشراء.	-	-	-

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن مرمورة "قائمة"

14873333 96905859.13 - - - - - - - 144404.09 46933317.14	16732500 98552957.95 - - - - - - - 144404.09 4321294.18	185916.67 102382574.23 - - - - - - - 119404.09 4442641.01	- تثبيطات معنوية. - تثبيطات عينية. - تثبيطات جاري إنجازها. - تثبيطات مالية. - سندات الفروع المنتسية. - سندات موضوعة موضع المعادلة. - سندات المساهمة الأخرى والحسابات والدائنة. - سندات أخرى مثبتة. - قروض وأصول مالية أخرى غير جارية. - ضرائب مؤجلة على الأصل.
101892313.69	103185981.22	107130536.00	ع الأصول غير الجارية
30929547.11 - 7077965.93 7077965.93 1227054.54	21026545.09 - 8333161.99 3890825.53 1028095.31	20453190.12 35006695.53 7891185.50 2446457.20 1106910.68	الأصول الجارية: مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ. - حسابات دائنة وإماتلة. - حسابات دائنة... - زبائن. - المجمع والشركاء. - المدينون الآخرون. - الضرائب وما شابهها. - حسابات دائنة وإستخدامات مماثلة أخرى.
40000000.00 247240.61	40000000.00 44345956.39	- 75055255.36	الموجدات وما شابهها: -الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى. - الخزينة.
86103369.81	118624584.31	141959694.39	مجموع الأصول الجارية.
188295683.50	221810565.53	249090230.39	المجموع العام للأصول.

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانيات المالية.

الجدول رقم(03-04): ميزانية المؤسسة جانب الخصوم (2011-2012-2013)

الوحدة: د

2013	2012	2011	الخصوم
135000000.00	135000000.00	135000000.00	رؤوس الاموال الخاصة: - رأس المال الصادر (الشركة). - رأس مال غير مستعان به. - علاوات وإحتياطات مدمجة (1). - فارق إعادة التقييم. - فارق المعادلة (1). - نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع (1) - رؤوس أموال خاصة / ترحيل من جديد - إعانات مالية، أعباء، منتجات محسوبة مسبقا حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية (1)
-	-	-	
7718317.97	474262.50	474262.50	
-	-	-	
-	-	-	
-7655913.09	7244055.47	29243082.04	
13399779.10	13399779.10	-36834971.71	
-	-	-	
-	-	-	
-	-	-	
148462183.98	156118097.07	127882372.83	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
-	-	-	الخصوم غير الجارية: - قروض وديونة مالية. - قروض إستثمارية. - قروض مالية. - قروض أخرى غير جارية. - الديون المرتبطة بالمساهمات. - ضرائب مختلفة للخصوم - مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا.
-	-	-	
-	-	-	
-	-	-	
-	-	-	
1458558.47	1859648.01	3088980.25	
13455685.91	20324017.92	21578877.01	
14914244.38	22183665.93	24667857.26	مجموع الخصوم غير الجارية.
			الخصوم الجارية:

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن مرمورة "قائمة"

-	-	55998364.30	Parfiscalité Cerealière
2474990.81	32870204.06	32536944.28	- موردون وحسابات ملحقة
15936332.16	-	-	- عمليات المجمع
1403764.67	1129164.78	1473634.93	- ضرائب
-	9509432.69	6531056.79	- ديون أخرى
5104167.50	-	-	- خزينة سلبية
24919255.14	43508802.53	96540000.30	مجموع الخصوم الجارية
188295683.50	221810565.53	249090230.39	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانيات المالية.

الفرع الثاني: الميزانية المالية المختصرة

يتسم التعرف إلى الميزانيات المالية المختصرة لمطاحن مرمورة خلال السنوات 2011، 2012، 2013، وذلك لتحليل أهم التغيرات والتطورات التي طرأت على الوحدة.

الجدول التالي يبين الميزانية المالية المختصرة للأصول للسنوات (2011، 2012، 2013).

الجدول رقم (03-05): الميزانية المالية المختصرة للأصول للسنوات (2011، 2012،

الوحدة: د

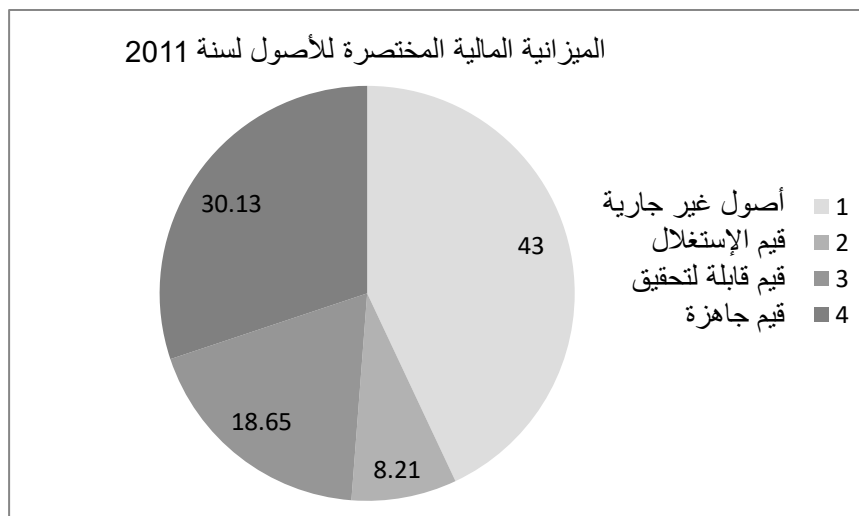
(2013)

2013		2012		2011		الأصول
النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
54.11	101892313.69	46.51	103185981.22	43	107130536.00	الأصول غير الجارية
16.43	30929547.11	9.48	21026545.09	8.21	20453190.12	الأصول الجارية
8.17	15382986.4	5.97	13252082.83	18.6	46451248.91	قيم الإستغلال
21.37	40247240.61	38.03	84345956.39	5	75055255.36	قيم قابلة للتحقيق
				30.1		قيم جاهزة
				3		
100	188295683.50	100	221810565.53	100	249090023.39	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية.

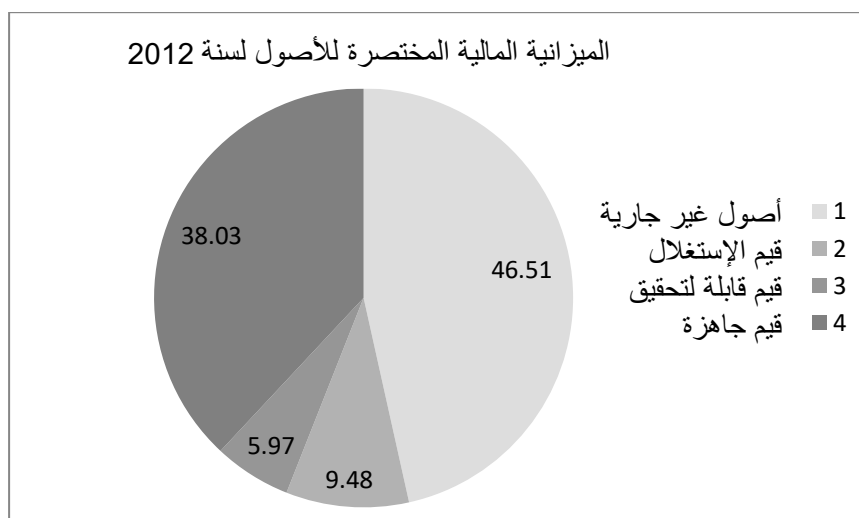
التمثيل البياني عن طريق الدوائر البيانية للميزانية المالية المختصرة للأصول للسنوات (2011، 2012، 2013).

الشكل رقم (02-03): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنة 2011



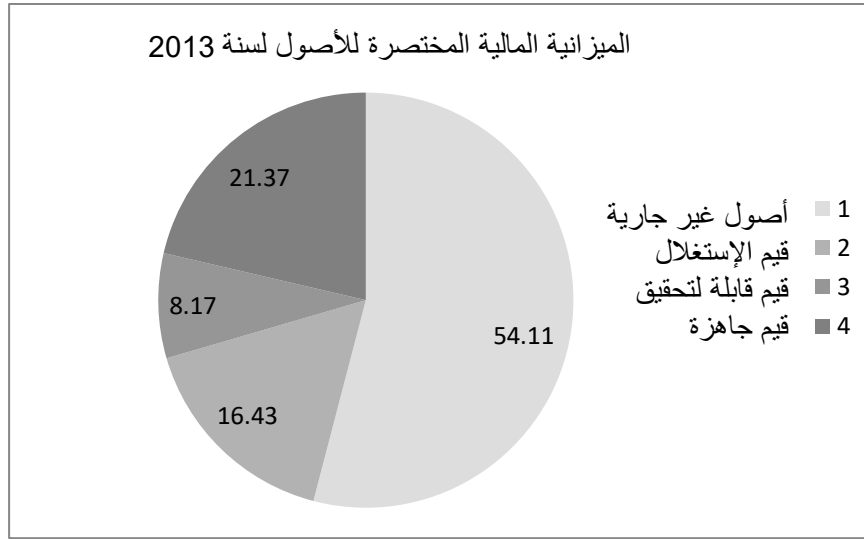
المصدر: من إعداد الطالبين.

الشكل رقم (03-03): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنة 2012



المصدر: من إعداد الطالبين.

الشكل رقم (03-04): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنة 2013



المصدر: من إعداد الطالبين.

❖ التعليق على الميزانيات المالية المختصرة:

نلاحظ من خلال الجدولين اللذين يبينان الميزانية المالية المختصرة للأصول والخصوم للسنوات الثلاث (2011، 2012، 2013) أن المؤسسة حققت انخفاضا مستمرا خلال الثلاث سنوات على التوالي ويأتي هذا الإنخفاض نتيجة إنخفاض الأصول الغير جارية من سنة لأخرى حيث قدرت نسبتها بـ 43%، 46.5%، و 54.11% للسنوات الثلاث على التوالي بالإضافة إلى إنخفاض الأصول الجارية المستمر سنة بعد سنة وكانت نسبتها كالاتي: 57%، 53.49%، و 45.82% و يقابل هذا الإنخفاض نقصان مستمر بالنسبة للقيم القابلة للتحقيق من سنة لأخرى وبعض التذبذبات الحاصلة في قيم الإستغلال والقيم الجاهزة.

نلاحظ من جانب الخصوم زيادة مستمرة في نسب الموارد الدائمة خلال السنوات الثلاث 2011 و 2012 و 2013 على التوالي حيث بلغت 61.3%، 80.38%، و 86.76% وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على موارد المالية الخاصة بنسبة تفوق 50% وهي نسبة جيدة حيث أنها اعتمدت على أموالها الخاصة بنسبة 51.4%، 70.38%، و 78.84% للسنوات الثلاث على التوالي.

كما نلاحظ كذلك إنخفاض في الخصوم الجارية للمؤسسة من سنة لأخرى حيث بلغت 38.76%، 19.61%، و 13.23% للسنوات الثلاث على التوالي.

و منه نستنتج أن المؤسسة لا تعتمد على الخصوم الجارية بنسبة كبيرة بل تعتمد على موارد الدائمة لتمويل نشاطها.

الفرع الثالث: جدول حسابات النتائج

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن مرمورة "قائمة"

سنتعرض لجدول حساب النتائج لمطاحن مرمورة خلال السنوات (2011، 2012، 2013) وهو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (06-03): جدول حسابات النتائج للمؤسسة لسنوات 2011، 2012، 2013
الوحدة: د

2013	2012	2011	البيان
547893220.99 9711976.50 -	617935964.70 177714.00 -	646747159.74 5472209.00 -	- رقم الأعمال - تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة ومنتجات قيد الصنع - الإنتاج المثبت - إعانات الاستغلال
557605197.49	618113678.70	652219368.74	(1) إنتاج السنة المالية
487971171.96 8704436.96	532744988.67 7013939.52	544338642.68 7121201.53	- المشتريات المستهلكة - الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى
496675608.92	539491928.19	551459844.21	(2) استهلاك السنة المالية
60929588.57	78621750.51	100759524.53	(3) القيمة المضافة للاستغلال (2-1)
70418537.53 1710529.74	71504129.29 2870631.00	75010179.03 2035127.00	- أعباء المستخدمين - الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
-11199478.70	4246990.22	23714268.50	(4) إجمالي فائض الاستغلال EBE
8597258.34 1846306.07 5264799.98 -	11968592.05 7560263.35 4203024.95 1271276.09	10843227.58 2018969.63 4276823.43 981379.02	- المنتجات العملية الأخرى - الأعباء العملية الأخرى - مخصصات الإهلاكات والمؤونات - إسترجاع على الخسائر القيمة والمؤونات
-9353306.41	5723570.06	29243082.04	(5) النتيجة العملية (التشغيلية)
924280.82 -	412500.00 -	- -	- المنتوجات المالية - الأعباء المالية
924280.82	412500.00	-	(6) النتيجة المالية
-8429025.59	6136070.06	2924308.04	(7) النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
-	-	-	- الضرائب الواجب دفعها

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن مرمورة "قائمة"

-773112.50	-1107985.41	-	على النتائج العادية - الضرائب المؤجلة (تغيرات) على النتائج العادية
567486736.65	631766046.84	664043975.34	- مجموع منتجات الأنشطة العادية
575142649.74	624521991.37	634800893.30	- مجموع أعباء الأنشطة العادية
-7655913.09	7244055.47	29243082.04	(8) النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	- عناصر غير عادية (منتجات)
-	-	-	- عناصر غير عادية (أعباء)
-	-	-	(9) النتيجة الغير عادية
-7655913.09	7244055.47	29243082.04	(10) صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة.

❖ التعليق على جدول حساب النتائج:

من جدول النتائج لمطاحن مرمورة للسنوات 2011، 2012، 2013 على التوالي المبين أعلاه نلاحظ مايلي:

- (1) إنتاج السنة المالية = رقم الأعمال + تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة.

حيث نلاحظ أن رقم الأعمال في إنخفاض مستمر من سنة لأخرى بالإضافة إلى بعض التذبذبات الحاصلة في تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة مما ينجم عنها إنخفاض مستمر في إنتاج السنة المالية للسنوات الثلاث على التوالي 2011، 2012، 2013 حيث قدر بـ 652219368.74 و 618113678.70 و 557605197.49

- (2) إستهلاك السنة المالية: في إنخفاض مستمر من سنة لأخرى.
- (3) القيمة المضافة للإستغلال (1-2) = إنتاج السنة المالية - إستهلاك السنة المالية.

بما أن إنتاج السنة المالية في إنخفاض مستمر من سنة لأخرى وإستهلاك السنة المالية كذلك فإنه من البديهي أن القيمة المضافة للإستغلال هي كذلك في إنخفاض مستمر للسنوات الثلاث وهذا ظاهر في جدول النتائج المبين أعلاه.

- (4) إجمالي فائض الإستغلال: نلاحظ أنه في إنخفاض مستمر خلال السنوات الثلاث حيث أن المؤسسة حققت نتيجة سالبة (-11199478.70) سنة 2013 وهذا ناتج عن إنخفاض القيمة المضافة للإستغلال وارتفاع قيمة أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم المدفوعة.

• (5) النتيجة العملياتية: نلاحظ أنها في إنخفاض مستمر من سنة لأخرى حيث أن المؤسسة حققت نتيجة عملياتية سالبة (9353366.41-) سنة 2013 وهذا راجع لتحقيقها لإجمالي فائض الإستغلال سالب.

• (6) النتيجة المالية: النتيجة المالية لسنة 2011 معدومة ولكن في سنة 2012 قدرت بـ 412500 دج وسنة 2013 ارتفعت لتصل إلى 924280.82 وهذا يؤدي إلى زيادة النتيجة العادية قبل الضرائب للسنتين 2012 و2013 على التوالي.

• (7) النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6) = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية.

بما أن النتيجة المالية لسنة 2011 معدومة فإن النتيجة العادية قبل الضرائب لم تتغير وبقيت على حالها، بينما النتيجة العادية قبل الضرائب للسنتين 2012 و2013 ارتفعتا نتيجة إرتفاع النتيجة المالية للسنتين لتصل إلى 6136070.06 دج سنة 2012 وإنخفاض الخسارة إلى (-8429025.59) سنة 2013.

و نلاحظ أن النتيجة العادية قبل الضرائب في إنخفاض مستمر خلال السنوات الثلاث.

• (8) النتيجة الصافية للأنشطة العادية: نلاحظ أنها في إنخفاض مستمر من سنة لأخرى ونلاحظ أن النتيجة الصافية للأنشطة العادية لسنة 2011 تساوي النتيجة العادية قبل الضرائب وهذا ناجم عن إنعدام الضرائب الواجب دفعها على النتيجة العادية.

بينما نلاحظ في السنتين التاليتين 2012 و2013 فرضت الضريبة 1107985.41 و773112.50 على التوالي مما يؤدي إلى إنخفاض النتيجة الصافية للأنشطة العادية.

• (9) نلاحظ من خلال جدول النتائج أن النتيجة الغير عادية معدومة ومنه نستنتج أن النتيجة الصافية للأنشطة العادية هي نفسها صافي نتيجة السنة المالية خلال الثلاث سنوات 2011 و2012 و2013.

• (10) صافي نتيجة السنة المالية نلاحظ أنها في تناقص مستمر خلال السنوات الثلاث على التوالي حيث قدرت بـ 29243082.04 دج سنة 2011 وإنخفضت لتصل إلى 7244055.47 دج سنة 2012 بينما في سنة 2013 حققت نتيجة سالبة بـ 7655913.09 دج وهي تعتبر خسارة.

المطلب الثاني: التحليل المقارن للميزانية المالية لمطاحن مرمورة "قائمة" لسنوات (2013-2012-2011)

يقوم هذا النوع من التحليل المالي الذي تستعمله المؤسسة محل الدراسة على تجميع الميزانيات المالية لسنوات 2011، 2012، 2013 ويتم وضعها جنباً إلى جنب لنتمكن من مراقبة التغيرات التي طرأت عليها خلال فترة الدراسة عن طريق إجراء مقارنة بين عناصرها والتركيز على العناصر التي تغيرت بصفة ملفتة.

• و الجدول التالي يوضح التغيرات الحاصلة في عناصر الميزانية المالية في الفترة (2013-2012-2011) مع إعتبار سنة 2011 هي سنة الأساس:

الجدول رقم (07-03): التحليل المقارن لبنود الميزانية لمؤسسة مطاحن مرمورة "قائمة"

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن مرمورة "قائمة"

للفترة (2011-2013).

الوحدة: د.

السنوات الحسابات	2011	2012	2013	%(Δ)	%(Δ)
الأصول:	107130536.00	103185981.22	101892313.69	-3.68	-4.88
الأصول غير الجارية	20453190.12	21026545.09	30929547.11	+2.80	+51.22
الأصول الجارية	46451248.91	13252082.83	15382986.4	-71.47	-66.88
قيم الإستغلال قيم قابلة للتحقيق قيم جاهزة	75055255.36	84345956.39	40247240.61	+12.37	-46.37
مجموع الأصول	249090230.39	221810565.53	188295683.50	-10.95	-24.58
الخصوم	127882372.83	156118097.07	148462183.98	+22.07	+16.09
الأموال الخاصة	24667857.26	22183665.93	14914244.38	-10.07	-39.53
الخصوم غير الجارية	96540000.30	43508802.53	24919255.14	-54.93	-74.18
الخصوم الجارية					
مجموع الخصوم	249090230.39	221810565.53	188295683.50	-10.95	-24.58

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية.

أولاً: جانب الاصول

و من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن الأصول المؤسسة لسنتي 2012، 2013 قد حققت إنخفاض يقدر على التوالي بـ 10.95% و 15.10% مقارنة بنسبة 2011 وهذا الإنخفاض يعود إلى إنخفاض الأصول الجارية وسيتم التطرق إلى عناصر الأصول فيما يلي:

1. الأصول غير الجارية

- نقصان في نسبة الأصول غير الجارية سنة 2012 بنسبة 3.68% وهذا يدل على أن المؤسسة قامت ببيع أو التنازل عن البعض من آلاتها

- إستمرار في تناقص نسبة الأصول غير الجارية بالنسبة لسنة 2013 حيث قدر النقصان بـ 4.88% مقارنة بنسبة 2011، وهذا يدل على قيام المؤسسة ببيع بعض المعدات والأدوات، وهذا يدل على أن المؤسسة لا تقوم بالإستثمار على المدى الطويل أي أن الطلب على منتجاتها محدود وليس في تزايد.

2. قيم الإستغلال

نلاحظ أن نسبة المخزونات في إرتفاع مستمر حيث إرتفعت سنة 2012 بنسبة 2.80% وفي سنة 2013 قدر الإرتفاع بـ 51.22% وهذا يعبر على أن المؤسسة لا تستعمل كل المواد الأولية المتواجدة في المخزن، وكذلك المنتجات المصنعة لا يتم بيعها فور إنتاجها، وهذا يدل على قلة الطلب على منتجات المؤسسة وكذلك يدل على أن المؤسسة غير مطمئنة من ناحية توفر المادة الأولية في السوق حيث أنها لا تقوم بتمويل نفسها بالمادة الأولية.

3. القيم القابلة للتحقيق

إنخفاض القيم القابلة للتحقيق سنة 2012 بنسبة 71.47% ومن المعروف أن هذه القيم تتمثل بالدرجة الأولى في الحسابات الدائنة وحسابات الزبائن وهو ما يدل على تسديد زبائنهم لمستحقاتهم.

بقية نسبة القيم القابلة للتحقيق منخفضة سنة 2013 حيث قدرت بـ 66.88% وهو إنخفاض كبير، وعلى الرغم من هذا إلا أنها شهدت إرتفاع مقارنة مع سنة 2012 بنسبة 4.59% وتعتبر هذه الزيادة منطقية بالنظر للزيادة المرتقبة في الإنتاج والطلب المتزايد على منتجات المؤسسة، فضلا عن أن المؤسسة ستدعم سياستها في منح التسهيلات لزبائنهم.

4. القيم الجاهزة

- حققت المؤسسة زيادة في القيم الجاهزة في سنة 2012 وذلك بنسبة 12.37% والسبب في ذلك يرجع لتسديد بعض الزبائن لمستحقاتهم، أي تحويل جزء من القيم القابلة للتحقيق إلى قيم جاهزة، وذلك لتجنب أي ضغط فيما يخص تسديد مستحقات قد تواجهها، أي توفير هامش أمان مناسب عند حلول مواعيد إستحقاقها في تسديد خصومها الجارية.

- أما في سنة 2013 إنخفضت نسبة القيم الجاهزة بـ 46.37% مقارنة بنسبة 2011 وهذا يدل على تسديد المؤسسة لإستحقاقاتها من الخصوم الجارية

ثانيا: جانب الخصوم

نلاحظ أن خصوم المؤسسة لسنتي 2012، 2013 قد حققت نقصان على التوالي بـ 10.95% و 15.10% مقارنة بنسبة 2011 وسيتم التطرق إلى عناصر الخصوم كما يلي:

1. الأموال الخاصة:

- نلاحظ أن الأموال الخاصة في زيادة سنة 2012 بنسبة 22.07% مقارنة بنسبة 2011، وسبب هذه الزيادة هو النتيجة الموجبة التي حققتها المؤسسة والتي لم يتم توزيعها.

- كما نلاحظ كذلك أن الأموال الخاصة في تناقص سنة 2013 مقارنة بنسبة 2011 والسبب في ذلك هو النتيجة السالبة (خسارة) المحققة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

2. الخصوم غير الجارية:

نلاحظ أن المؤسسة في السنتين 2012، 2013 إتمدت على سياسة التمويل الذاتي، وذلك نتيجة اعتمادها على الأموال غير الخاصة في تمويل إستثماراتها وعملياتها، مما أدى إلى انخفاض نسبة الخصوم غير الجارية خلال سنتي 2012 و 2013 على التوالي بـ 10.07% و 39.53%.

3. الخصوم الجارية:

نلاحظ أن المؤسسة سوف تقوم بالحد من الإعتماد على الخصوم الجارية إذ أن قيمتها عرفت إنخفاض بنسبة 54.93% في سنة 2012 وبنسبة 74.18% في سنة 2013.

المطلب الثالث: تحليل الأداء المالي لمؤسسة مرمورة بواسطة التوازنات المالية.

من أهم التقنيات المستعملة في تحليل مؤشرات التوازن المالي هي رأس المال العامل، إحتياجات رأس المال العامل بالإضافة إلى الخزينة، وسوف نقوم بحساب مختلف هذه المؤشرات وتقييمها لمؤسسة الدراسة.

الفرع الأول: حساب رأس المال العامل ومختلف أنواعه

من أجل معرفة هل المؤسسة متوازنة ماليا أم لا، ومدى إحترامها لقاعدة التوازن الأدنى، نقوم بحساب رأس المال العامل للسنوات 2011، 2012، 2013 بالإضافة إلى مختلف أنواعه، وهذا من أجل متابعة تطوره.

أولاً: حساب رأس المال العامل

كما تم التطرق له في الجانب النظري فإن رأس المال العامل يحسب بطريقتين:

- رأس المال العامل = موارد دائمة – الأصول غير الجارية ... من أعلى الميزانية
- رأس المال العامل = الأصول الجارية – الخصوم الجارية ... من أسفل الميزانية

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن مرمورة "قائمة"

و سهولة حسابه نقدمه في الجدول كما يلي:

جدول رقم (03-08): حساب رأس المال العامل

الوحد:د التطور	2013	التطور	2012	2011	السنوات البيان
(14925334.6) (1293667.6)	163376428.4 101892313.69	25751532.9 (3944554.8)	178301763 103185981.22	152550230.0 607130536	مواد دائمة أصول غير جارية
(13631667)	61484114.7	29696087.7	75115781.8	45419694.1	رأس المال العامل من أعلى الميزانية
(32221214.49) (18589547.39)	86403369.81 24919255.14	(23335110) 53031197.77 (118624584.31 43508802.53	141959694.39 96540000.3	الأصول الجارية الخصوم الجارية
(13631667.1)	61484114.7	296960087.77	75115781.8	45419694.1	رأس المال العامل من أسفل الميزانية

المصدر: من إعداد الطالبين إعتقادا على وثائق المؤسسة.

- نلاحظ أن رأس المال العامل 2011، 2012، 2013 موجب وهذا يعني أن المؤسسة حققت التوازن المالي الأدنى وهذا يعني أن الأصول الغير جارية تمول بالأموال الدائمة، وبالتالي فالمؤسسة قد حققت هامش أمان.

• و كذلك نلاحظ سنة 2012 أن رأس المال العامل في زيادة مقارنة لسنة 2011، وهذا راجع إلى زيادة الموارد الدائمة والإنقاص من الأصول الغير جارية ويقدر مقدار الزيادة في رأس المال العامل في سنة 2012 مقارنة بنسبة 2011 بـ 29696087.7 دج.

- أما في سنة 2013 نلاحظ أن رأس المال العامل تناقص مقارنة بنسبة 2012 بمقدار 13631667 دج وهذا راجع إلى نقصان كل من الموارد الدائمة والأصول غير الجارية وعموما يمكننا القول بأن المؤسسة في السنوات الثلاث أنها إحتزمت قاعدة التوازن المالي بإعتباره موجب.

ثانيا: حساب أنواع رأس المال العامل

تتمثل أنواع رأس المال العامل في: رأس المال العامل الخاص، رأس المال العامل الإجمالي، رأس المال العامل الأجنبي وسنتطرق إلى كل واحدة على حدى:

أ- رأس المال العامل الخاص: وتحسب كما يلي:

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن مرمورة "قائمة"

- رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة - أصول غير جارية ... من أعلى الميزانية

- رأس المال العامل الخاص = الأصول الجارية - مجموع الديون ... من أسفل الميزانية

جدول رقم (03-09) حساب رأس المال العامل الخاص

الوحدة:د

2013	2012	2011	السنوات البيان
148462183.98	156118097.07	127882372.83	أموال خاصة ... I
101892313.69	103185981.22	107130536.00	أصول غير جارية... II
46569870.3	52932.115.8	20751836.8	رأس المال العامل الخاص من أعلى الميزانية I-II
86403369.81	118624584.31	141959694.39	الأصول الجارية ... I
39833499.52	65692468.46	121.207857.6	مجموع الديون (خصوم غير جارية + خصوم جارية) ... II
46569870.3	52932115.8	20751836.8	رأس المال العامل الخاص من أسفل الميزانية ... I-II

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية.

- حققت المؤسسة رأس مال عامل خاص موجب خلال السنوات الثلاث 2011، 2012، 2013 على التوالي وهذا ناجم على قدرة الأموال الخاصة على تغطية الأصول غير الجارية لعدة أسباب منها:

- ضخامة الأموال الخاصة التي تعود ملكيتها للمؤسسة مقارنة مع الأصول الغير الجارية التي إنخفضت سنة بعد أخرى.
- ضخامة الأصول الجارية مقارنة مع الديون التي تضاءلت قيمتها سنة بعد أخرى.

و منه يمكننا القول بأن المؤسسة تحقق التوازن المطلوب خلال الثلاث سنوات وأن نسبة الفائض في تزايد خلال السنتين 2011، 2012 حيث أنها قدرت بـ 20751836.8 دج سنة 2011 و 52932115.8 دج سنة 2012 بينما إنخفضت في سنة 2013 قليلا حيث أصبحت 46569870.3 دج.

ب- رأس المال العامل الإجمالي: ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = قيم الإستغلال + قيم محققة + قيم جاهزة = مجموع الأصول الجارية

أو رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الخاص + مجموع الديون (خصوم جارية + خصوم غير جارية)

جدول رقم (03-10) حساب رأس المال العامل الإجمالي

الوحدة:د

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن مرمورة "قائمة"

2013	2012	2011	السنوات البيان
30929547.11	21026545.09	20453190.12	قيم الإستغلال I...
15382986.4	13252082.83	46451248.91	قيم محققة II.....
40247240.61	84345956.39	75055255.36	قيم جاهزة III.....
188295683.50	118624584.31	141959694.39	رأس المال العامل الإجمالي ... III+II+I
39833499.52	65692468.46	121207857.6	مجموع الديون (خصوم جارية + خصوم غير جارية) I... رأس المال العامل الخاص II ...
46569870.3	52932115.8	20751836.8	
188295683.50	118624584.31	141959694.39	رأس المال العامل الإجمالي I... + II

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية.

نلاحظ أن الأصول الجارية في تناقص خلال سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 مما يفسر نقصان في رأس المال العامل الإجمالي حيث في سنة 2011 قدر بـ 141959694.39 و في سنة 2012 إنخفض إلى 118624584.3 بينما إرتفع رأس المال العامل الإجمالي في سنة 2013 إلى 188295683.50.

- والسبب الرئيسي لهذه الزيادة هو زيادة قيم الإستغلال سنة بعد أخرى بينما حصلت بعد التذبذبات في القيم المحققة والقيم الجاهزة.

ج- رأس المال العامل الأجنبي: يحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = الخصوم الغير جارية + الخصوم الجارية.

أو رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص.

جدول رقم (11-03): رأس المال العامل الأجنبي

الوحدة: د

2013	2012	2011	السنوات البيان
14914244.38	22.183665.93	24667857.26	الخصوم غير الجارية I...
24919255.14	43508802.53	96540000.30	الخصوم الجارية II...
39833499.52	65692468.46	121207857.6	رأس المال العامل الأجنبي I.. + II

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة"

188295683.50 46569870.3	118624584.31 52932115.8	141959694.39 20751836.9	راس المال العامل الإجمالي... I راس المال العامل الخاص... II
39833499.52	65692468.46	121207857.6	راس المال العامل الأجنبي .. II-I

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية.

نلاحظ أن الديون في نقصان مستمر من سنة لأخرى، في جميع السنوات الثلاث 2011، 2012، 2013 على التوالي :

121207857.6 دج – 65692468.46 دج – 39833499.52 دج.

ومنه نستنتج أن المؤسسة تستعمل سياسة الإستدانة والإعتماد أكثر على الخصوم الجارية لتمويل الأصول الجارية مع ملاحظة النقصان التدريجي للخصوم غير الجارية والخصوم الجارية في السنوات الثلاث على التوالي.

الفرع الثاني: حساب الإحتياج في رأس المال العامل

- حسب هذه الطريقة فإن الإحتياج في رأس المال العامل يحسب بالعلاقة التالية:

إحتياج رأس المال العامل = إحتياجات الدورة – موارد الدورة

= (قيم الإستغلال + قيم محققة) – (الخصوم الجارية – الخزينة السلبية)

- الخزينة السلبية (ديون مالية) معدومة للسنوات الثلاث فالموارد هي نفسها الخصوم الجارية ويمكن إظهار إحتياج رأس المال العامل كما يلي:

جدول رقم (12-03): إحتياج رأس المال العامل من خلال الميزانية المالية

الوحدة: د

التطور	2013	التطور	2012	2011	السنوات البيان
9903002.02 2130903.57	30929547.11 15382986.4	573354.97 (33199166.08)	21026545.09 13252082.83	20453190.12 46451248.91	قيم الإستغلال قيم محققة
12033905.59 (18589547.39)	46312533.51 24919255.14	(3262811.11) (53031197.77)	34278627.92 43508802.53	66904439.03 96540000.30	إحتياجات الدورة موارد الدورة

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن مرمورة "قائمة"

احتياج ر.م.ع	(29635561.27)	(9230174.61)	(20405386.66)	21393278.37	(6555641.8)
--------------	---------------	--------------	---------------	-------------	-------------

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية.

في سنة 2011 حققت المؤسسة إحتياجاً من رأس المال العامل سالبا وهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية إحتياجات دورة الاستغلال بموارد الدورة العادية ،وفي سنة 2012 كان إحتياج رأس المال العامل سالب، وهذا يعود إلى أن المؤسسة قادرة على تغطية إحتياجات الدورة الاستغلالية بموارد الدورة العادية ويعود الفضل في هذا إلى إرتفاع موارد الدورة، وقيم الاستغلال من جهة وانخفاض القيم المحققة من جهة أخرى.

و في السنة الموالية 2013 حققت المؤسسة إحتياجاً من رأس المال العامل موجبا، وهذا يعني أنها غير قادرة على تغطية إحتياجات دورتها الاستغلالية بموارد دورتها العادية ويعود هذا لانخفاض موارد الدورة بالمقابل الارتفاع الكبير في إحتياجات الدورة.

الفرع الثالث: حساب الخزينة

تحسب الخزينة كالاتي:

الخزينة = القيم الجاهزة - الخزينة السلبية

أو الخزينة = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

أو الخزينة = رأس المال العامل - الإحتياج في رأس العامل

جدول رقم (13-03): حساب خزينة المؤسسة

الوحدة:د

البيان	السنوات	2011	2012	2013
القيم الجاهزة		75055255.36	8434595.39	40247240.61
الخزينة السلبية		75055255.36	8434595.39	40247240.61
الخزينة		75055255.36	8434595.39	40247240.61
خزينة الأصول		75055255.36	8434595.39	40247240.61
خزينة الخصوم		75055255.36	8434595.39	40247240.61
رأس المال العامل		45419694.1	75115781.8	61484114.7
إحتياج في رأس المال العامل		(2935561.27)	(9230174.61)	(6555641.8)
الخزينة		75055255.36	8434595.39	40247240.61

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية.

- بما أن الخزينة السلبية معدومة في السنوات الثلاثة ومنه الخزينة عبارة عن القيم الجاهزة.

- بما أن خزينة الخصوم معدومة في السنوات الثلاثة ومنه الخزينة عبارة عن خزينة الأصول.
- كانت الخزينة في السنوات الثلاثة موجبة وهذا يعني أن المؤسسة تطرح مشكلة الربحية، أي فائض معطل وبالتالي عليها معالجة الأمر بزيادة قيم الإستغلال عن طريق شراء المواد الأولية، أو تمديد آجال الزبائن عن طريق تسهيلات التسديد.

المطلب الرابع: التحليل بواسطة النسب المالية.

إن النسب المالية تعتبر من أهم الأدوات التي يتم الاعتماد عليها من قبل المؤسسة في تقييم الأداء المالي لكونها تعطي صورة عن ربحية المؤسسة ومركزها المالي ونشاطها خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، وللقيام بالتحليل بواسطة النسب المالية للمؤسسة محل الدراسة قمنا بالاعتماد على مجموعة من النسب إستنادا للوثائق التي تم تقديمها لنا.

الفرع الأول: نسب السيولة

و هي تلك النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على تسديد إلتزاماتها قصيرة الأجل للمؤسسة محل الدراسة والجدول التالي يبين أهم هذه النسب كما يلي:

جدول رقم(14-03) : جدول يبين نسب السيولة لمطاحن مرمورة.

النسب	طريقة حسابها	2011	2012	2013
نسبة السيولة العامة	$\frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$	1.47	2.72	3.46
نسبة السيولة المختصرة	$\frac{\text{الأموال الجارية- المخزونات}}{\text{الخصوم الجارية}}$	1.25	2.24	2.22
نسبة السيولة الفورية	$\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم الجارية}}$	0.77	1.93	1.61
نسبة سيولة الأصول	$\frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{مجموع الأصول}}$	0.57	0.53	0.45

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية.

التعليق على نسب السيولة:

- نسب السيولة العامة:

بما أن نسبة السيولة العامة في السنوات الثلاث 2011، 2012، 2013 أكبر من الواحد، هذا يعني أن المؤسسة تتمتع بسيولة عامة جيدة، حيث يمكنها تغطية خصومها الجارية عن طريق الأصول الجارية حيث نلاحظ في سنة 2011 أن هناك فائض يقدر بـ 0.47، وفي سنة

2012 قدر بـ 1.72، أما في سنة 2013 فقدّر الفائض بـ 2.46 وهو في تزايد مستمر سنة بعد أخرى.

مما يدل على أن المؤسسة لا تعاني من مشكل عدم توفر السيولة، وهذا ما يجعلها في وضعية مالية مرحة وقادرة على الوفاء بالتزاماتها.

● نسبة السيولة المختصرة:

نلاحظ من خلال الجدول أن السيولة المختصرة للمؤسسة مرتفعة في السنوات الثلاث، حيث قدرت سنة 2011 بنسبة 1.25، أما في سنة 2012 قدرت بنسبة 2,24 وكذلك بالنسبة لسنة 2013 قدرت بـ 2,22، أي يمكن للمؤسسة من تغطية خصومها الجارية بواسطة الحقوق (قيم المحققة + القيم الجاهزة) ولكن هي تفوق الحد الأقصى الذي هو 0,50 أي هناك فائض كبير هذا يدل على أن مدة إستحقاق الديون بطيئة على عكس الحقوق التي تظهر في نسبة السيولة المختصرة على أنها سريعة، وإنما يؤثر هذا على إمكانية إستغلال الفائض من السيولة وضياع فرص إستثمارية على المؤسسة.

● نسبة السيولة الفورية:

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك فائض كبير خلال السنوات الثلاث أي أن هذه النسبة أكبر من الحد الأدنى والأقصى (02-03) وهذا يدل على قدرة القيم الجاهزة التي هي بحوزة المؤسسة على الوفاء بخصومها الجارية في تواريخ إستحقاقها.

● نسبة سيولة الأصول:

إن إرتفاع هذه النسبة عن 0,5 في السنتين 2011 و 2012 هذا يدل على إنخفاض الإستثمارات مما لا يعطي للمؤسسة فرصة تحسين مردوديتها على المدى الطويل على عكس سنة 2013 فالنسبة كانت أقل من 0,5 حيث قدرت بـ 0,45 مما يدل على إرتفاع الإستثمارات خلال تلك السنة مما يعطي للمؤسسة إمكانية تحسين مردوديتها على المدى الطويل.

الفرع الثاني: نسب الهيكل المالي

تقيس هذه النسب مدى إعتداد المؤسسة محل الدراسة في تمويلها العام على أموالها الخاصة وأموال الخاصة وأموال الغير والجدول التالي يبين أهم هذه النسب كما يلي:

جدول رقم (03-15): جدول يبين نسب الهيكل المالي لمطاحن مرمورة.

النسب	كيفية حسابها	2011	2012	2013
نسبة التمويل الدائم	الاموال الدائمة الأصول غير الجارية	1.42	1.72	1.60
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة الأصول غير الجارية	1.19	1.51	1.45
نسبة الملاءة المالية	مجموع الأصول الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية	2.05	3.37	4.72
نسبة الإستقلالية المالية	الأموال الخاصة مجموع الخصوم	1.05	2.37	3.72

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية.

التعليق على نسب الهيكل المالي:

● نسبة التمويل الدائم:

تبين هذه النسبة درجة تغطية أو تمويل المؤسسة محل الدراسة لأصولها غير الجارية بأموالها الدائمة، نلاحظ من خلال الجدول أن السنوات الثلاث بالنسبة للتمويل الدائم تفوق الواحد، وهذا يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تتمتع بنسبة تمويل دائم جيدة حيث تغطي الأموال الدائمة كل الأصول الغير جارية، صف إلى ذلك وجود فائض قدر في سنة 2011 بنسبة 0,4، بينما قدر في سنة 2012 بنسبة 0,72 في حين بلغ سنة 2013 بنسبة 0,60، حيث يمكن إستخدام هذا الفائض في تغطية جزء من الأصول الجارية.

تساعد هذه النسبة المؤسسة في هذه الحالة على إتخاذ قرار إستثماري في إستغلال الفائض بإقتناء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

● نسبة التمويل الخاص:

يتضح من الجدول السابق أن نسبة التمويل الخاص أكبر من الواحد في السنوات الثلاثة وهو ما يفسر أن الأموال الخاصة تغطي كل الأصول الغير جارية، وهذا يعني أن المؤسسة محل الدراسة لا تحتاج إلى الخصوم الغير جارية لتمويل أصولها الغير جارية حيث أن المؤسسة في هذه الحالة تحتاج لزيادة المساهمين أو عدم توزيع الأرباح.

● نسبة الملاءة المالية:

يتضح من الجدول أن نسبة الملاءة المالية أكبر من الواحد في السنوات الثلاث حيث تبين قدرة المؤسسة على مواجهة كل إلتزاماتها الطويلة والقصيرة الأجل في تواريخ إستحقاقها وكذلك تبين أن المؤسسة لا تعتمد بشكل كبير على خصوم الجارية والغير الجارية بل تعتمد على أموالها الخاصة أكثر لتمويل أصولها.

• نسبة الإستقلالية المالية:

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة أكبر من الواحد طيلة فترة الدراسة أي خلال السنوات الثلاث، و عليه نجد أن مؤسسة مطاحن مرمورة كانت مستقلة ماليا إتجاه ديونها، أي مستقلة في إتخاذ قراراتها، وهذا يدل على أنها تتمتع بالمرونة مع الدائنين في شكل إقتراض وتسديد.

الفرع الثالث: نسب النشاط

تقيس كفاءة الإدارة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسبيا على مختلف انواع الأصول.

جدول رقم (16-03) نسب النشاط لمؤسسة مطاحن مرمورة "قائمة" لسنوات (2011-2013)

2013	2012	2011	كيفية حسابها	النسب
2.90	2.78	2.59	رقم الاعمال مجموع الاصول	معدل دوران مجموع الأصول
5.37	5.98	6.03	رقم الأعمال الأصول غير الجارية	معدل دوران الأصول غير الجارية
6.34	5.20	4.55	رقم الأعمال الأصول الجارية	معدل دوران الاصول الجارية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة.

التعليق على نسب النشاط:

• معدل دوران مجموع الأصول

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه فيما يخص معدل دوران مجموع الاصول فإن كل دينار مستمر في الاصول حقق رقم أعمال قدره (2.596، 2.909، 2.785) خلال الثلاث سنوات على التوالي والملاحظ ان المعدل في إرتفاع من سنة لأخرى وهو ما يعني ان كفاءة الإدارة في إستثمار الموارد المتاحة في تحسن مستمر.

• معدل دوران الأصول غير الجارية:

فيما يتعلق بمعدل دوران الأصول غير الجارية فإن كل دينار مستمر في الأصول غير جارية قد أسهم في تحقيق رقم اعمال قدره (5.377، 5.988، 6.037) خلال الثلاث سنوات على التوالي والملاحظ أنه في إنخفاض متتالي عاما بعد عام.

• معدل دوران الأصول الجارية:

أما معدل دوران الأصول الجارية فإن كل دينار مستمر في الأصول الجارية يحقق رقم أعمال قدره (9.209، 6.341، 4.55) خلال الثلاث سنوات على التوالي أي أنه في إرتفاع مستمر.

الفرع الرابع: نسب الربحية

تقيس هذه النسب مدى قدرة المؤسسة محل الدراسة على توليد الأرباح، وأهم هذه النسب موضحة في الجدول كالاتي:

جدول رقم (17-03): حساب نسب الربحية

2013	2012	2011	كيفية حسابها	النسب
-0.01	0.01	0.04	الأرباح الصافية بعد الضريبة رقم الاعمال	نسبة هامش الربح
-0.04	0.03	0.11	الأرباح الصافية بعد الضريبة إجمالي الموجودات	العائد على الموجودات

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية و جدول حسابات النتائج.

التعليق على نسب الربحية:

● نسبة هامش الربح.

نلاحظ أن هناك إنخفاض في هامش الربح من سنة لأخرى بحيث أن المؤسسة حققت هامش ربح في السنتين 2011، 2012 يقدران بـ 0.04 و 0.01 على التوالي بينما في سنة 2013 حققت خسارة بـ 0.01 وهذا راجع إلى النتيجة السلبية التي حققتها حيث ان المؤسسة لم تقم بالمجهودات الكافية لتحسين وضعيتها المالية

و تعتبر النسب التي حققتها المؤسسة خلال السنوات الثلاث غير مرضية وعليها مضاعفة مجهوداتها للوصول إلى نتائج أفضل.

و السبب في هذه النتيجة هو أن الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة تمتاز بالمنافسة ويدل هامش الربح على انتكاف الغنتاج مرتفعة أو سعر البيع منخفض أو كلاهما معا.

● العائد على الموجودات:

ما يمكن ملاحظته حول هذه النسبة أنها في تناقص مستمر خلال الثلاث سنوات على التوالي: 11%-3%-4% وهذا راجع إلى تناقص الأرباح الصافية سنة بعد أخرى وهذا راجع كذلك إلى عدم قدرة الدينار المستمر في الموجودات على تحقيق أرباح صافية

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن مرمورة "قائمة"

و يمكننا القول ان هاته النسب غير مرضية وخاصة سنة 2013 حيث ان المؤسسة حققت مردودية أصول سالبة وهذا راجع إلى النتيجة السالبة (الخسارة) التي حققتها المؤسسة خلال تلك السنة.

الفرع الخامس: نسب المردودية

تقيس هذه المجموعة من النسب نتيجة السياسات والقرارات المتخذة من طرف مسيري المؤسسة محل الدراسة وهي موضحة كما يلي في الجدول أدناه:

جدول رقم (03-18): نسب المردودية لمؤسسة مطاحن مرمورة "قائمة"

النسبة	كيفية حسابها	2011	2012	2013
المردودية التجارية	$\frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{رقم الأعمال}}$	4.52	0.99	2.90
المردودية المالية	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$	22.86	4.64	5.37
المردودية الاقتصادية	$\frac{\text{إجمالي فائض الإستغلال}}{\text{مجموع الاصول}}$	9.52	5.20	6.34

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج.

التعليق على نسب المردودية التجارية: نلاحظ أن كل دينار من رقم الأعمال يقدم نتيجة إجمالية تقدر بحوالي (4,52 ، 0,99 ، 1,53) خلال الثلاث سنوات على التوالي، ونرى أن سبب الإنخفاض في نسبة المردودية من سنة لأخرى راجع إلى الإرتفاعات التي شهدتها النتيجة الإجمالية والإنخفاضات التي شهدها رقم الأعمال من سنة لأخرى.

● المردودية المالية: تعبر هذه النسبة عن معدل العائد الذي يحققه الملاك وراء إستثمار أموالهم في المؤسسة، فبلغت (22.86%) في سنة 2011 ثم إنخفضت في سنة 2012 لتصل (4.64%) لتواصل إنخفاضها لتصل سنة 2013 إلى (5.15%-) ويتضح من الجدول السابق أن إنخفاض نسبة المردودية المالية راجع بصورة كبيرة للإنخفاض في النتيجة الصافية من 29243082.04 سنة 2011 إلى 7244055.47 سنة 2012 إلى (-7655913.09) سنة 2011 إلى 156118097.07 سنة 2012 ثم إنخفاض طفيف سنة 2013 يقدر ب 148462183.98.

● المردودية الاقتصادية: نلاحظ من الجدول أن نسبة المردودية الاقتصادية في تناقص من سنة لأخرى حيث كانت 9.52% سنة 2011 لتتخفف إلى 1.91% سنة 2012 ولتصل إلى (5.94%-) سنة 2013 وهذا راجع للإنخفاض الكبير لإجمالي فائض الإستغلال من سنة لأخرى في مقابل إرتفاع مجموع الأصول على التوالي وهذا يدل كذلك على نقص فعالية المؤسسة في إستخدام الموجودات الموضوعة تحت تصرفها.

المطلب الخامس: التحليل المالي، تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالنتائج المستقبلية لمؤسسة مطاحن مرمورة "قائمة"

قمنا بإجراء مقابلة مع إطارات قسم المحاسبة والمالية لمؤسسة مطاحن مرمورة وهذا بطرح مجموعة من الأسئلة التي تخص التحليل المالي داخل المؤسسة وكيفية تقييم الأداء المالي لها والتنبؤ بمستقبلها المالي حيث كانت عينة الدراسة لإجراء المقابلة هي 3 إطارات

تعمل في مجال المحاسبة والمالية داخل قسم خاص يسمى مصلحة المحاسبة والمالية وهم مدير المالية السيد: بن نوار عمار بالإضافة إلى رئيس مصلحة الخزينة ومحاسب عام يعمل داخل تلك المصلحة حيث تمت المقابلة بتاريخ 10 ماي 2014

الفرع الأول: التحليل المالي داخل مؤسسة مطاحن مرمورة:

من أسئلة المقابلة (1 و 2 و 3 و 4) تمت الإجابة عليها من طرف إطارات مصلحة المحاسبة والمالية كما يلي:

* أنه يوجد قسم خاص بالمحاسبة والمالية يقوم بالتحليل المالي وهذا لغرض تقييم الأداء المالي المؤسسة وكذلك يستعمل هذا التحليل للرقابة المالية والتخطيط المالي حيث يتم بواسطته مقارنة الأداء المالي الفعلي بالأداء المالي المخطط له. صنف إلى ذلك كونه يهدف إلى مساعدة إدارة المؤسسة في إتخاذ القرارات المالية الرشيدة والتنبؤ بنتائج مالية لغرض التحليل المالي والتمثلة في الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج وجداول تدفقات الخزينة.

الفرع الثاني: تقييم الاداء المالي داخل مؤسسة مطاحن مرمورة:

من أسئلة المقابلة (5 و 6 و 7 و 8 و 9) الموجودة في الملاحق تمت الإجابة عليها من طرف إطارات مصلحة المحاسبة والمالية كما يلي:

تعتمد مؤسسة مطاحن مرمورة على التحليل المالي لتقييم أدائها المالي وهذا بالإعتماد على مصادرها الداخلية المتمثلة أساسا في القوائم المالية الأساسية (الميزانيات المالية، جداول حسابات النتائج) وهذا بالإعتماد عليها في حساب مختلف المؤشرات المالية المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي من رأس مال العامل ومختلف أنواعه إلى الإحتياج في رأس المال العامل والخزينة بالإضافة إلى ذلك إعتمدها على النسب المالية كمؤشر آخر فعال لتقييم أدائها المالي بمختلف أنواعه (نسب الهيكل المالي، السيولة، النشاط، الربحية، المردودية) كما تستخدم كذلك التحليل المقارن لبنود ميزانياتها المالية لمدة زمنية لا تتعدى 3 سنوات وهذا لمعرفة أهم التغييرات الحاصلة في نشاطها من أجل تعزيز نقاط القوة فيه وتجنب نقاط الضعف. حيث صرح لنا إطارات مصلحة المحاسبة والمالية لمؤسسة مرمورة أنه توجد عدة عوامل تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة من بينها أنماط القيادة والتكنولوجيا التي لا تعتبر متطورة إلى حد كبير بل هي تعتمد على تقنيات إنتاج متوسطة الكفاءة. كما صرح لنا إطارات مصلحة المحاسبة والمالية أن المؤسسة أنها تهدف من خلال تقييم أدائها المالي لتقييم ربحيتها وسيولتها وهيكلها المالي ومردوديتها وتطور نشاطها مما يجعلها تحسن من أدائها الكلي ومعرفة مواطن قوتها لتعزيزها والتعرف على نقاط ضعفها لتعديلها.

الفرع الثالث: التحليل المالي والتنبؤ بالنتائج المستقبلية لمؤسسة مطاحن مرمورة "قائمة"

من أسئلة المقابلة (10 و 11 و 12) تمت الإجابة على الأسئلة المتعلقة بدور التحليل المالي في التنبؤ بالنتائج المستقبلية لمؤسسة مطاحن مرمورة كما يلي:

تعتمد المؤسسة على التحليل المالي لغرض التنبؤ بنتائجها المستقبلية حيث أنها تتنبؤ بمبيعاتها وأرباحها مستعينة بذلك بما يسمى المخطط السنوي التقديري الذي يتم إعداده شهريا من طرف مدير المالية لمصلحة المحاسبة والمالية والذي يتم فيه تقدير الأرباح والمبيعات شهريا والتنبؤ بها قبل حدوثها وهذا من حيث كمية تلك المبيعات وسعر بيعها ومجمل ربحها حيث مجمل تلك التقديرات الشهرية للمبيعات والأرباح تعطينا المخطط السنوي التقديري لها والذي يتم مقارنته مع المخطط له حيث يتم تحليل نتائج هذا المخطط من أجل معرفة الإنحرافات وإتخاذ القرارات فيما يخص تطوير وتحسين أدائها المالي الحالي والمستقبلي.

خلاصة الفصل

من خلال هذه الدراسة التطبيقية في مؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة"، لاحظنا أن المؤسسة إعتمدت على التحليل المالي لتقييم أداءها المالي والتنبؤ بمستقبل نتائجها المالية من أرباح ومبيعات، وهو مؤشر جيد، حيث بواسطته أمكننا القول أن المؤسسة حققت التوازن المالي حيث أنها مستقلة ماليا وغير مثقلة بالديون، وبالتالي يمكننا القول بأن مستوى أداءها المالي مقبول، وعليها مضاعفة مجهوداتها من أجل بلوغ أهدافها المالية

من خلال دراستنا لموضوع التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والذي يعد وسيلة هامة تبرز الوضعية المالية الحالية و المستقبلية للمؤسسة، إنما جاء نتيجة التحول الذي شهدته المؤسسات وتوجهها نحو إقتصاد السوق الذي بدوره يعمل على عقلنة التسيير الإقتصادي، وذلك من خلال إتخاذ القرارات السليمة على أساس دراسات معمقة مع الأخذ بعين الاعتبار معلومات الماضي و الحاضر، وكذا إمكانيات المؤسسة المتاحة.

حيث أن التحليل المالي يعتمد على قواعد ومبادئ ومؤشرات تجعله من أهم الأدوات التي تمكن المسير المالي من تحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال المؤشرات المالية التي تقيس مدى نجاح هذه الأخيرة وتطورها وتمكنها من تحقيق أهدافها، و عليه يجب على المؤسسات الإعتداد على هذه المؤشرات كأداة فعالة في تقييم الأداء المالي لها.

ومن خلال ما تم التطرق له في الجانب النظري من شرح و تحليل و الذي قمنا بإسقاطه في دراستنا لحالة مؤسسة مطاحن مرمورة من أجل إثبات صحة الفرضيات الموضوعة سابقا توصلنا إلى ما يلي:

بعد الإطلاع على المعلومات المتحصل عليها من مصلحة المحاسبة و المالية لمؤسسة مطاحن مرمورة و المتمثلة في الميزانيات المالية و جداول حسابات النتائج للسنوات (2011، 2012، 2013) على التوالي، تمكننا من إجراء عملية تقييم الأداء المالي لهذه المؤسسة، و عليه فإن الفرضية الأولى صحيحة، إذ انه من غير المعقول أن يتم تقييم الأداء المالي لهذه الأخيرة دون جمع و الحصول على معلومات مالية و المتمثلة في هذا الصدد في المعلومة المحاسبية و المالية المتواجدة في القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة، و التي تحصلنا عليها من طرف إدارات مصلحة المحاسبة و المالية للمؤسسة.

مكننا التحليل المالي من دراسة و تحليل البيانات المالية و المعلومات المتوفرة في الميزانيات المالية و جداول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن مرمورة للسنوات (2011، 2012، 2013) المقدمة من طرف مدير مصلحة المحاسبة و المالية والتي تم الإستفادة منها في الحكم على المركز المالي للمؤسسة، و كذا معرفة وضعيتها المالية و هذا من خلال حساب مختلف المؤشرات المالية من مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل بمختلف أنواعه، إحتياج رأس المال العامل، الخزينة)، و كذا النسب المالية بمختلف أنواعها نسب السيولة، و الهيكل المالي، و النشاط، و الربحية، و المردودية والتي تساعدنا في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، و عليه فإن الفرضية الثانية صحيحة، إذ أنه لا يمكننا فهم محتوى البيانات و المعلومات المالية للقوائم المالية لمؤسسة مطاحن مرمورة دون إستخدام التحليل المالي بمختلف مؤشرات (مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، التحليل المقارن للميزانيات المالية) الذي طبق في المؤسسة.

مكننا التحليل المالي بإعتباره أداة ناجحة من التنبؤ بمبيعات و أرباح مؤسسة مطاحن مرمورة، حيث أنه عند إجرائنا لمقابلة مع إدارات مصلحة المحاسبة و المالية و على رأسهم المدير المالي صرح بأن المؤسسة تقوم بالإستعانة بالتحليل المالي و هذا للتنبؤ بمبيعات المؤسسة و أرباحها، حيث أنها تستخدم بذلك المخطط السنوي التقديري الذي يتم بواسطته تقدير أرباح و مبيعات مؤسسة مطاحن مرمورة شهريا من بداية السنة الى غاية

نهايتها(المخطط السنوي التقديري للمبيعات موضح في الملاحق) وعليه فإن الفرضية الثالثة صحيحة، حيث أن المؤسسة تستعين بالتحليل المالي للتنبؤ بنتائجها المستقبلية.

أما عند تحليلنا للمؤشرات المالية في مؤسسة مطاحن مرمورة فقد توصلنا الى النتائج التالية :

من خلال التحليل المقارن لعناصر الميزانية المالية تمكنا من إستخلاص ما يلي:

قيام المؤسسة ببيع أو التنازل عن البعض من تجهيزات إنتاجها، وهذا راجع لنقص أصولها الغير جارية

لا يتم بيع منتجات المؤسسة فور إنتاجها مما زاد من مخزونها

إعتماد المؤسسة على موارد المالية الخاصة، ويظهر ذلك من خلال نقص خصومها الجارية والغير جارية خلال سنوات الدراسة

إن تقييم الأداء المالي بإستخدام مؤشرات التوازن المالي مكننا من إستنتاج ما يلي:

رأس المال العامل موجب في السنوات الثلاثة إلا أنه لا يغطي الإحتياج في سنة 2013

فالمؤسسة بحاجة الى رأس مال عامل خلال سنة 2013، بينما في سنتي 2011 و2012 فهي ليست في حاجة إلى رأس المال العامل

المؤسسة لم تحقق توازن مالي خلال سنة 2013، في حين حققت خلال سنتي 2011 و 2012 توازنا ماليا حيث أنها تمكنت من تمويل نشاطها بواسطة موارد الدائمة،

أما الخزينة في حالة فائض خلال السنوات الثلاثة، و هذا يعني أن المؤسسة تحقق الربحية

إن تقييم الأداء المالي بالاعتماد على النسب المالية مكننا من التوصل إلى:

من خلال حساب نسب السيولة تبين أن سيولة المؤسسة جيدة

من خلال حساب نسب الهيكل المالي، تبين لنا أن المؤسسة مستقلة ماليا، و قادرة على مواجهة إلتزاماتها المالية القصيرة و الطويلة الأجل في تواريخ إستحقاقها

من خلال حساب نسب الربحية نلاحظ أن المؤسسة حققت ربحية خلال سنتي (2011، 2012) بينما سنة 2013 حققت خسارة

و إنطلاقا من النتائج التي تم إستنتاجها، فإنه تم من الخروج ببعض الإقتراحات و التوصيات و هي كما يلي:

- إعتقاد طرق التسيير الحديثة و ذلك بإدخال أفضل التقنيات: بحوث العمليات...

- زيادة ربط العلاقات الوطنية والدولية وذلك لتوسيع نطاق السوق و تحسين منتجاتها وخلق مركز تنافسي للمؤسسة

التوصيات:

نقدم بعض التوصيات و نذكر منها:

- القيام بعملية تقييم الأداء المالي بصورة دورية و في كل وظيفة على حدى سعيا لتحقيق الأداء الأمثل.
- أن تولي إهتماما كبيرا لعملية تقييم الأداء المالي و هذا لإكتشاف نقاط القوة و الضعف في مركزها المالي.
- الإطلاع على الطرق أو التقنيات المالية المستحدثة و التي تتعلق بالنماذج الكمية.

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

1. أحمد توفيق جميل، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1980.
2. أحمد نور، المحاسبة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2011.
3. أيمن الشنطي، الإدارة والتحليل المالية، دار البداية، الطبعة الأولى، الاردن، 2009.
4. أيمن الشنطي، و عامر شقر، الإدارة و التحليل المالي، دار البداية للنشر و التوزيع، ط1، عمان الأردن، 2005.
5. بلقاسم سلاطينية، إسماعيل فيزة، التنظيم الحديث للمؤسسة، دار الفجر للنشر و التوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2008.
6. تيسير الرحبي، تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ط1، فلسطين، 1998.
7. جمال الكفاجي، الاستثمار في الموارد البشرية، الدار الثقافية، ط1، القاهرة، مصر، 2007.
8. جميل أحمد توفيق، لإارة الأعمال، دار النهضة العربية، لبنان، 1978.
9. حسين رحيم، إدارة المنظمات "منظور كلي"، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2003.
10. حسين واصف، تقييم الاداء، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، لبنان، 2007.
11. حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 1998.
12. حمزة الشمخي، الإدارة المالية الحديثة، دار الصفاء للنشر، ط1، الاردن، 1988.
13. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط 02، الأردن، 2011.
14. خبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة، منهج المدير الفعال في تحليل المشكلات واتخاذ القرارات، مركز الخبرات المهنية، ط 03، مصر، 2004.
15. خلدون إبراهيم الشيفات، إدارة و تحليل مالي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2001.
16. د خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، ط1، عمان، 2000.
17. د فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط3، عمان، الأردن، 2010.
18. د. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، ط2، عمان الأردن، 2008.
19. د.ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
20. دريد كامل آل شبيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، 2006.

21. رضا اسماعيل بسيوني، الإدارة المالية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2008.
22. زغيب مليكة، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 2011.
23. زياد رمضان - أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر و التوزيع، ط4، عمان الاردن، 1997.
24. السالم مؤيد، ادارة الموارد البشرية ، مدخل استراتيجي، عالم الكتب الحديثة، للنشر، ط1، القاهرة، 2003.
25. السعيد فرحات جمعة، الاداء المالي لمنظمات الاعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
26. صالح الحناوي و آخرون، أساسيات و مبادئ الإدارة المالية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2007.
27. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، الإسكندرية، مصر، 1999.
28. الطاهر محسن منصور الغالبي وآخرون، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2009.
29. عبد الحليم كراجه و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2000.
30. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، دليل الادارة الذكية لتنمية الموارد البشرية ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007.
31. عبد الحميد كراجه و آخرون، الإدارة و التحليل المالي: أسس، مفاهيم، تطبيقات، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2006.
32. عبد الرحمن ثابت، جمال الدين مرسي، الادارة الاستراتيجية، الدار الجامعية ، القاهرة، مصر 2003.
33. عبد الستار الصياح، سعود العامري، ادارة المالية أطر نظرية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
34. عبد السعيد عبد الهادي، الإدارة المالية: الاستثمار والتمويل التحليل المالي الأسواق المالية الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، ط 01، دبي، 2008 .
35. عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي و دراسات الجدوى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004.
36. عبد الكريم بن عراب، تسيير المنشأة، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2003-2004.
37. عثمان محمد غنيم، التخطيط المالي أسس ومبادئ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
38. عدنان تايه النعيمي و أرشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
39. عليان الشريف و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، دار البركة للنشر و التوزيع، عمان، 2007.

40. عمر صخري، إقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2007.
41. غول فرحات، الوجيز في إقتصاد مؤسسة، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
42. فالتر ميچس، روبرت ميچي، المحاسبية، ترجمة وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دار المريخ، الرياض، 1983.
43. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، بدون دار نشر، رام الله، 2008.
44. كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى و تقييم المشروعات، دار المناهج، ط2، عمان، 2005.
45. كامل بربر، ادارة الموارد البشرية وكفاءة الاداء التنظيمي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان 2008.
46. متحت القرشي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية. دار وائل للنشر. ط1 عمان الاردن. 2009.
47. مجيد محمود الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر، عمان، الاردن، 2008.
48. محمد الصالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية و التحليل المالي للمشروعات الأعمال، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008.
49. محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار حامد للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008.
50. محمد سمير الصبان، الرقابة و المراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
51. محمد عبد الخالق، الإدارة المالية و المصرفية، دار أسامة للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010.
52. محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، دار المستقبل للنشر و التوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2000.
53. محمد فتحي نواصري، ناصر دادي عدون، دراسات مالية، دار الآفاق، الجزائر، 1991.
54. محمد مطر، التحليل المالي و الإتماني، دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2000.
55. محمود المبروك أبو زيد، التحليل المالي : شركات و أسواق مالية، دار المريخ للنشر و التوزيع، ط2، الرياض، 2009.
56. محمود عبد الحليم الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، مؤسسة البنا للخدمات المطبعية، ط1، عمان الأردن، 2008.
57. محمود محمد الخطيب، الاداء المالي و أثره على عوائد أسهم شركات المساهمة، دار حامد للنشر، ط1، عمان، 2010.
58. منصور حامد محمود، ثناء عطية فراح، المراجعة الادارية و تقييم الاداء، جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر ، 1994.
59. مؤيد الدوري، زياد نور الدين، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2003.

60. ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، دار الحمادية، الجزائر، ط2، 1998.
61. نبيل عبد السلام شاكر، التحليل المالي وكتابة التقارير المالية، جامعة عين شمس، ط1، مصر، 1998.
62. نور الدين خبابة، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، ط 01، لبنان، 1997.
63. نور الدين خبابة، الإدارة المالية، دار النهضة، ط1، بيروت، لبنان، 1997.
64. هشام أحمد حسو، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي، مكتبة عين شمس، مصر، 1992.
65. هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، مصر، 2008.
66. وائل محمد صبري ادريس، ظاهر محسن منصور الغالي، ادارة الاداء الاستراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2009.
67. وليد ناجي الحياي، الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي : منهج علمي و عملي متكامل، الوراق للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2004.
68. وليد ناجي الحياي، محمد عثمان بطمة، التحليل المالي، دار حنين للنشر، الأردن، 1996.

ب. المجالات:

1. الشوادره فيصل، أثر الخصخصة على الأداء المالي لشركة البوتاس العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد رقم23، العدد 02، 2007.
2. عبد الملوك مزهودة، الأداء المالي بين الكفاءة والفعالية مفهوم و تقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة بسكرة، 2001.

ج. الأطروحات والرسائل:

1. رقية شطبي، الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و مؤشرات تقييمه، دراسة ميدانية مؤسسة ملبنة نوميديا قسنطينة، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص استراتيجية مالية ، جامعة 08ماي 1945، قالمة 2010/2011.
2. عبد الصمد بوشايب ، دور التحليل المالي كأداة للرقابة على اداء المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتسيير شبكة نقل الكهرباء، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص استراتيجية مالية، جامعة 08ماي 1945/قالمة، 2010/2011.
3. منيرة كسري، التحليل المالي و الموازنات التقديرية كأداة للتقييم المالي للمؤسسة / دراسة حالة مؤسسة الريان للورق، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2010/2011.

د. التشريعات والقوانين:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد رقم 19، الجزائر، 25مارس، 2009.

2. المرسوم رقم 01 /18 المتضمن القانون التوجيهي للترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد : 77، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أ. الكتب:

1. A.Burlaud, **dictionnaire de gestion**, ed foucher, Paris, France,1995.
2. Ac Mertient ,**l'entreprise dans le monde enchangeement**, ed du seil ,ouvrieres, paris, France, 1992.
3. Ahmed koudri , **economie d'entreprise** ,enag édition , alger, 1999.
4. Alain Capiez, **élément de gestion financière**, ed massor, 4 ed, France, 1994.
5. Alain Marion, **analyse financière**, **Dunod**, paris, 2008.
6. Bernard martery, **contrôle de gestion sociale**, libiré vibert, paris, France,1999.
7. Brigham , eugene , ehrhardt amicheal , **fundamentals financial ofmanagement** , ed brucerogovin , usa 2008.
8. Jack Forget, **analyse financière**, ed d'organisation, France, 2005.
9. Janet Bechman, **Financial planning**, ed purdue extension, USA, 2006.
- 10.Michel gevais ,**contrôle de gestion** ,ed economica, paris,1997.
- 11.Patrick gilbert ,géroldine chomiot, **évaluation des compétences et situation de gestion** , economica édition, France, 2003.
- 12.Pierre conso, **la gestion financière de l'entreprise**, EDITION DUNOD, paris, 2004.
- 13.Robert le duff ,**encyclopéde de la gestion et management**, daloz, France, 1999.

أسئلة المقابلة:

- س1: هل يوجد قسم خاص بالمحاسبة و المالية في مؤسستكم؟
- س2: هل تقومون بالتحليل المالي في مؤسستكم؟ وماهي الأغراض التي يستعمل فيها؟
- س3: ما هي الأدوات المستعملة في التحليل المالي في مؤسستكم؟
- س4: ماهي القوائم المستعملة لغرض التحليل المالي في مؤسستكم؟
- س5: هل تعتمدون على التحليل المالي لتقييم الأداء المالي في مؤسستكم؟
- س6: ماهي المصادر المستعملة لتقييم الأداء المالي في مؤسستكم؟
- س7: ماهي المؤشرات المالية التي يتم الإعتماد عليها لتقييم الأداء المالي في مؤسستكم؟
- س8: ماهي العوامل المؤثرة على الأداء المالي في مؤسستكم؟
- س9: ماهي الأهداف التي يرمي إليها تقييم الاداء المالي في مؤسستكم؟
- س10: هل تستعملون التحليل المالي لغرض التنبؤ بنتائج مؤسستكم المستقبلية؟
- س11: ماهي هذه التنبؤات؟
- س12: ماهي الأدوات و مصادر المعلومات و البيانات المستعملة من طرف مؤسستكم للتنبؤ بنتائجها المستقبلية؟

المخلص:

إن التغيرات والتطورات المتنامية التي يشهدها العالم في جميع المستويات، سواء الاقتصادية، الإجتماعية، السياسية أو التكنولوجية، جعل المؤسسات تعيش في محيط يتسم بشدة التقلب، وللتأقلم مع هذه المتغيرات تسعى المؤسسات الى التحكم في إمكاناتها وإستغلالها بأفضل طريقة تضمن لها البقاء والإستمرار، ولا يكون ذلك ممكنا إلا بقيامها بتقييم أدائها المالي من أجل تحديد مركزها المالي الحاضر والمستقبلي، وذلك من خلال إعتقاد المؤسسة على أدوات التحليل المالي والمتمثلة القوائم المالية والنسب المالية التي تعد الأكثر أهمية لكونها تعكس نقاط القوة والضعف لأداء المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، التقييم المالي، التحليل المالي، المؤشرات المالية.

Résumé :

Les changements et les développements croissance prenant place dans le monde a tous les niveaux que ce soit économique ou sociale, politique et technologique, rendre les institutions surface au voisinage d'un très volatil et la violence, et pour faire face à ces variables les institutions cherchent à contrôler le potentiel et d'exploités la meilleure façon d'assure sa survie et la persistance et ce n'est pas possible, mais en faisant l'évaluation de sa performance financière pour déterminer sa situation financière actuelle et future, grâce à l'adoption de l'institution sur les outils d'analyse financière de les états financiers et ratios financière qui sont les plus important parce qu'elle reflètent les forces et les faiblesses de la performance de l'institution.

Mot clés : La performance financière, l'évaluation financière, l'analyse financière, paramètres financière.